

محمد يوسف المقريف
جرائم اللجان الثورية في ليبيا
من المسؤول عنها؟
مركز الدراسات الليبية - أكسفورد



جرائم اللّجان الثّوريّة في ليبيا
من المسؤول عنها؟



مركز الدراسات الليبية
أكسفورد ـ بريطانيا

الطبعة الأولى
٢٠٠٩

رقم الإيداع الدولي:
٩٧٨-١-٩٠٧١٨٧-٠٢-٥

A full CIP record of this book is available from the British Library

First published in Great Britain 2009 by the
Centre for Libyan Studies
Suite 220
266 Banbury Road
Summertown
Oxford OX2 7DL



توزيع
الفرات للنشر والتوزيع
بيروت - الحمراء - بناية رسامني
ص.ب: ١١٣/٦٤٣٥
بيروت - لبنان
هاتف: ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٤
فاكس: ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٣

ISBN 978-1-907187-02-5



محمد يوسف المقريف

جرائم اللجان الثورية في ليبيا من المسؤول عنها؟



مركز الدراسات الليبية . أكسفورد

الإهداء

إلى جميع الشـــهداء والضحايا من أحرار وحرائر ليبيا الطيبة الذين قضوا نحبهم على أيدي عناصر اللجان الثورية داخل الوطن وخارجه.

وإلى جميع المناضلين من أبناء وبنات الشعب الليبي الحر الذين تصدّوا وعلى امتداد الســـنوات بكل جرأة وبسالة لعناصر اللجان الثورية في شتى مدن ليبيا وفي ساحات جامعاتها وكلياتها ومدارسها.

إليهم جميعاً، قياماً ببعض الواجب نحوهم ونحو الوطن الجريح.

شكر وعرفان

إنني مدين بالشكر والامتنان لأصحاب البحوث التي استفدت منها في إعداد هذه الدراسة، وللأخت فاطمة محمود التي قامت بمراجعة مضمون هذه الدراسة وأبدت بشأنها عدداً من الملاحظات المفيدة، وكذلك للأخ المهدي محمد السنوسي على المجهود الذي بذله في صف المادة ومراجعتها بشكل أولي. الشكر واجب كذلك للأخوين سالم مسعود قنان وسالم عبد الرحمن السعيطي اللذين ساهما مساهمة فعالة في توفير المصادر وصف ومراجعة وإخراج مادة هذه الدراسة.

وختاماً لابد أن أنوه بالجهد الذي بذله الأخ يوسف المجريسي في مراجعة الكتاب مراجعة نهائية وإعداد فهرس الأعلام للكتاب. ولمركز الدراسات الليبية وجهازه والمشرفين على إخراج الكتاب وطبعه فضل الصبر والدقة والأناة في وضع اللمسات الفنية الأخيرة وإعطاء الكتاب صورته الحالية.

وأظل في النهاية صاحب المسؤولية الكاملة عما يكون قد ورد به سهواً من أخطاء.

تقديم

تبحث هذه الدراســة، كما يتضح من عنوانها، في نشأة حركة اللجان الثورية، وفــي الأهداف التي حددها لها مؤسســها العقيد القذافــي، وفي تركيبة هذه الحركة، وفي المهام التــي نفذتها، والجرائم والتجاوزات التي ارتكبتها على امتداد السنوات منذ عام ١٩٧٦ الذي شهد ولادتها.

وقد اعتمدت هذه الدراســة بشكل أساســي، وشبه كلي، على مصادر النظام الانقلابي وإصداراته، وعلى وجه الخصوص خطب القذافي وتصريحاته المنشورة في صحفه ومجلاته وســجله القومي، فضلاً عن تقارير المنظمات الإقليميــة والدوليــة المعنية بحقوق الإنســان إلى جانب عــدد من البحوث والدراسات الأكاديمية.

ويتضــح من متابعــة تاريخ هذه الحركــة أن العقيد القذافي اســتخدم عناصرها، وبشكل متعاظم، منذ العام ١٩٧٦في تنفيذ المهام التالية:

- ممارســة البطش والقمع والإرهاب علــى الصعيد الداخلي، وملاحقة الليبيين المعارضين في الخارج بحجّة "حماية الثورة والدفاع عنها".
- الســيطرة على الأجهزة الأمنية والعســكرية وجميع مؤسســات النظام وهيئاته.
- السيطرة على مختلف وسائل وأجهزة إعلام النظام المرئية والمسموعة والمقروءة، واســتخدامها في تضليل الرأي العام الداخلي والخارجي

بحجة الدعاية للثورة ونشر "النظرية العالمية الثالثة" وكتيّبها.

- الهيمنة على هياكل السلطة الشعبية والنظام الجماهيري (من مؤتمرات شعبية ولجان شعبية ونقابات واتحادات ومؤتمر الشعب العام) والتحكم في قراراتها، وتزييف إرادتها، والحيلولة دون أن تخرج عن إرادة القذافي وطوعه وما رسمه وحدّده لها.

وقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التجاوزات والانتهاكات والجرائم التي اقترفتها عناصر اللجان الثورية في شتى المجالات الآنفة، عدا تلك المتعلقة بمجال التحكم في هياكل السلطة الشعبية وأدائها وتزييف إرادتها، حيث سبق للمؤلف تناولُها بإسهاب وتفصيل في كتاب "**ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية**".

إن المهمة الأساسية لهذه الدراسة هي إبراز كيف أن العقيد القذافي هو صاحب فكرة "اللجان الثورية" (بصرف النظر عن المصدر الذي استمدها منه) كما أنه هو الذي حدّد لها أهدافها ومهامها وأشرف على بنائها، كما قام بتزويدها بكافة المستلزمات التي يقتضيها تنفيذ تلك المهام، وفضلاً عن ذلك فهو الذي قام بتحريضها بشكل دائم ومتواصل على تنفيذ تلك المهام، **ومن ثم كيف أن العقيد القذافي يظل هو المسؤول الأول والأساسي والأخير – جنائياً وسياسياً – عن كل التجاوزات والانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها عناصر هذه اللجان منذ تأسيسها عام ١٩٧٦**. وبالطبع فإن مسؤولية القذافي عن هذه الجرائم لا تُسقِط المسؤولية الجنائية عن العناصر الثورية التي اقترفتها، غير أنها، مع ذلك، تظل مسؤولية التابع والأداة. كما لا يخفى أن المسؤولية عن هذه الجرائم (لاسيّما جرائم التعذيب والقتل) ليست من النوع الذي يسقط بالتقادم.

والله من وراء القصد وهو المستعان سبحانه.

٢٢ محرم ١٤٢٩، الموافق الخميس ٣١ يناير ٢٠٠٨.

محمد يوسف المقريف



البدايات الأولى

(قبل مارس ١٩٧٧)[1]

على امتداد ســـنوات **التجريب السياســي**، الذي مارسه القذافي ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥(من التنظيم الشعبي إلى الاتحاد الاشتراكي العربي إلى الثورة الشـــعبية بمؤتمراتها ولجانها الشعبية)، ظل القذافي يرفض فكرة "**الأحزاب السياسية**" وأن يكون للنظام الانقلابي"حزب سياسي" . ورغم ذلك فقد كان يدرك حاجة نظام الحكم الجديد الماســة إلى "**تنظيم سياسي**" يحمل الولاء الكامل له شـــخصياً، ويستطيع من خلاله أن يحكِم قبضته على كافة الأوضاع في البلاد، كمؤسســـات وجماهير، وأن يفرض بواسطته وعن طريق عناصره، كافة توجهاته وأفكاره وسياساته وبرامجه وكامل"**مشروعه الثوري**" .[2]

وتؤكد **الوقائع** الخاصة بالسنوات الأولى من عمر الانقلاب، أن القذافي سعى إلى التعرف على أكبر عدد ممكن من العناصر المناسبة لهذا "**التنظيم**" المزمع، وإلى اختيارها من خلال الندوات والأحاديث واللقاءات والمؤتمرات

١ نعني بها الفترة من قيام انقلاب ســـبتمبر عام ١٩٦٩ وحتى الثاني من مارس ١٩٧٧ عندما أعلن القذافي عن قيام ما أطلق عليه "سلطة الشعب" .

٢ تفيـــد مطالعة كتاب "**عبد النَاصـر وثورة ليبيا**" ، لفتحي الديـــب (مبعوث عبد الناصر إلـــى النظـــام الانقلابي منذ الأيام الأولى لوقوعه)، أن عبـــد الناصر كان حريصاً أن يولي الانقلابيين الجدد اهتماما خاصاً لموضوع بناء "تنظيم شعبي" خاص بهم تأسيساً على تجربته في مصر التي تطورت من"هيئة التحرير" إلى "الاتحاد القومي" ، إلى "الاتحاد الاشتراكي العربي" ، إلى "تنظيم طليعة الاشتراكيين" . راجع بهذا الخصوص ما ورد بالملحق (١) من هذه الدراسة حول "المنظمة الشعبية" .

الخاصة والعامة التي كان يعقدها، لاسيما مع طلاب الجامعات والمعاهد والمدارس، هذا فضلا عن العناصر التي كان يعرفها قبل قيام الانقلاب فيما يُعرف **بخلايا "التنظيم المدني"**. كما عمل القذافي على تعبئة هذه العناصر، المنتقاة "ثورياً" و"سياسياً"، عن طريق "**الندوات التثقيفية**" التي أخذ النظام في عقدها تحت مظلة "**الاتحاد الاشتراكي العربي**" الذي أعلن عن قيامه في يونيو ١٩٧١. وقد أشار القذافي إلى هذه العناصر في الخطاب الذي ألقاه لاحقاً أثناء لقائه باللجان الثورية من حَمَلة الثانوية العامة مساء يوم ٢٠ من نوفمبر١٩٧٩ على النحو التالي:

"الثورة بدأت عام ١٩٦٩ في ليبيا، لكن في كل سنة تظهر قوة ثورية جديدة تنضمّ للزحف الثوري... بعد عشر سنوات برزت خلالها قوى ثورية جديدة ما كنا نعرفها في ذلك الوقت قبل عام ١٩٦٩، ولا في عام ١٩٦٩".[٣]

أول استخدام ظاهر من قبل القذافي لهذه العناصر كان في السيطرة على **نقابات العمال،** وفي التغلغل في **الأوساط الطلابية،** وفي التحكم في وحدات الاتحاد الاشتراكي العربي، وفي تسيير **المؤتمر الوطني العام الأول** لهذا الاتحاد الذي انعقد في الفترة ما بين ٢٨ مارس و٨ إبريل ١٩٧٢.

وعندما أعلن القذافي عن قيام "**الثورة الشعبية**" و"**الثورة الثقافية**" منذ منتصف إبريل ١٩٧٣ كانت هذه "العناصر" أهم الأدوات التي استعملها القذافي في عمليات "**الزحف**" و"**التصعيد**" وتشكيل "اللجان" و"المؤتمرات" الشعبية التي صاحبت تلك الثورة المزعومة. كانت تلك العناصر هي التي قادت عمليات الزحف على كافة المؤسسات والمواقع الحساسة في الجامعات والمعاهد وفي الإذاعة وبقية المؤسسات الإعلامية. كما تولّت تلك العناصر مداهمة المكتبات وإحراق الكتب والمجلات والصحف:

٣ **السجل القومي**، المجلد الحادي عشر ١٩٧٩/ ١٩٨٠، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١.

"لابد أن ندخل المعركة الثقافية، معركة ثقافية أرى أني سأحرق وأمزّق كل الكتب المضلِّلة، الكتب المستوردة. . . إني سأشنّ ثورة على المكتبات والجامعات والمناهج وعلى كل شيء مكتوب، ولابد أن نحرق كل فكر مضلل. . . هذه القراءات الرجعية المضللة، هذه الكتب ستحرق، ومن يقف معها سيحرق".[٤]

وتؤكد الوقائع أن حاجة القذافي إلى هذا **التنظيم السياسي** الخاص قد ترسّخت لديه إثر اكتشاف **محاولة أغسطس ١٩٧٥** الانقلابية التي شارك في التحضير لها عدد كبير من أعضاء "**تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار**"، فضلاً عن أربعة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، هم الرواد عبد المنعم الهوني، وبشير الصغير هوادي، وعوض حمزة، وعمر المحيشي.

ففي الكلمة التي ألقاها القذافي يوم **١٨ أغسطس ١٩٧٥** (أي بعد خمسة أيام من الإعلان عن اكتشاف المحاولة المذكورة) بمناسبة افتتاح معسكر "القيادات السياسية"، أكّد على **أهمية التعبئة التنظيمية والسياسية** أكثر من مرة:

"وربما كان الشعب هو الحزب الكبير. ولكن هذا لا يُعتمد عليه في النهاية. . أن يكون الشعب مع الثورة وكفى. **وإنما لابد من إحداث تعبئة سياسية وتنظيمية داخل صفوف الشعب**..."

"وطبعا أنتم عرفتم **العملية** التي حصلت [يقصد المحاولة العسكرية]، وإن كانت محدودة لكنها تعطينا درساً على أية حال وتعطينا مبرِّراً. . . والسبب واضح. . **هو أنّ هذا الشعب غير منظم تنظيماً سياسياً حقيقياً** . . . وإذا لم يكن الشعب **منظَّماً ولديه وعي سياسي** فإنه يصبح غير جدير بالثورة".[٥]

كما أكد القذافي هذه المسألة مجدداً في الكلمة التي ألقاها يوم **٢٣**

٤ من خطاب القذافي بمدينة زوارة، ١٥ إبريل ١٩٧٣.
٥ "**السجل القومي**"، المجلد السابع ١٩٧٥/١٩٧٦، ص ١٠٥-١٠٧.

أغسطس ١٩٧٥ أثناء لقائه **بالقيادات السياسية** والتي نُشرت تحت عنوان "التنظيم السياسي"[٦] كما يتضح من المقتطفات التالية:

"إن أي فكرة تكون في مهب الريح ما لم تكن لها قوة منظمة لحمايتها أو تبنيِّها، حتى **الرسالات السماوية** كانت لها قيادات متمثلة في الأنبياء، وكان لها أعضاء **منظمّون** ومعروفون؛ مثل الحواريين ومثل الصحابة ومثل المهاجرين والأنصار. **والدين يطلق على أصحابه اسماً معيناً ويمارسون طقوساً معينة، ولهم شعائر معينة** بعضها شكلي، الغرض منه إعطاء الجماعة ـ جماعة هذا الدين ـ **الصفة التنظيمية** أو الصفة الواحدة... وكثير من الأشياء التي تبدو أنها شكلية، ولكنها في الحقيقة **تنظيمية** لمصلحة جوهر الدين".[٧]

"إذن **التنظيم شيء ضروري** ومظاهره السطحية ضرورية أيضاً لخدمته وخدمة فكرة التنظيم".[٨]

"إذن لابد أن تتجسد هذه الثورة... أو هذه الجمهورية وشعاراتها ورسالتها... تتجسد في بشر، وألا تبقى فكرة غير موجودة في عالم الواقع. ومن ثم **لابد من وجود صفوف منتظمة** تحمل فكرة الثورة وتدافع عنها. وهذا هو الفرق بين أن يحصل تحوّل أو لا يحصل، وبين الثورة والانقلاب".[٩]

ثم يضيف القذافي في الكلمة ذاتها:

"نحن في الدورة السياسية الأولى وفي الدورة السياسية الحالية نقوم **بعملية تسييس، بعملية توعية سياسية** لأنفسنا، **بدلا** من مؤتمر شعبي وبدلا من لجنة في الاتحاد الاشتراكي أو في الإذاعة أو في أي مكان... هذه هي المرحلة الأولى، المرحلة الأولى هي **الوعي**، وبعد الوعي يبدأ

٦ المصدر نفسه، ص ١٢٩ – ١٥٠.
٧ المصدر نفسه، ص ١٢٩.
٨ المصدر نفسه، ص١٣٠.
٩ المصدر نفسه، ص ١٣١.

الاقتناع." [١٠]

"**إذن المطلوب هو أن تكون عندنا توعية سياسية، وبعد التوعية السياسية سنقتنع بعد ذلك بالثورة، وبعد أن نقتنع بالثورة نجسّد الثورة فنصبح قادة للثورة، يصبح كل واحد منا قائد الثورة، هو الحريص على الثورة، هو جندي الثورة، هو المدافع عن الثورة، هو المبشّر، هو المحرِّض عليها، هو الذي ينشرها خارج الحدود، هو الذي يستشهد في سبيلها...**" [١١]

"إذن الثورة لابد من وعي بها، وقناعة نتيجة لهذا الوعي، ثم تجسيدها في جماهير، **وهذه الجماهير لابد أن تكون منظمة... والمطلوب الآن أن تكون هناك صفوف منظمة تنظيماً سياسياً.**"

"**إذن الحاجة ماسة لتنظيمنا تنظيماً سياسياً يستطيع أن يتصدى، ويستطيع أن يتحرك، ويستطيع أن يحمي الثورة، ويستطيع أن يستمر بالثورة.**" [١٢]

"**نحن هنا نمثل حركة ثورية، نقوم بتوعية سياسية، وبعدها إذا نجحنا في هذه المرحلة، مرحلة التوعية السياسية، سننظّم صفوفنا في المرحلة التالية وبهذا "التنظيم السياسي" نستطيع أن نقهر التخلف ونحقق الإنجازات..**" [١٣]

وتفيد مطالعة خطب القذافي التي ألقاها على امتداد ما بقي من عام ١٩٧٥ ومطلع عام ١٩٧٦ استمرار تأكيده على فكرتي "**التوعية السياسية**" وإقامة "**التنظيم السياسي الخاص**" الذي يمكن أن يعتمد عليه النظام الانقلابي في تنفيذ "**برنامجه الثوري**". وفضلاً عن ذلك يمكن أن نسجِّل **الملاحظات التالية** بشأن ما ورد في هذه الخطب حول الموضوع ذاته:

١٠ المصدر نفسه، ص ١٣٢، ١٣٣.
١١ المصدر نفسه، ص ١٣٣.
١٢ المصدر نفسه، ص ١٣٤.
١٣ المصدر نفسه، ص ١٤٣.

- أشـــار القذافي لأول مرة إلى مصطلح "**اللجان القيادية**"[١٤] للمؤتمرات الشـــعبية في الكلمة التي ألقاها يوم **٢٥/ ٨/ ١٩٧٥** في لقائه بأعضاء الدورة التسييســـية الأولى حول مشكله الديموقراطية. وفي اعتقادي أن هذه الإشـــارة كانت "**للعناصر الثورية**" التي أشـــرنا إليها آنفاً، والتي أخذت فكرة تحويلها إلى "تنظيم سياســـي خاص" تتبلور لديه بهدف الســـيطرة على المؤتمرات واللجان الشـــعبية، والتحكـــم في قراراتها وتوصياتها.
- أشـــار القذافي لأول مرة إلـــى مصطلح "**التشـكيلات الثورية**"[١٥] في الخطاب الـــذي ألقاه في **١/ ٩/ ١٩٧٥** بمناســـبة الذكرى السادســـة للانقلاب، ولا نشـــك في أنه كان يقصد بهـــذا المصطلح "**العناصر الثورية**" ذاتها التي كان يبحث لها عن مسمى وعن تنظيم.
- كما اســـتخدم القذافي لأول مرة أيضاً مصطلح "**القيادات الثورية**"[١٦] في الخطاب الذي ألقاه يوم **٧/ ١٠/ ١٩٧٥ في** العقيلة بمناسبة ذكرى جلاء الطليان. ولا نشك في أنه كان يعني بذلك المصطلح "**العناصر الثورية**" ذاتها.

وعلى الرغم من أن الفصل الأول من **الكتاب الأخضر** الذي جرى نشـــره في مطلع عام ١٩٧٦ قد خلا من أي إشـــارة إلى هذه المصطلحات "اللجان القيادية، التشكيلات الثورية، القيادات الثورية" ناهيك عن مصطلح "اللجان الثوريـــة"، فإن فكرة تحويل "**العناصـر الثورية" إلى تنظيم سياسـي ثوري خاص**" ظلت تتبلور وتختمر في رأس القذافي في انتظار اللحظة المناســـبة للإعلان عن تلك الخطوة.

وتفيد الوقائع أن تلك اللحظة جاءت في شـــهر **إبريـل ١٩٧٦** في أعقاب المظاهـــرات والاعتصامـــات الطلابية الحاشـــدة التي اجتاحـــت مدن بنغازي

١٤ المصدر نفسه، ص ١٦٣.
١٥ المصدر نفسه، ص ٢٢١.
١٦ المصدر نفسه، ص ٣١٩.

وطرابلس منذ شهر **يناير ١٩٧٦** والتي تركّزت مطالبها حول:

- اســتقلالية الفكر والتعبير داخل الجامعات، ورفض ممارسات السلطة المتمثلة في فرض الوصاية الفكرية والهيمنة على الاتحاد الطلابي.
- إعادة برمجة التدريب العســكري الإجباري للطلاب بحيث لا يتعارض مع التحصيل العلمي والحياة الأكاديمية.

لقد رأى النظــام الانقلابي في تلك المظاهــرات والاعتصامات الطلابية (والتــي امتدت إلى خارج ليبيا) تهديداً له، وبخاصة أنها جاءت بعد أشــهر قليلة من الكشــف عن المحاولة الانقلابية العسكرية التي كُشِف اللثام عنها في منتصف أغسطس ١٩٧٥ وبدت متضامنة معها.

لم يكتف النظام الانقلابي بتحريك الشرطة وقوات الجيش لإخماد تلك المظاهــرات الأمر الذي أدى إلى مصرع وجــرح عدد من الطلاب المتظاهرين واعتقال وطرد العشرات منهم، بل حاول فضلاً عن ذلك تأليب بعض **القبائل فــي برقة** علــى الطلاب، بل على مدينة بنغــازي بأجمعها، كما يتضح من الخطاب الــذي ألقاه القذافي ببلدة "**ســلوق**" خلال اجتماعه بشــيوخ تلك القبائل وزعمائها يوم **٥ إبريل ١٩٧٦**.

ولأن القذافي أحس **بعدم تجاوب شــيوخ القبائل البرقاوية** لتحريضه لهم ضــد مدينة بنغازي وطلابهــا فقد قام بتوجيه خطابه إلى ما أســماهم "**قوى الثورة**" قائلاً:

> "وعليــه اعتباراً من الغد تعلن الثورة الشــعبية في الجامعــات الليبية من أقصاها إلى أقصاها. . . . . وعلى "**قوى الثورة**" في الجامعات الليبية أن تفرض وجودها في كل كلية، وأن تحســم المعركة لصالح قوى الثورة في الجامعات اعتباراً من يوم الغد".
>
> "على "**قــوى الثــورة**" كما هي واضحــة الآن أن تفرض وجودها في كل

كلية في الجامعات الليبية وأن تصفي خصوم الثورة غداً. . . اعتباراً من يوم الغـــد، إما أن تبقى "**القوى الثورية**" في الجامعات الليبية، وإما أن يبقى اليمين الرجعي البرجوازي المرتد. . ."[١٧]

ومضى القذافي في خطابه:

"هذه المعركة لابد أن أقودها بنفسي. . غداً إذا كان هناك أوكار لليمين أو أوكار للبرجوازية لابد أن تُهدم غداً، لابد أن يصفى الحساب في الجامعات الليبية بين "**قوى الثورة**" والقوى المضادة لها والصراع حرّ. . . غداً يبدأ الصراع على أشده في الجامعات. . ."[١٨]

ثم ختم القذافي خطابه قائلاً:

"العمل الشعبي الجماعي منظم في مؤتمرات شعبية ولجان شعبية واتحادات ونقابات. . . ولكن الآن نعمل لكم **تنظيما جديداً**. . ."[١٩]

ما هو هذا "التنظيم الجديد" الذي يشير إليه القذافي؟

لم يمض يومان على ذلك الخطاب، وتحديداً في **٧ إبريل ١٩٧٦**، حتى دخل القذافي جامعة بنغازي ليقود بنفســه حملــة الإرهاب ضد طلبتها، ويعلن من داخلها عن تشكيل "**اللجان الثورية**".

يقول القذافي في ذلك الخطاب :

"إن الــذي يحــدث الآن هو **تشــكيل "لجان ثورية"** فــي كل كلية من الكليات، تقــوم بتصفية القاعــدة الطلابية وهيئة التدريــس. إن أرادوها بســلام، وإلاّ فلتكن بالدم. لابد من **تشـكيل لجان ثورية** في كل مكان

١٧ المصدر نفسه، ص ٦٧٨.
١٨ المصدر نفسه، ص ٦٨٠، ٦٨١.
١٩ المصدر نفسه، ص ٦٨٢.

ومهمتها تنقية القاعدة الطلابية وتنقية هيئة التدريس. "[٢٠]

إذن **كانت تلكم المناسبة الأولى التي أعلن خلالها القذافي عن تشكيل "اللجان الثورية" وكانت تلك أول مهامها المعلنة والمتمثلة في تصفية القاعدة الطلابية وهيئة التدريس**، وبالطبع فمن نافلة القول، أن هذه "**اللجان الثورية**" تشكلت من "العناصر الثورية" التي وردت على لسان القذافي في السابق بمسميات متعددة، مرة كلجان قيادية، وأخرى كتشكيلات ثورية، وثالثة كقيادات ثورية، ورابعة كقوى الثورة.

وقد كرّر القذافي هذا الإعلان عن تشكيل اللجان الثورية في الخطاب الذي ألقاه بمشروع وادي زمزم الزراعي يوم **١٩ إبريل ١٩٧٦**، إذ جاء على لسانه:

"نحن بواسطة الجماهير الشعبية تمت تصفية خصوم الثورة، والقبض الذي حصل، والتصفية التي حصلت... حصلت بواسطة جماهير الثورة... **والآن شكلت من الجامعات "لجان ثورية" من المدرسين ومن الطلبة مهمتها تأكيد سيطرة قوى الثورة في الجامعات**، وقد تأكدت هذه السيطرة."[٢١]

ما نريد أن نخلص إليه من هذا العرض هو أن فكرة إيجاد "**تنظيم سياسي خاص**" قائم على "**العناصر الثورية**" التي ارتبطت بالانقلابيين، وبرزت من خلال عمليات التجريب السياسي المتتابعة، **هي فكرة قديمة لدى القذافي**،[٢٢] وقد عبّر عنها بتعابير ومصطلحات مختلفة إلى أن أخذت مسمّاها الأخير المتمثل في **مصطلح "اللجان الثورية" منذ شهر إبريل ١٩٧٦**.

٢٠ الخطاب غير منشور في "**السجل القومي**". وهو منشور بصحيفة "**الجهاد**" الحكومية الصادرة يوم ٨ إبريل ١٩٧٦.

٢١ "**السجل القومي**"، المصدر نفسه، ص ٧٦٥.

٢٢ راجع ما ورد تحت عنوان "المنظمة الشعبية" بتقرير "الأنظمة الثورية ومشاكل السلطة فيها" الملحق رقم (١).

ولأن القذافي كان مشــغولاً فيما بقي من عام ١٩٧٦ بموضوع المؤتمرات واللجان الشــعبية (التي اســتحدثت منذ عام ١٩٧٥) وكيفية السيطرة عليها والتحكم فيهــا، فقد تركزت خطبه[٢٣] على دور "**اللجان القيادية**" **بالنسـبة لهذه** "**الهياكل الجديدة**".



٢٣ راجــع الخطب التي ألقاها القذافي يومــي ١٥و ٢٧مايو ١٩٧٦، و ويومي ١٦ و٢٦يونيو ١٩٧٦ في **السجل القومي** السابق.



مع قيام "النظام الجماهيري"

(منذ مارس ١٩٧٧)

كما هو معروف، فقد أعلن القذافي في مطلع شـــهر مارس١٩٧٧ قيام "**النظام الجماهيري**" المتمثل في المؤتمرات واللجان الشـــعبية ومؤتمر الشعب العام التي تتكون منها وتقوم عليها سلطة الشعب المزعومة.[٢٤]

وكما جاء **الكتاب الأخضر** (في مطلع يناير١٩٧٦) خلواً من أي إشـــارة إلى "**العناصر الثورية**" بأي مســـمّى من مســـمياتها (القـــوى الثورية، اللجان القيادية، قوى الثورة، التشـــكيلات الثورية أو اللجان الثورية)، أو أي دور لها بشـــأن الهياكل المذكورة، فقد خلت "**وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب**" هي الأخرى من أي إشارة مماثلة لهذه العناصر الثورية ودورها.

وفي اعتقادنا أن اختفاء هذه الإشارة كان بسبب إدراك القذافي أن إيرادها كان يقتضي إبراز **مسوغات** وجود مثل هذه "**العناصر الثورية**" وطبيعة دورها ومهامها داخل النظام الجماهيري، وهو ما كان سيكشف **مبكراً زيف وتهافت ادعاءاته بشأن هذا النظام**، ذلك أن وجود هذه "العناصر الثورية" بأي مسمى من مسمّياتها، وأياً ما كانت المهام المكلفة بها، **كان يعني سلب المؤتمرات واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام الصلاحيات والمزايا المدّعاة لها.**

غير أن اختفاء الإشـــارة إلى "العناصر الثوريـــة" من هذه الوثائق لا يعني

---

٢٤ راجع بهـــذا الخصوص كتاب "**ليبيا من الشـــرعية الدســـتورية إلـــى الشـــرعية الثورية**" للمؤلف.

أن فكرة استخدام هذه العناصر قد بارحت ذهن القذافي، أو أنه تخلى عنها، بل لعله **بات يدرك أكثر من أي وقت مضى أهمية هذه "العناصر الثورية" وضرورة الاعتماد عليها وتسخيرها في السيطرة على "هياكل السلطة الشعبية" وفي توجيهها والتحكم في قراراتها.**

عودة عجلى إلى فكرة "القوى الثورية"

لم تمض أيام قليلة على إعلان قيام سلطة الشعب المزعومة في الثاني من مارس ١٩٧٧حتى عاد القذافي في خطابه الذي ألقاه بميدان الشهداء في طرابلس يوم **٨ مارس ١٩٧٧ إلى** الحديث مجدّداً عن "**القوى الثورية**" ومهمتها في تحريض الجماهير على التصدي لأعداء الثورة وأعداء سلطة الشعب مذكراً بما حدث في **السابع من إبريل ١٩٧٦** :

> **"عندما نتحدث عن الجماهير فلابد أن نؤكد على أن طليعتها القوى الثورية... إن الجماهير وعلى رأسها القوى الثورية هذه هي التي سوف تقود الجماهير في المعركة القادمة اعتباراً من الآن، وليس هناك مجلس يتصدى للمعركة، وليس هناك ضباط أحرار يتصدون للمعركة، ولكن الجماهير بقيادة القوى الثورية هي التي تتصدى للمعركة** تماماً مثلما تصدت القوى الثورية في الجامعة **يوم ٧ إبريل المشهود** اليوم التاريخي للجامعات الليبية."

وقد ردّد القذافي عبارة "**الجماهير وعلى رأسها القوى الثورية**" في الخطاب ذاته **خمس مرات** مما يؤكد أن **الأمر لديه مبيّت ومقصود بإصرار وسابق تدبير.**[٢٥]

من هي هذه "القوى الثورية"؟

لا يخالجنا شك في أن القذافي كان يعرف جيداً وبصورة شخصية من هي تلك "القوى الثورية" والتي لم تكن سوى "**العناصر الثورية**" التي ارتبطت

٢٥ "**السجل القومي**"، المجلد الثامن ١٩٧٦/١٩٧٧، ص ٤٠٥.

بالانقلابيين وبه شخصياً على امتداد السنوات منذ وقوع الانقلاب. وجرى استخدامها **في شتى عمليات التجريب السياسي** التي فرضوها على الشعب الليبي، و في معركة النظام مع **الحركة الطلابية** خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٧٦ . ومع ذلك فقد تظاهر القذافي في خطابه أنه لا يكاد يعرف هذه القوى الثورية شخصياً وأن ارتباطه بهم هو ارتباط مبادئ:

"إن الذين قادوا الثورة الشعبية في الجامعات وأسقطوا أعداء الثورة هم طلبة وطالبات أنا لا أعرفهم شخصياً، ولكن وجدتهم يسيطرون على الكليات، **تلك هي القوى الثورية**، ليس ضرورياً أن تكون القوى الثورية يعرفها معمر، ولكن القضية قضية مبادئ، ومن يؤمن بها فإنه يستميت من أجلها. . ."[٢٦]

أما "**الأعداء**"[٢٧] الذين دعا القذافي "**الجماهير وعلى رأسها القوى الثورية**" إلى أن تخوض المعركة ضدهم، فقد حدّدهم في الخطاب ذاته ووصفهم "**بالرجعية المتعفنة التي تحاول تشويه الثورة وتشويه سلطة الشعب**، أو التي أساءت إلى الإسلام."[٢٨] **فضلاً عن** "**أعداء الاشتراكية وأعداء التحولات الاجتماعية الخطيرة التي ستشهدها الأرض الليبية ويشهدها العالم اعتباراً من الآن.**"[٢٩]

---

٢٦ المصدر نفسه والصفحة نفسها. وبالطبع فلا أحد يصدق ادعاء القذافي. فالمعروف أن الذين قادوا الاعتداءات على طلاب الجامعة في السابع من إبريل ١٩٧٦ هم من "العناصر الثورية" المعروفة والمقربة لديه، من أمثال أحمد إبراهيم القذافي، ومحمد المجذوب القذافي، وإبراهيم البشاري، ومصطفى الزائدي، ومحمد حجازي، ومن على شاكلتهم.

٢٧ كان القذافي خلال هذه الفترة يعد العدة لتنفيذ أحكام الإعدام التي أصدرتها محاكمه العسكرية والخاصة بحق عدد من ضباط القوات المسلحة الذين اتهموا بالاشتراك في محاولة أغسطس ١٩٧٥ الانقلابية، وكذلك بحق عدد من الطلاب المشاركين في المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها مدينة بنغازي في يناير ١٩٧٦ .

٢٨ "**السجل القومي**"، المجلد الثامن، **ص** ٤٠٦ .

٢٩ المصدر نفسه، ص ٤٠٨ .

خطاب السابع من إبريل ١٩٧٧

ألقـى القذافي ظهر يـوم **٧ إبريـل ١٩٧٧**[٣٠] كلمة فـي "**النـدوة الفكرية**" التـي عُقدت بجامعة قاريونس[٣١] وردّد فيها مـرة أخرى الحديث عن "**القوى الثورية**" :

"إذن العبء في هذه المرحلة الأولى يقع على **القوى الثورية**. . . **القوى الثورية هي التي تجسِّد النموذج**. . . وهي التي ترسم الصورة النموذجية للمجتمع الجماهيري الذي يجب أن يصل إليه كل الناس. . . ومهمة القوى الثورية **تحريك الجماهير** التي لا تقدر أن تستوعب قضية مصيرها. "[٣٢]

إذن وفقا لهذه العبـارات **فالجماهير** (التي يفترض أن بيدها السـلطة) غير قادرة على أن تسـتوعب "قضيـة مصيرها". **ومن ثم فهـي في حاجة**

٣٠ جـرى صباح ذلك اليـوم ٧/ ٤/ ١٩٧٧ تنفيذ أحكام الإعدام في الشـهيدين عمر دبوب ومحمد بن سـعود من قادة الانتفاضة الطلابية التي شهدتها البلاد منذ مطلع عام ١٩٧٦. وقد تم تنفيذ عملية الإعدام شنقاً في ساحة ميدان الكاتدرائية بمدينة بنغازي. ويؤكد شهود عيـان أن القذافي كان موجوداً بشـرفة أحد الفنادق المطلة على الميـدان أثناء تنفيذ عملية الشنق، ثم توجه بعد ذلك للمشاركة في الندوة الفكرية.

٣١ حضر اللقاء مع القذافي كل من المقدم مصطفى الخروبي، والدكتور محمد أحمد الشريف، وزير التعليم والتربية، ورؤسـاء اللجان الشعبية بالكليات، ورئيس اتحاد الطلبة الحكومي، وهيئات التدريس والطلبة.

٣٢ المصدر نفسه، ص ٤٢١، ٤٢٢.

إلى **"القوى الثورية" التي تجسّد النموذج** والتي ترسم الصورة النموذجية للمجتمع الجماهيري، أي أنها **هي الوصيّة على الجماهير،** وليس ذلك فحسب، فلهذه "القوى الثورية" **مهمة أخرى:**

"الآن لم تعد هناك جهة رسمية، الآن كلها شعبية، الآن كلها قوى الجماهيرية.. **قوى الثورة في أي مكان، إذا دخلت معركة سياسية تستدعي كل القوى الثورية لانتزاع النصر لصالح الجماهير بدون تفريق بين جندي وشرطي وطالب وعامل.**"[٣٣]



٣٣ المصدر نفسه، ص ٤٢٤.

أول لجنة ثورية في جامعة طرابلس

شـــهد **الســادس من نوفمبر عــام١٩٧٧** الإعـــلان عن تأســـيس أول "**لجنة ثورية**" بجامعة طرابلس (الفاتح)[٣٤] معلنة عن اســـتعدادها للاضطلاع بالمهام التالية :[٣٥]

(١) تحريض الجماهير على ممارسة السلطة

(٢) ترسيخ سلطة الشعب

(٣) ممارسة الرقابة الثورية

(٤) تحريك المؤتمرات الشعبية

(٥) ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات

(٦) حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها

وغنـــي عن القول أن **خطوة كهذه ما كان لها أن تتم بدون تحريك وتدبير**

---

٣٤ راجع :
Dirk Vandewalle, *Libya Since Independence: Oil and State Building* (Ithaca: Cornell University Press, 1998), p. 101.
Harris, Lillian Craig, *Libya: Qadhafi's Revolution and Modern State* (London: Westview, 1986), p. 65.

٣٥ راجـع كتاب "**اللجان الثورية**" الصـــادر عن المركز العالمي لدراســـات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ١٩٨٥ . راجع أيضاً "**شــروح الكتاب الأخضر**"، المجلد الثاني، المبحث (١٦) اللجان . المركز ذاته، الطبعة الثانية ١٩٩٦ .

ومباركـة القذافـي شـخصياً.[٣٦] وليس أدلّ على ذلك مـن قيام "**وكالة أنباء الجماهيريـة**" اعتباراً من يوم **١٠/ ١١/ ١٩٧٧** بنقل أخبار **تأسيس** "**لجان ثورية**" **أخرى** في كل من القره بولي وغريان والزاوية وترهونة وتاجوراء وبني وليد وبنغازي. وليس أدلّ على ذلك أيضاً من أن **أسلوب تشكيل هذه اللجان** كان، وفقاً لما جاء ببياناتها، يتم بطريقة "**التنادي**" التي لم تكن معروفة من قبل، وأن لغة تلك البيانات كانت شبه متطابقة، بما في ذلك استخدامها كلمة "**المثابة**" لأول مرة في إشـارة لمقر كل لجنة من اللجان الثورية. ثم توالى تشكيل "اللجان الثورية" بالطريقة ذاتها في شتى أنحاء البلاد.

وقـد ورد فـي "**المعجـم الجماهيـري**" الصادر عـن "المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر" بشأن "اللجان الثورية":

"هـي أداة الثورة الشـعبية، وهي تتكون من الأفراد الذين يكتشـفون عن طريق الكتاب الأخضر زيف الديموقراطيات المعاصرة، وحقيقة مجتمعات الاسـتغلال، فيتحولون إلى ثائرين، ولكي لا تكون ثورة كل واحد منهم محاولة فردية انتحارية يائسـة، وإنما ينضم بعضهم إلى بعض مشـكّلين لجاناً ثورية.[٣٧]

واللجان الثورية، هي الإطار السياسـي والعملـي المنظم الذي يجمع القوة الثورية. وهي العصب الذي يحرك الجماهير الشـعبية وأداة التبشير بالحضارة الجماهيرية الجديدة.

يتضح إذن أن اللجان الثورية **ليست سلطة،** ولا يحق لها ممارسة أي نوع من السلطة، فالشعب وحده هو صاحب السلطة، ولا سلطة لسواه. كما أن اللجان الثورية **ليست أداة تنفيذية**، فتلك هي مهمة اللجان الشعبية.

وعلى هذا فهدف اللجان الثورية في مرحلة قيام سـلطة الشـعب هو قيادة الجماهير نحو مواقع متقدمة من أجل الممارسـة الحقيقية والفعلية لسلطة

---

٣٦ أكـد عدد من الباحثين أن الإعلان عن أول "**لجنة ثورية**" بجامعة طرابلس جرى إثر لقاء تم بطرابلس ضم القذافي مع عدد كبير من "العناصر الثورية".

٣٧ الطبعة الثانية ١٩٩٦، ص ٣٠٩ – ٣١٣.

الشعب، وكشف القواعد الخاطئة والظالمة في المجتمع، وتحريض الجماهير على تدمير هذه القواعد وإقامة مجتمع جماهيري تكون فيه السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب. **فضرورة وجود اللجان الثورية إنما هي ضرورة مرحلية**. ذلك أن إنجاز الهدف الذي من أجله قامت اللجان الثورية يؤدي إلى حل هذه اللجان تلقائياً.

غير أن وجود اللجان الثورية، وإن كان ضرورة مرحلية في ظل سلطة الشعب، فإنه سيصبح ضرورة حتمية من أجل تحقيق هذا الهدف. ففي إطار اللجان الثورية تنتظم القوة الثورية التي تهدف إلى العمل عبر الجماهير الشعبية على إلغاء وتحطيم كل الكيانات السياسية التي تمارس السلطة نيابة عن الشعب، والتي تحتكر الثروة والسلاح، والتي تسعى لأن يكون الشعب الأداة الوحيدة للحكم. وهذا لا يتأتى إلا من خلال حركة ثورية محرضة على الثورة، ونظرية ثورية هي النظرية الجماهيرية **التي حدّد الكتاب الأخضر** معالمها، ورسم الطريق إلى سلطة الشعب مشكّلا **دليل اللجان الثورية ونهج عملها**. إن حرية الإنسان لا تتحقق إلا بالثورة، لأن الثورة هي الحل الحاسم لقضية الحرية، واللجان الثورية هي أداة هذه الثورة.

وهذا هو سبب قيام اللجان الثورية، وسبب تأسيسها، **فهي ليست تنظيماً سياسياً تقليدياً يهدف إلى الاستيلاء على السلطة، بل هي مجموعة من الدعاة والمبشرين اعتنقوا الكتاب الأخضر** الذي يهدف إلى تأكيد سلطة الشعب وترسيخها وتحقيق حرية الإنسان في كل مكان.

فاللجان الثورية إنما هي حركة **عالمية مفتوحة، والتنادي** هو أساس الانضمام إلى هذه الحركة، فهي ليست جماعة مستقلة عن المجتمع، ولا ينبغي تحقيق مكاسب مادية ينالها أعضائها كما هو واقع الحال في الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى، فهي ذات نظام داخلي للرقابة الثورية، يتابع برنامج العضو الثوري ويقوِّمه ويرشده، كما يعاقبه إذا انحرف عن سلوك اللجان الثورية.

تقوم اللجان الثورية بتنفيذ برنامجها عن طريق الحوار والإقناع، كما تعتمد أسلوب المكاشفة والمصارحة من أجل إظهار كل شيء على حقيقته. فتكتشف تضليل أدوات الحكم وخداعها، وتدعو الجماهير الشعبية من أجل الاستيلاء على السلطة وممارستها بنفسها.

وكـي لا تكون ثورة كل ثائرٍ محاولة فردية يائسـة، ينضم الثوار بعضهم إلى بعض ليشـكلوا **لجاناً ثورية** فـي كل مكان، حيث يتم العمل الثوري مـن خلال مثابات اللجان الثورية، **والعمـل الجماهيري المنظم**، ضمن برنامج محدّد، هو سمة من سمات اللجان الثورية.

إن الثائر الذي يسـعى إلى إحداث التغيير الثوري بالجماهير، لا بد له من برنامـج محدّد يجمعـه مع غيره من الثوار، ولا بد لـه أيضاً من تحديد أسـاليب العمل الثوري، وتحديـد الأهداف التي يسـعى إلى تحقيقها جماعياً، وهو ما يعبر عنه **بالجماعية** التي هي سـمة أخرى من سـمات اللجان الثورية، **فلا ثوري خارج اللجان الثورية.** "[٣٨]



٣٨ وبالطبع فلا يخفى زيف وتهافت كل هذه الأقوال والادعاءات بشأن اللجان الثورية، وذلك كما سيتضح من مباحث هذه الدراسة لاحقاً.

الإشراف على اختيار قيادات المؤتمرات الشعبية

كان واضحاً من المهام التي أعطتها "اللجان الثورية" لنفسها في بيانات تشكيلها (وفي الحقيقة التي أعطاها القذافي لها) أن أحد الأهداف الرئيسية المنوطة بهذه اللجان هو **التحكم والسيطرة المطلقة من قبلها، وبالتالي من قِبل القذافي على أداء وعمل هياكل السلطة الشعبية المزعومة من مؤتمرات ولجان شعبية ونقابات وروابط واتحادات ومؤتمر الشعب العام**. فذلك هو جوهر ما تعنيه مهام وصلاحيات "**التحريض**" و"**الترسيخ**" و"**الرقابة**" و"**التحريك**" و"**الترشيد**" التي أُعطيت للجان الثورية بحق كل تلك الهياكل.[٣٩]

وبالتالي فلم يكن غريباً أن يكلف القذافي "اللجان الثورية" **بالإشراف على عملية "التصعيد"** (الاختيار/ الانتخابات) لقيادات المؤتمرات الشعبية التي تقام اعتباراً من **٦ فبراير ١٩٧٨** . وهي المرة الأولى التي تجري فيها هذه العملية منذ إعلان قيام سلطة الشعب المزعومة.

كان ممّا جاء في الخطاب الذي ألقاه القذافي عبر الإذاعتين المرئية والمسموعة بهذا الصدد مساء يوم **٧/ ٢/ ١٩٧٨** ما يلي:

"... **والذي سيشرف على إعادة اختيار قيادات المؤتمرات الشعبية في**

---

٣٩ كان الأجدر أن تختزل هذه المهام جميعاً في مهمة واحدة وهي: "تزييف إرادة هذه الهياكل".

جميع أنحاء الجماهيرية هي اللجان الثورية. . حتى تفهموا قيمة اللجان الثورية ومهمتها أيضاً، **فهذه اللجان ليست جهة حكومية أو جهة رسمية** فالحكومة والرسميات قد انتهت بقيام سلطة الشعب. . . فالشعب هو الذي يقوم بهذه الأمور لتنظيم صفوفه، حيث قامت سلطة الشعب، والشعب هو الذي كوّن المؤتمرات الشعبية، وهو الذي يعيد الآن اختيار قيادات المؤتمرات الشعبية، وهو الذي صنع اللجان الشعبية الإدارية المسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية، **وهو الذي أفرز اللجان الثورية[٤٠] لكي تقوم بهذا العمل لأول مرة، حيث أن اللجان الثورية حديثة التكوين، وهي من نتاج الثورة وهي منسجمة مع مقولة الكتاب الأخضر: اللجان في كل مكان،[٤١] من اللجان الشعبية إلى اللجان الثورية**".[٤٢]

ويضيف القذافي في الخطاب ذاته:

"واللجان الثورية ليست لجاناً إدارية، أو لجان شعبية كما هو معروف بهذا الاسم، ولكن هي لجان ثورية، لا تصدر قرارات، ولا تعزل، ولا تحبس وتطلق[سراح]، ولا تحاسب، ولكنها تراقب رقابة ثورية، ولا تحاكم أحداً، وتقيِّم تقييما ثورياً، وتقوم بقيادة الجماهير في اتجاه تأكيد سلطة الشعب. . ."[٤٣]

ثم عاد القذافي لتأكيد المهمة المناطة باللجان الثورية:

"إن اللجان الثورية هي التي ستشرف على إعادة اختيار قيادات المؤتمرات الشعبية في جميع أنحاء الجماهيرية. . . وعلى اللجان الثورية في كل مكان

---

٤٠ من المعروف أن الشعب الليبي ليس له علاقة بتشكيل اللجان الثورية. فهي من صنع القذافي وحده.

٤١ هذه مغالطة أخرى من مغالطات القذافي فالمقصود باللجان في كل مكان، وفقاً للسياق الذي وردت به في الكتيب الأخضر، هو "اللجان الشعبية"، وليس "اللجان الثورية" التي لم يرد لها أي ذكر في ذلك الكتيب.

٤٢ "**السجل القومي**"، المجلد التاسع ١٩٧٧/١٩٧٨، ص ٤٢٥ – ٤٤٠.

٤٣ سيلاحظ القارئ، فيما بعد، زيف هذه الادعاءات فقد مارست اللجان الثورية هذه المهام جميعها وزيادة.

من الجماهيرية أن تستنفر كل قواها، وأن تكون على مستوى هذه المهمة الثورية العظيمة. . . "

"وهؤلاء الذين سيتم اختيارهم في قيادات المؤتمرات الشعبية الأساسية عليهم **أن يفهموا من الآن أنه لا توجد حساسية من اللجان الثورية،**[٤٤] **وأن كل من له حساسية من اللجان الثورية فهو ليس معنا، وهو مريض، وبه نقص، وعليه أن يكمل نفسه... اللجان الثورية هي من الشعب، أفرزتها الجماهير الشعبية،** وهي قوى الثورة. . . من ناحية أخرى هؤلاء [اللجان الثورية] يساعدونكم، ويأخذون بأيديكم، وهم ليس لديهم سلطة قرارات الفصل أو إيقاف عن العمل، أو خصم المرتبات. . . **وإنما هم لمساعدتكم في كيفية قيادة المؤتمر، وكيفية جمع المؤتمر، وكيفية تحريك المؤتمر... كما أنهم يساعدون اللجنة الشعبية في كيفية قيامها بواجبها الإداري وتتحمل المسؤولية أمام المؤتمر الشعبي... كما يساعدون المؤتمر الشعبي في كيفية محاسبة اللجان الشعبية، وكيفية قيامه بمسؤولياته السياسية، باعتباره هو الذي بيده السلطة...** "[٤٥]

ثم يعود القذافي ليؤكد على المعاني ذاتها من جديد قائلاً:

" **أي شخص عنده حساسية من اللجان الثورية**[٤٦] **عليه أن يخرج ويراجع نفسه، لأنه لا مبرر للحساسية من اللجان الثورية...** والحمد لله أصبح الآن الشعب قادراً، وهو الذي يعمل المؤتمرات ويكوِّن اللجان الشعبية وهو الذي يحاسبها، **وهو الذي يفرز اللجان الثورية** لتقوم بالإشراف على هذا العمل. **وكان الواحد منا يفكر في كيفية الإشراف على اللجان، ومن الذي يشرف على اللجان،** ومن هي السلطة التي لها الحق للإشراف على إعادة تكوين اللجان الشعبية، أو اللجان القيادية

٤٤ تؤكد هذه العبارة وجود حساسية مبكرة لدى المواطنين من الدور الذي تقوم به اللجان الثورية، بل رفضها لهذا الدور.

٤٥ ترى ماذا بقي بيد هذه المؤتمرات من سلطة؟!

٤٦ هذه العبارات مليئة بالمغالطات والافتراء وهي ذات دلالة مثل سابقاتها على الهدف الحقيقي عند القذافي من وراء تشكيل اللجان الثورية.

للمؤتمرات الشعبية، **والآن طلعت اللجان الثورية**[٤٧] **أداة شعبية من وسط الشعب، معناها أن الشعب هو الذي يشرف ويراقب، وهو الذي يكوِّن المؤتمرات الشعبية واللجان وقيادات المؤتمرات الشعبية، وهو الذي يحاسب ويحلّ ويعمل**[٤٨] **كل شيء.**"

ومع تنامي صلاحيات "اللجان الثورية" شهد عام ١٩٧٨ انتشار هذه اللجان وتغلغلها في جميع المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، كما في كليات الجامعة والمعاهد والمدارس الثانوية، كما قامت هذه اللجان في شهر إبريل بنشر "قَسمها" في كافة وسائل الإعلام، وهو القسم الذي تضمن تهديداً وإنذاراً لكل "الرجعيين" و"البورجوازيين" و"أعداء الثورة" بالتصفية.[٤٩]



٤٧ استعمل القذافي عبارته بشكل مقصود كي يوحي للسامع بأن "اللجان الثورية" ظهرت بطريقة عفوية وذاتية وبدون ترتيب منه، وهذا محض كذب وافتراء.

٤٨ ليس هناك شيء أبعد عن الصحة من هذه العبارة، وعلى أي حال فهي بقدر ما توضح حيرة القذافي فهي توضح تهافت منطقه في الدفاع عن فكرة "اللجان الثورية".

٤٩ راجع على سبيل المثال صحيفة "**الأسبوع السياسي**" (العدد ٣٠٤، ١٠ إبريل ١٩٧٨).

فصل السلطة عن الثورة

السلطة الرسمية والسلطة الثورية

مرّت **الذكرى الأولى** لإعلان سلطة الشعب المزعومة دون أن يحتفل بها القذافي، أو أن يدعو إلى انعقاد مؤتمر الشعب العام، ومن ثم **فقد ظل في منصبه كأمين عام لمؤتمر الشعب العام، كما استمر معه الباقون من أعضاء مجلس قيادة الثورة أعضاء في أمانة ذلك المؤتمر**.

وفي الأول من سبتمبر ١٩٧٨، المصادف للذكرى التاسعة للانقلاب، ألقى القذافي خطاباً أطلق عليه وصف "**البيان الثوري**" تحدّث فيه لأول مرة وبإسهاب عما أسماه "**الفصل بين الثورة والسلطة**". وهو ما توضحه المقتطفات التالية من ذلك الخطاب/ البيان:

> "**إن الثورة من العيد التاسع فصاعداً يجب أن تكون مختلفة عن السلطة. إننا كنا مضطرين في السنوات التي مضت أن ندمج الثورة مع السلطة،** وأن نمارسهما معاً، وفي ذلك إساءة إلى الثورة. **إذ أن الثورة ليست السلطة**، ولكن ممارسة الثورة والسلطة معاً، جعلتنا نعتقد وكأن الثورة هي السلطة." [٥٠]

ثم يضيف القذافي مستدركاً وموضحاً:

"ولكن من الآن فصاعداً **يجب أن تمارس السلطة على حدة**... ولا

---

٥٠ **السجل القومي**، المجلد العاشر ١٩٧٨/ ١٩٧٩، ص ٢٣ - ٣٩.

يعني هذا أن ممارسة السلطة بعد الآن ستكون ممارسة غير ثورية، إن السلطة تمارس ثورياً وستكون السلطة ثورية. . . **وقد تصبح السلطة غير ثورية لعدم وجود ثورة فوقها ومن حولها تحرضها وتدفعها وتمارس عليها رقابة ثورية.** "[٥١]

أي أنه رغم هذا الفصل المزعوم بين السلطة والثورة فإن الأخيرة سوف تبقى فوق الأولى ومحيطة بها وحولها وتمارس رقابة عليها.

وأكد القذافي في خطابه بأن السلطة ستكون بعد الآن ملكاً للجماهير وحدها:

"إن السلطة ستكون **بالكامل** بعد الآن للجماهير، تمارسها **بالكامل** عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. الجماهير المنتظمة في المؤتمرات **هي صاحبة السلطة كل السلطة** في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ولا سلطة لسواها، ولها **وحدها** حق القرار، ولها **وحدها** حق إصدار القوانين، ولها **وحدها** سلطة تشكيل اللجان الشعبية في كل مكان في الجماهيرية، ولها **وحدها** سلطة اختيار أمانات المؤتمرات، من المؤتمرات الأساسية حتى الأمانة العامة، ولها **وحدها** سلطة حلّها وإعادة النظر في أعضائها. . . وللجماهير دون سواها بإرادتها الحرة الطليقة وللشعب أن يختار من يشاء لعضوية الأمانات بما فيها الأمانة العامة، والأمين العام، وعضوية اللجان الشعبية بما فيها اللجنة الشعبية العامة. "[٥٢]

وأكدّ بعد ذلك أنه من جهته سوف لن يمارس السلطة بعد ذلك اليوم، وسوف يقتصر دوره على "ممارسة الثورة" ومعه"القوى الثورية":

" . . . وبالنسبة لي شخصياً كقائد لهذه الثورة، منذ تكويني لأول خليّة لها

٥١ المصدر نفسه، ص ٢٧.

٥٢ المصدر نفسه، ص ٢٨، ٢٩.

بسببها، **فلن أمارس السلطة بعد الآن، ولكن سأمارس الثورة مع القوى الثوريـة، مـع اللجـان الثوريـة والتشـكيلات الثورية أيضـاً، وتمارس الجماهيـر وحدها السـلطة، أما أنا شـخصياً فلن أمارس السـلطة بعد الآن... فالسـلطة للجماهير عـن طريق المؤتمرات الشـعبية واللجان الشـعبية. . . وسـوف أكـون شـخصياً** على الأقل خـارج المؤتمرات وخارج الأمانات بما فيها الأمانة العامة، وخارج اللجان الشـعبية بما فيها اللجنة الشـعبية العامة، ولن أتولى مهمة تنفيذية ولا إدارية ولا نقابية، **بل أعود إلى مكاني الطبيعي والصحيح وهو الثورة وليس السلطة.** "[٥٣]

ولكـن ما هو الحد الفاصـل بين "الثورة" وبين "السـلطة" وبين **"ما هو من الثورة"** وبين **"ما هو من السـلطة؟" وأين تبدأ الثورة وأين تتوقف؟ وأيـن تبدأ السـلطة وأين تتوقف؟** وما **هي طبيعـة العلاقة بين الاثنتين؟** وما هي حدود هذه **"الفوقية" و"الإحاطة" و"الرقابة"**، التي تمتلكها "الثورة"، في مواجهة "السـلطة"؟ **ومن هي الجهة التي تملك الحق في وضع ورسم هذه الحدود؟ وبأي مرجعية؟**

لقد أبقى البيان الثوري للقذافي كافة هذه التسـاؤلات ـ وعن عمد ـ دون إجابة، ومحاطة بالغموض الكامل، لتشكل "**الثغرة**" التي يمكنه عن طريقها، وباسـم الثورة والصلاحيات الثورية، أن يتحكم في كل هياكل السلطة الشعبية المزعومة، **وأن يسـلب هذه الهياكل ما شـاء من صلاحيات، بحجة أنها تقع في صميم اختصاص "الثورة" و "السلطة الثورية" التي يملكها هو والقوى الثورية واللجان الثورية.**

ومـن هذه "**الثغرة**" ذاتها نفذ القذافـي إلى الحديث في بيانه الثوري عن "اللجان الثورية" وطبيعتها وصلاحياتها الثورية المتعاظمة:

"**واللجان الثورية لن تمارس السـلطة** بعد نجاح الثورة الشـعبية، على عكس الأحزاب السياسـية، **وإنما تمكّن الجماهير من الاسـتيلاء على**

٥٣ المصدر نفسه، ص ٢٨.

السلطة وممارستها بواسطة تنظيمها في مؤتمرات شعبية ولجان شعبية. "

"**والعمل الثوري** هو ممارسة **الرقابة الثورية**، ووضع نتائج هذه المراقبة بين يدي ونظر الجماهير في المؤتمرات الشعبية. ستمارَس **رقابة ثورية** شاملة وحقيقية لحساب الجماهير الشعبية. والعمل الثوري أيضاً هو تحريض الجماهير على ممارسة السلطة وسيكون **تحريضاً مستمراً ملازماً قاسياً** حتى تعي الجماهير السلطة وتمارسها بجدارة... "

"وسيتم **تحريض الجماهير على استئصال عقلية ما قبل عصر الجماهير**... سيكون من مهام اللجان الثورية اكتشاف تلك النماذج المتخلفة، وتحريض الجماهير على القضاء عليها... "

"ومن أخطر وأهم واجبات العمل الثوري هو تحريض **الجماهير ضد النظام الاجتماعي الفاسد** القائم عليه المجتمع الليبي حتى الآن... هذه هي **المهمة الخطيرة للجان الثورية، هي العمل الثوري لتدمير مجتمع الاستغلال**..."[٥٤]

"واعتباراً من الآن **لا معنى لثوري خارج اللجان الثورية**، فلا ثوري بلا لجنة ثورية، فاللجان الثورية هي التي ستمارس العمل الثوري لصالح تأكيد سلطة الشعب، واللجان الثورية هي أداة الثورة الشعبية... "

"واللجان الثورية لا تمارس السلطة بعد نجاح الثورة الشعبية، **بل تستمر في عملية تحريض الجماهير على ممارسة السلطة...** "

"واللجان الثورية ستمارس العمل الثوري، كما تقوم **بالرقابة الثورية** التي تختلف عن الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية، فهي رقابة ثورية... "

"أهم وأخطر واجبات اللجان الثورية **هو تحريض الجماهير على الثورة** وأن تكون السلطة والثروة والسلاح في يد الشعب.. " [٥٥]

٥٤ كان القذافي قد أصدر الفصل الثاني من كتيبه الأخضر، وهو المتعلق بحل المشكل الاقتصادي ـ الاشتراكية، وقد استخدم القذافي هذا الخطاب لدعوة "اللجان الثورية" لعملية الزحف والاستيلاء على كافة المؤسسات والشركات والمشروعات التجارية والصناعية والزراعية المملوكة ملكية خاصة في البلاد. المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣٥.

٥٥ المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٩.

علـى أي حال، وبالرغم من الادعـاءات العريضة التي قدمها القذافي في بيانه الثوري الذي ألقاه يوم ١/ ٩/ ١٩٧٨ بشـأن توقفه عن ممارسـة السلطة، **فقد بقي القذافي أميناً عاماً لمؤتمر الشعب العام** (هذا فضلاً عن اسـتمراره رئيسـاً لمجلس قيادة الثورة الذي لم يُحلّ بعد، وقائداً أعلى للقوات المسلحة الليبية).

ومسـاء يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٧٨ قام القذافـي، بصفته **أميناً عامـاً** لمؤتمر الشـعب العام (وهي الصفة التي يفتـرض أنه تنازل عنها باعتبارها من "مظاهر السـلطة")، بتوجيه حديث حول بنود جدول أعمال المؤتمرات الشـعبية في دور انعقادهـا العادي الثالث لعام ١٩٧٨ الذي يبـدأ يوم ٢١/ ١٠/ ١٩٧٨. وقد حاول القذافي **تبرير** قيامه بهذه المهمة (مهمة وضع بنود جدول الأعمال وشرحها) بقوله:

"الآن نبدأ في **تبسـيط أو توضيح** نقاط جدول الأعمال بشـكل قد يسهّل عليكم [أي الجماهير] مناقشـتها. ولازم كل واحد يفهم أن هذه مسـألة مؤقتـة. **ففي المسـتقبل ما فيـه أحد يضع لكـم جدول أعمـال**. وإنما نحن نسـاعد فيكم لكي تسـتطيعوا أن تنقلوا مسـؤولية السياسة والحكم والسلطة، التي كانت بيد مجلس قيادة الثورة، والآن تحولت إلى الشعب. فنحن نسـاعد فيكم، **ولكن في المسـتقبل ما فيه واحد سـيضع جدول أعمال المؤتمرات والنقابات واللجان الشـعبية، هي التي تضع جدول أعمالها...**"[٥٦]

ولـم يفت القذافـي خلال الحديث ذاتـه أن يفتح "**ثغـرة**" أخرى أمام لجانه الثورية **للتغلغل في عمل المؤتمرات الشعبية، وبقية هياكل سلطته الشعبية المزعومة، بحجة مساعدتها في وضع جدول أعمالها:**

"... **والمسـاعد الوحيد هو اللجان الثورية**، فهي التي تساعد باعتبارها

٥٦ المصدر نفسـه، ص ٩٠. ظلت المؤتمرات والنقابات واللجان الشـعبية لا تقوم بهذه المهمة حتـى وقتنا الحاضر (٢٠٠٨) كما ظل القذافـي هو الذي يتولى احتكار القيام بهذه المهمة نيابة عن هياكل سلطته الشعبية.

قوة ثورية وواعية ومنتشـــرة في كل مكان، **فهي التي تساعد المؤتمرات واللجان والنقابات في وضع جدول أعمالها ومناقشته.** "[٥٧]

وعندما انعقد مؤتمر الشـــعب العـــام في دور انعقـــاده العادي الرابع يـــوم ١٦/ ١٢/ ١٩٧٨ ألقى القذافي خلال جلســـة الافتتاحية كلمة جاء في ختامها:

" ومن المظاهر الإيجابية الجديدة هو **ظهور اللجان الثورية** في كل مكان، التي مهمتها ترشـــيد الجماهير في المؤتمرات الشـــعبية واللجان الشـــعبية والمؤتمرات المهنية لممارســـة السلطة. **وســـتلعب اللجان الثورية دوراً تاريخياً** في المســـتقبل، ســـواء كانت في ليبيا أو في العالم كله،[٥٨] لأنها هي التي **ســـتحرض علـى الثورة فـي كل مـكان**، لتمكن الجماهير من الاســـتيلاء على الســـلطة. ثم تحرض الجماهير وتمكنهـــا من تأكيد هذه السلطة الشـــعبية. . . وهي **لا تمارس الســـلطة، خلافاً لكل التنظيمات السياسية التي عرفها تاريخ العالم السياسي.** "[٥٩]

كما ألقى القذافي في الجلســـة قبل الختامية لمؤتمر الشـــعب العام التـــي انعقدت يوم ١٩/ ١٢/ ١٩٧٨ كلمـــة تضمنت جملة من الملاحظات يهمنا منها في هذا المقام قوله:

" أنا شخصيا أسجل أســـفي **للمؤتمرات التي لم تتفهم مصلحتها** بشأن إعادة تعمير الشريط الساحلي. يعني **آسفاً جداً لهذه المؤتمرات التي لم تفهـــم مصلحتهـــا**. **وألوم اللجان الثوريـــة** الموجودة في هذه المؤتمرات **لعـــدم قدرتها، أو لعـــدم قيامها بالـــدور الثوري لتمكيـــن الجماهير من معرفة مصلحتها والتمسك بها**. . . "[٦٠]

---

٥٧ المصدر نفسه، ص ٩٠، ١١٧.

٥٨ بداية الحديث عن دور جديد لحركة اللجان الثورية يتجاوز "الجماهيرية".

٥٩ المصدر نفسه، ص ٢١٤.

٦٠ المصدر نفسه، ص ٢١٨.

وعلى الرغم من **استمرار القذافي في ممارسة السلطة والتحكم الكامل والمطلق في هياكل السلطة الشعبية المباشرة المزعومة**، فلم يفته أن يكرر في تلك الكلمة ادعاءاته حول "**فصل الثورة عن السلطة**" :

"**الثورة مفصولة عن السلطة**. السلطة تمارسها الجماهير. حتى غير الثوري من حقه أن يحكم نفسه بنفسه، من حقه أن يمارس السلطة. أما الثورة فلا يمارسها إلا الثوري."

"**قضية الثورة هذه قضيتنا نحن**، حياة أو موت، لا نفرط فيها... سنستخدم حتى سلاحنا بعد ذلك في سبيل الثورة. لكن لسنا مستعدين أن نستخدم سلاحنا في سبيل السلطة... السلطة للجماهير."

"**لكن قضية الثورة هي قضيتنا**، أقصد نحن [يقصد مجلس قيادة الثورة] عندما نترك في الاجتماع القادم [يقصد مؤتمر الشعب العام القادم]، بكل تأكيد وبعون الله، نترك الأمانة، أمانة المؤتمر، يعني سكرتارية هذا المؤتمر، **لا يعني هذا اننا تخلينا عن مهمتنا فالثورة قضيتنا**، أما السكرتارية، فأي كاتب يضعونه على هذه الطاولة يسجل الأوراق ويدير الجلسات." [٦١]

ثم يضيف متحدثاً عن تلاحم مجلس قيادة الثورة وحركة الضباط الوحدويين الأحرار واللجان الثورية في "**جيل جديد من الثوريين**":

"نترك هذا العمل في الوقت الذي لسنا فيه فقط الضباط الوحدويين الأحرار ولا مجلس قيادة **الثورة** فقط. الآن **معنا جيل جديد من الثوريين المنضمين والذين سيضمون** اللجان الثورية في المؤتمرات الشعبية وفي المؤتمرات المهنية وحتى في المدارس والمعاهد. **الآن انتشرت اللجان الثورية وأصبحت اللجان الثورية في كل مكان بالفعل. كل لجنة ثورية هي عبارة عن مجلس قيادة الثورة وهي عبارة عن خلية من خلايا الضباط الوحدويين الأحرار...**"

٦١ المصدر نفسه، ص ٢٢٠ – ٢٢٢.

"**لكن في هذه اللحظة تحولنا إلى لجان ثورية منبثة في كل مكان**. في كل مدرسة الآن توجد لجنة ثورية. مدارس البنات والأولاد، المعاهد. في كل كلية لجنة ثورية، في كل مؤتمر شعبي لجنة ثورية . . وممكن أن تمتد إلى فروع أدنى من هذا [؟!] **نحن على رأس اللجان الثورية**، هذه اللجان ستكون **لجاناً عقائدية**، التي هي، بعبارة أخرى، مع اختلاف المذهب طبعا، **تشبه الأحزاب الشيوعية**[٦٢] في العالم، الأحزاب الماركسية التي تنشر الشيوعية في العالم أجمع. . "[٦٣]

ومنذ **يناير ١٩٧٩** شرع القذافي في اللقاء علانية بأعضاء اللجان الثورية. من ذلك لقاؤه يوم **٤ يناير ١٩٧٩** بأعضاء اللجان الثورية وأمناء المؤتمرات الشعبية (الذين هم أعضاء في اللجان الثورية أيضاً). وكان ممّا جاء في حديثه معهم:

"أنا وجهت نداء للقوى الثورية. . . ينضموا إلى اللجنة الثورية. . . أنا أتكلم عن الثوري الصحيح والذي من حقه أن ينضم إلى لجنة ثورية والذي سيتحمل فيما بعد الواجبات والمهام الثورية. . . اللجان الثورية مثل أبي بكر الصديق. . . "

" . . . لما تكون تؤمن بهذه الأشياء نعطي لك إشارة وأنت تستمر، لأن **الثورة عندها قيادة عاقلة**، وعندها هدف تريد أن تحققه، فإذا لم تكن فيها هذه الضوابط تصبح فوضى. إذن القيادة الثورية ليست قيادة سلطة ولا إدارة ولا حكم. لما تقول: قوى الثورة كذا. . خلاص يتحرك . . . من الذي سيقول للجماهير بأن هذا الشخص من الممكن أن يصبح أميناً للصناعة؟ . . . أنتم الذين ستقولون لهم. . . اللجان الثورية، أمناء المؤتمرات ومساعدو أمناء المؤتمرات وأمانة المؤتمر. "

"إذن القوة الثورية لا بد أن تكون واعية، وتفهّم الناس وتقطع الطريق من البداية [على أعداء الثورة] لأن الثورة ماشية ماشية، ستمشي بأي حال من

٦٢ ومع ذلك فالحزبية محرمة على الآخرين.
٦٣ المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

الأحوال حتى لو تنقسم [أشلاء]. . . ماشية. . . هذا قطار متحرك، الذي يقف أمامه يدوسه. "

" لا يشترط أن عامة الناس كلها تكون فاهمة وتكون ثورية، الحيل والكيل كلــه يقع على القــوى الثورية، هي التي تكركر النـــاس، مثلما أفعل منذ عشرين سنة. عشر سنوات قبل الثورة. . . إذن القوى الثورية هذا مصيرها وواجبها وقدرها، أنها تكركر الناس لمصلحتها حتى تقتنع الناس. "

" الثورة الماركســية. . . ذبحت ملايين الناس. . . حتى هنا [يقصد ليبيا] ليس هناك مشــكلة يموت كم واحد وتنســاه الناس، لكن النتيجة **ينتصر الحق، ينتصر الخير ينتصر التقدم**. "[٦٤]

وتمهيداً لإعلان الفصل المزعوم بين "السلطة" و"الثورة "أصدرت الأمانة العامة لمؤتمر الشــعب العام بتاريخ ١١ فبراير ١٩٧٩ قرارها[٦٥] رقم (٣) لسنة ١٩٧٩ بشأن نقل وتوزيع الاختصاصات التي كانت مقررة لمجلس قيادة الثورة بين مؤتمر الشعب العام، واللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) والمجلس الأعلى للهيئات القضائية.

٦٤ المصدر نفســه، ص ٢٣١ ــ ٢٤٩. راجع بهذا الخصوص أيضاً ما ورد على لسان القذافي فــي المقابلة التــي أجرتها معه مجلة "**الكفــاح العربي**" اللبنانية فــي عددها الصادر يوم ١٩٧٩/٢/٥.

٦٥ استند هذا القرار في ديباجته إلى قرارات المؤتمرات الشعبية في دور انعقادها العادي الثالث (٢١ أكتوبر ــ ٢٠ نوفمبر ١٩٧٨) والتي صاغها مؤتمر الشعب العام خلال اجتماعه ما بين ١٦ــ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨. راجع العدد (٤)، السنة (١٧)، من الجريدة الرسمية الصادر في ١٩٧٩/٣/٧.



فصل السلطة عن الثورة

"لقاء الوضوح!"

مســاء يوم **١١ فبرايـر ١٩٧٩** أجرت إذاعة النظام المرئيــة مقابلة مع العقيد القذافــي أطلقت عليها "**لقـاء الوضـوح**" حدّد فيهــا المقصود حقيقةً بفصل السلطة عن الثورة. ولا تترك مطالعة ما ورد في تلك المقابلة أي لبس أو شك فــي أن عملية الفصل المذكورة **شـكلية محضـة**، وأن القذافي كان وما يزال يمســك خيوط الســلطة جميعها بمقولة "**قيادته للثـورة**" وأن كل الذي عناه هذا الفصل المزعوم هو التخلّص من "**مجلس قيادة الثورة**" بشكل رسمي، وتحميل المســؤولية والتبعية عــن المرحلة القادمة إلى "**الشـعب ومؤتمراته ولجانـه**" بزعــم أنه، أي الشــعب، هو الذي أصبح يملك الســلطة والثروة والســلاح منذ مارس١٩٧٧ . وذلك ما نحســب أنه يتضــح جلياً من إجابات القذافي على الأسئلة التي طرحت عليه خلال تلك المقابلة، والتي يهمنا منها المقتطفات التالية:

سـؤال: ما هي مهمــة القيادة التاريخية لثورة الفاتح من ســبتمبر العظيمة بعد الدورة الاســتثنائية القادمة لمؤتمر الشعب العام، والتي يتم فيها فصل السلطة عن الثورة؟

جواب: مهمة القيادة هي مهمة القيادة. فترك الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العــام، أو ترك مجلس الوزراء فيما مضى أو أي عمل إداري لا يعني ترك الثــورة، وبالتالي لا يعنــي أن القيادة الثورية ليس لهــا عمل، لأن الذي فــي أذهان النــاس، يعتقدون أن القيادة مهمتها العمــل الإداري أو العمل

التنفيذي، ولكن القيادة الثورية هذا ليس من مهامها، هذا شيء إضافي إذا هي اضطلعت به. **لكن المهمة الأساسية في القيادة الثورية هي قضية الثورة،** فأنا أريد أن أزيل هذ اللبس في أذهان الناس الذين يقولون: إذا تركت القيادة الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، ما هو مصيرها؟

" **هي قيادة أصلا من قبل مؤتمر الشعب العام،** قبل أن تتولى أي مهمة إدارية أو تنفيذية، هي قيادة للثورة، والثورة هي التي تقام بواسطة هذه القيادة وهي التي تحدث هذه التحولات، بما فيها المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وبما فيها خلق الأمانة العامة واللجنة الشعبية العامة وكافة الأشكال الشعبية الموجودة الآن، وهي تقع بفعل الثورة."

" **إذن الثورة هي أعم وأشمل من الأمانة العامة، ومن اللجنة الشعبية العامة ومن كل هذه الأشكال التي أحدثتها الثورة لتحقيق سلطة الشعب،** فحشر القيادة في كل **مهمة إدارية أو تنفيذية، كالأمانة العامة وما إليها، هذا تصور غير صحيح، هي قيادة قبل هذه الأشياء وبعدها.** "[66]

وبالطبع فإن هذا الكلام يؤكد نسف كل المزاعم حول قيام سلطة الشعب المدعاة، ورغم خطورة ما جاء في إجابة القذافي فإن المذيعة لم تجرؤ على توجيه سؤال إليه حول طبيعة العلاقة بين"قيادة الثورة" وهذه "الهياكل" التي خلقوها وما هي "الأداة القانونية" التي تنظم هذه العلاقة و ما هي حدود هذه العلاقة؟

سؤال: طبعاً الأخ القائد قال: الثورة لها قيادة عقلانية، يعني **عاقلة،**[67] فهل قضية تسليم الثورة السلطة والثروة والسلاح للشعب تتم عن طريق التسليم النهائي، أو هناك توجيه، وهناك ضوابط أخرى؟

---

٦٦ المصدر نفسه، ص ٢٧٩ ـ ٣٠٤. ولا يغيب على القارئ لتلك المقابلة أن الأسئلة التي طرحت خلالها لم تكن عفوية وإنما أعدت مسبقاً عن قصد.

٦٧ الإشارة هنا إلى ما قاله القذافي خلال لقائه باللجان الثورية وأعضاء المؤتمرات الشعبية، يوم ٤ يناير ١٩٧٩.

الجواب: الثورة لا تعني تسليم، ليس هناك أحد يسلّم ثورة لواحد آخر، لكن الثروة والسلاح ممكن يتم تسليمها وتبادلها. . . "

ثم يستدرك القذافي في جوابه قائلاً:

" **كل هذه الأشياء لا تتم دفعة واحدة في الحقيقة** " . . مثلما حصل أمامنا نحن عبر مسيرة من الثورة عشر سنوات، نأتي الآن إلى **استكمال السلطة الشعبية، بناء السلطة الشعبية** من خلال سلسلة من العمليات الثورية والتحوُليّة التي أحدثتها قيادة الثورة بالتفاعل مع الجماهير، أدت إلى قيام سلطة الجماهير بالتالي. "

"**الثروة** كذلك يتم امتلاك الشعب لها عبر عدة تحولات واجراءات جذرية. . . "

" **السلاح** أيضا سيكون تتويجاً لعملية قيام الشعب المسلح. . واختفاء المؤسسة العسكرية تلقائيا. "

" **هذا كله سيتم بقيادة الثورة، هذا يتم بفعل الثورة، الثورة التي لها قيادة...** "

ومرة أخرى لم تسأل المذيعة القذافي عن دور هياكل السلطة الشعبية بشأن هذا "التسليم" المزعوم وتوقيتاته؟

ثم انتقلت المذيعة إلى سؤال ثالث يتعلق بمشاركة "**اللجان الثورية**" في السلطة وممارسة الأعمال الإدارية والتنفيذية، ذلك أن القذافي كثيراً ما ردّد في السابق أنه ليس من مهام هذه اللجان ممارسة الحكم:

سؤال: هل تبقى القيادة الثورية واللجان الثورية بمعزل عن ممارسة السلطة؟

جواب: هذا موضوع آخر مهم ينبغي توضيحه في هذه الفترة بالذات. . كون الثورة أو الثوريين الذين يمارسون الثورة، والجماهير، من حقها أن تمارس السلطة، ولا يمارسها أحد بالنيابة عنها. . . **هذا لا يعني قطعاً أن أي ثوري لا يمكن له أن يمارس أي عمل إداري أو عمل تنفيذي، لا ... ليس**

هناك موضوع جدي بهذا الشكل، ولكن يحق... أو يحصل.. أو حتما سيحصل، أن الجماهير وهي تشكل في اللجان الثورية، والجماهير في المؤتمرات الشعبية، وهي تبني في السلطة الشعبية، من خلال المؤتمرات وأمانات المؤتمرات واللجان الشعبية. .**قد تختار...وحتما سيحصل** من بين الذين تختارهم لأمانة المؤتمرات واللجان والنقابات أيضاً، تختار من قوى الثورة، بل قوى الثورة دائماً يقع عليها الاختيار، باعتبارها هي نموذج للإنسان الذي يجب أن يكون في هذا المكان من أمانة المؤتمر أو اللجان الشعبية أو النقابات."

ثم يصرّ القذافي بعد ذلك قائلاً:

"ولكن الفكرة هي أن **اللجان الثورية ليست مثل أي حزب سياسي تقليدي موجود في العالم**... لكن اللجان الثورية لم تتكون من أجل الوصول إلى السلطة، هي تتكوّن لكي تمكّن الجماهير من الاستيلاء على السلطة... يعني هذه مهمتها الأساسية.. **ولكن يحدث خلال ذلك أن الجماهير تختار أحد أعضاء اللجان الثورية في أمانة مؤتمر، في لجنة شعبية، في نقابة، وهذا ليس بحرام.**"

ثم تحولت المذيعة إلى سؤال القذافي حول علاقات النظام الجماهيري الخارجية، متخذة مدخلاً لذلك من سؤال عن قضية **استقبال ضيوف البلاد من رؤساء دول وغيرهم** ومن هو الذي يتولى هذه المهمة: "**القيادة الثورية**" أم "**هياكل السلطة الشعبية؟**"

سؤال: بعد أن تصبح السلطة بالكامل في يد الشعب، وتتحوّل القيادة... فمن ذا الذي ستوكل إليه مهمة استقبال رؤساء الدول وضيوف الجماهيرية؟

جواب: هذه **مسألة شكلية** [خالص]، لا تؤثر في شيء، خاصة بالنسبة لنا في الداخل... **لكن نحن على أي حال ثوريون مسؤولون في هذا البلد، كل هذه التحولات التي جاءت إلى ليبيا ...جاءت عن طريق**

الثورة التي نحن نقودها، فنحن مسؤولون على رأس الليبيين على أي حال في مقدمتهم – عن سمعة البلاد، وعن استقبال ضيوفها والحفاوة بهم... يعني هذه مسألة ليست بعيدة عن الثورة... قضية العلاقة بالبلدان الأخرى، وما يصدر من بيانات وما يُتفق عليه... معاهدات أو اتفاقيات تتعلق بمصير علاقة البلاد بالخارج."

إذن ووفقاً لهذه الإجابة التي قدمها القذافي فإن "قيادة الثورة" ستظل مسؤولة، على رأس الليبيين، عن علاقات ليبيا الخارجية بما في ذلك مسألة استقبال رؤساء الدول ضيوف الجماهيرية رغم أن عملية "الاستقبال" هي "شكلية بالكامل".

تحولت المذيعة بعد ذلك إلى سؤال القذافي عن **مصير الأشخاص الذين سبق أن شاركوا في محاولات ضد النظام الانقلابي في ضوء استلام الشعب للسلطة؟**

وبدلا من أن يترك القذافي هذا الأمر للشعب الليبي الذي يفترض أن السلطة أصبحت بيده بالكامل، إذا به يسلب حق النظر في هذه المسألة من قبل هياكل هذه السلطة المزعومة قائلاً:

"إذا كانت ثورة... وتحققت في الفاتح وكان لابد أن تقع ثورة... ما حصل بعد ذلك فهي محاولات سرقة... يعني هذا النوع (الذي قام بهذه المحاولات) هو مثل الكلاب الضالة الجائعة... أما مصيرهم.. أنا أقول أن أي شخص أُدين بالتآمر على الثورة[٦٨] ما فيه أمل في أن هو ـ للأسف ـ سيُرحم أو يُعفى عنه، هذه قضية منتهية، يعني إذا أُدين أي شخص فعلا في قضية تآمر على الثورة، إذا أُدين بالإعدام (يعدم) إذا أُدين بالتأبيد يؤبد.. **لأن فيه خوف على سلطة الشعب، فيه خوف إلى أن تتأكد، وفيه خوف على الجماهير من أن يستغفلها أي واحد...**"

٦٨ نسي القذافي أو تناسى ما قاله يوم ١٩٧٨/٩/١ في بيانه الثوري "كان مخجلاً أن يدافع الإنسان عن سلطة هو يمارسها، وكان ذنباً أحياناً أن تقتل غيرك من أجل أن تبقى أنت في السلطة". المصدر نفسه، ص ٣٠.

"إذن هؤلاء الناس الذين في دمهم الخيانة، والعمل في الظلام والسـرقة، **ليس من المفيد** لسـلطة الشعب **ولا من المعقول** أن نطلق سراحهم في أي وقت... ولا أي واحد يتآمر على الثورة **فيما مضى أو في المستقبل** أن يطمع في رحمة ولا في إفراج عنه ولا في عفو..."

"**أي قضية أخرى**، دائماً الناس تخفف عنهم العقوبة ويفرج عنهم... أما الخيانة فلا عفو فيها، ولا يوجد واحد يعفو عن الخيانة."

وهكذا سـلب القذافي الجماهيـر وهياكل سـلطتها المزعومة من حق آخـر وهو النظـر أو إعادة النظر فـي أي أحكام صـدرت أو يمكن أن تصدر بحق أشخاص اتُهموا بالاشتراك في أي نشاط سياسي أو محاولة ضد النظام الانقلابي بحُجة الَخوف على "سلطة الشعب" و "الخوف على الجماهير من الاستغفال".

واسـتطراداً من الموضوع السابق سـألت المذيعة القذافي عن "**إجراءات حماية الثورة**" في ظل سلطة الشعب المزعومة:

سؤال: في إطار حماية الثورة، وبعد فصلها عن السلطة، كيف تتم إجراءات حماية الثورة... ومن تكون له سلطة القبض والمحاكمة والمصادقة على الأحكام الصادرة في هذا الصدد؟

ولـم يتردد القذافي في أن يجزم، مرة أخرى، أن كافة الإجراءات المتعلقة بحماية الثورة ليسـت من اختصاص هياكل سـلطة الشعب المزعومة من مؤتمرات ولجان شعبية أو مؤتمر الشعب العام.

جـواب: قضيـة الثورة تبقـى دائما قضيـة الثورييـن ...لا يمكن قضية ثورية نتركها لشخص غير ثائر.. حتى الآن يعني قضية حماية الثورة.. بهـذا الخصوص.. محاكمة، أو القبض على من يمس الثورة أو محاكمته أو الحكـم عليـه، أو تصديـق الحكم، لا يمكن أن يترك لجهة ليسـت من الثورة.. **يعني تبقى دائما قضيتنا..حماية الثورة هذه قضيتنا، الثورة ثورتنا...قضيـة الثـورة ليس فيها حلول وسـط ، ولذلك هؤلاء الناس**

مـن مهمة قوى الثورة هي التي تتولاهـم. هذه من مهام قوى الثورة... كشـفهم.. القبـض عليهم...محاكمتهم...تنفيذ الحكـم فيهم، تبقى دائماً من مهام قوى الثورة، من اللجان الثورية إلى قيادة الثورة. . علاوة على أن هي مهمة كل الشعب **عندما يكون واعياً** إلى هذه الدرجة. . . "

إذن، ووفقاً لهذه "**التوضيحات الثورية**" الصادرة عن القذافي قبيل أيام قليلة من انعقاد مؤتمر الشـعب العام في دور انعقاده الاستثنائي الثاني الذي سيعلن فيه فصل "السلطة" عن "الثورة":

- فالأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، واللجنة الشعبية العامة، وغيرها من هياكل السلطة الشـعبية، هي أمور إدارية شكلية وتنفيذية. . أما قيادة الثورة فهي قبل هذه الأشـياء كلهـا وبعدها. وهي معنية بقضية الثـورة. . و قيادة الثورة هي التي خلقت هذه الهياكل وأقامت سـلطة الشعب. وهي، بهذا، أعمّ وأشمل من هذه الهياكل.
- لا يوجد هناك عملية تسـليم واسـتلام في الثورة، أما تسليم السلطة والثروة والسـلاح من قيادة الثورة إلى الشـعب فلا يتم دفعة واحدة. وسيتم خلال سلسلة من التحولات والإجراءات الجذرية. وستتم هذه التحولات والإجراءات عن طريق قيادة الثورة وبفعل الثورة.
- القيادة الثورية واللجان الثورية ليس من أهدافها الوصول إلى السلطة. ومـع ذلك فمن حقها أن تمـارس أعمالاً إداريـة وتنفيذية إذا قرّرت الجماهير، وهو ما ينبغي أن يحدث، اختيار أعضاء هذه اللجان للقيام بهذه المهام.
- المسـؤولية عن علاقات الجماهيرية الخارجية، بما في ذلك استقبال ضيوف البلاد، هي من اختصاص قيادة الثورة.
- ليس من حق هياكل السـلطة الشعبية النظر أو إعادة النظر في الأحكام الصـادرة في حق مـن اتُّهم وحوكِم فـي قضايا تتعلـق بالتآمر على الثورة.

- كل الإجراءات المتعلقة بحماية الثورة، من إلقاء القبض على المتهمين والتحقيق معهم ومحاكمتهم وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم هي من اختصاص قوى الثورة ولا شأن لهياكل السلطة الشعبية بها.

وفي **٢١ فبراير ١٩٧٩** أصدر القذافي بصفته "**أمين عام مؤتمر الشعب العام**" قراراً دعا فيه مؤتمر الشعب العام للانعقاد يوم ١ **مارس ١٩٧٩** بقاعة الشعب بطرابلس، وكان من بين القرارات التي اتخذها ذلك المؤتمر الاستثنائي الثاني قرار **بفصل "السلطة عن الثورة"** وحل "**مجلس قيادة الثورة**" وإعفاء الباقين من أعضائه وهم: الرائد عبد السلام جلود، والمقدم أبوبكر يونس، والرائد الخويلدي الحميدي، والرائد مصطفى الخروبي، من جميع صلاحياتهم ومسؤولياتهم.

كما أصدر ذلك المؤتمر **يوم ٢ مارس ١٩٧٩** (اقتصرت مدة ذلك المؤتمر على يومين فقط) قراراً بتشكيل أمانته العامة من خمسة أشخاص **برئاسة عبد العاطي العبيدي**، وعضوية كل من: محمد بالقاسم الزوي، وعلي بالخير، وعبد الله زهمول، ومختار قربع. ويلاحظ أنهم جميعاً عدا العبيدي من أعضاء اللجان الثورية.

يقول الدكتور ديرك فاندويل (Dirk Vandewalle) في كتابه *Libya since Independence* في هذا الصدد ما ترجمته:

"للمزيد من التمييز بين "**النظام الرسمي**" و"**النظام الثوري**" استقال القذافي في ديسمبر ١٩٧٨ من منصبه كأمين لمؤتمر الشعب العام[٦٩] ليتفرغ لقضايا التنظير والثورة."

"وفي **الثاني من مارس ١٩٧٩** أصدر مؤتمر الشعب العام قراره بفصل "**السلطة الرسمية**" عن "**السلطة الثورية**"... وحل مجلس قيادة الثورة، وإعفاء الباقين من أعضائه من جميع صلاحياتهم ومسؤولياتهم،

٦٩ رأينا كيف أن القذافي استخدم هذه الصفة بتاريخ ٢١/ ٢/ ١٩٧٩ لدعوة مؤتمر الشعب العام في ١/ ٣/ ١٩٧٩.

وأصبحت جميع المناصب في هيكل السلطة الرسمية (الشكلية) في يد عناصر مدنية. **وقد ترتب على هذا الفصل أنه لم يعد بمقدور أي مؤسسة من "هياكل السلطة الرسمية" أن تتحدى "المؤسسات الثورية."** [٧٠]

كما يقول الدكتور Hanspeter Mattes حول هذا الموضوع:

"وهكذا أشار القذافي لأول مرة في خطابه [يوم ٨١ مارس١٩٧٧] إلى وجود "**ثورة داخل الثورة**" وهي الخطوة التي أدّت إلى فصل السلطة ما بين أدوات الثورة وأولئك الذين في الحكم، أي الحكومة، في ٢ مارس١٩٧٩ . إن هذا الفصل اكتسب بعض القوة في ٦ نوفمبر ١٩٧٧ عندما قام نشطاء من المؤتمرات الشعبية الأساسية واتحاد الطلبة في طرابلس بتشكيل أول لجنة ثورية إثر اجتماع لهم مع القذافي."

ثم تكلم الباحث الألماني عن الطريقة التي تمت بها تصفية بقية أعضاء مجلس الانقلاب سياسياً، لينفرد القذافي بواسطة لجانه الثورية بكل السلطات:

"إن القرارات التي صدرت منذئذ عن مؤتمر الشعب العام كانت ذات طبيعة مزدوجة. فمن جهة تناولت هذه القرارات التعيينات التي توجّب إحداثها إثر إعلان الفصل بين "**السلطة الرسمية**" و"**السلطة الثورية**"، ومن جهة أخرى إعادة تنظيم المؤسساتية المتصلة باللجنة الشعبية العامة. إن استقالة الباقين من أعضاء مجلس قيادة الثورة من الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام وتعيينهم لأنفسهم فيما وصف بـ"قيادة الثورة" أدى إلى **خلق "مجموعة قيادية جديدة"** وإلى إنشاء "**القطاع الثوري**". لقد استوجبت هذه الاستقالة تعيين أمانة عامة جديدة لمؤتمر الشعب العام، وقد اختار المؤتمر أمانة مدنية صرفة كخلف للقيادة الجماعية السابقة (المتمثلة في مجلس قيادة الثورة) لبناء "**الفرع الرسمي للسلطة في ليبيا.**

٧٠ المصدر نفسه، ص ١٠٢.

وعلى النقيض من هذه القيادة المدنية "للقطاع الرسمي" ظهرت القيادة الجماعية "للقطاع الثوري" كعسكرية صرفة تضم من بقي من مجلس قيادة الثورة. إن الفصل بين المؤسسات "الرسمية" و"الثورية" في واقع الأمر جعل "القيادة الثورية"؟ باعتبارها أعلى لجنة ثورية، في مكانة يستحيل معها على مؤتمر الشعب العام أو اللجنة الشعبية العامة أن تتحداها. ومن ثم فقد أصبح وضع "المؤسسات الثورية" (ومنها اللجان الثورية) أكثر منعة ونفوذاً مما كان عليه الأمر في بداية الإعلان عن قيام سلطة الشعب، وتولي القذافي للأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام."[٧١]



٧١ راجع:

Hanspeter Mattes, 'The Rise and Fall of the Revolutionary Committees', in Dirk Vandewalle (ed.) *Qadhafi's Libya 1969 to 1994* (St. Martin's Press, New York, 1995), pp. 92, 94, 95.



تطورات أخرى خلال عام ١٩٧٩

شـــهد عام **١٩٧٩** المزيد من التطورات المتعلقة بتنامي **صلاحيات اللجان الثورية ودورها** في المجالات والأصعدة كافة، من ذلك:

- التقى القذافـــي في المدينة الرياضيـــة ببنغازي يوم **٨ مـارس ١٩٧٩** باللجان الثورية وألقى فيها بياناً ثورياً مطولاً.[٧٢]
- انعقـــد بالمثابة الثورية بمعســـكر قار يونس بمدينة بنغازي مســـاء يوم **٩ إبريـل ١٩٧٩** المؤتمـــر الأول للضبـــاط الوحدويين الأحرار، وقد حضر القذافي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر وألقى كلمة دعا فيها الضباط الأحرار إلى الالتحـــام فوراً **باللجان الثورية** التـــي هي امتداد طبيعي لحركة الضباط الوحدويين الأحرار:

"وهكذا تتحول حركة الضباط الوحدويين الأحرار التي كانت تجسِّد إرادة الشـــعب في الثورة... تتحول إلى حركة واســـعة النطـــاق تمثلها اللجان الثورية والتشكيلات الثورية في كل مكان من الجماهيرية..."[٧٣]

وقد اختتم المؤتمر أعماله في ١١إبريل ١٩٧٩.

٧٢ راجـــع صحيفة "**الطالـــب**" الصادرة يوم ١٥ مارس ١٩٧٩، و**الســـجل القومي**، المجلد العاشر ١٩٧٨/١٩٧٩، ص ٣٢٧ – ٣٤٩.

٧٣ المصدر نفسه، ص ٣٨٦ – ٤٠٨.

- انعقد بمنطقة **الدرسية** (شرقي بنغازي) بدءاً من **٢٣ سبتمبر ١٩٧٩** الملتقى الثاني للجان الثورية، وقد ألقى القذافي كلمة في الملتقى تحدّث فيها عن **المثابات الثورية، ومهام اللجان الثورية**، واللجان الثورية بالقوات المسلحة، والسحق الثوري، والتتميم على اللجان الثورية، كما ردّد من جديد أن اللجان الثورية هي القيادة.[٧٤]
- التقى القذافي يوم **١٨ أكتوبر ١٩٧٩** مع **الاتحاد العام لنقابات المنتجين** (العمال) وألقى كلمة كان ممّا جاء فيها:

"أنا أقول لكم من الآن، لتصعيد الثورة، ومن مصلحة الثورة، أن كل مؤتمر شعبي سواء أكان أساسياً أم مهنياً، طلابياً، عمالياً، فلاحياً، طبياً، حِرفياً، لابد أن تكون به لجنة ثورية، وإلا لا توجد به ثورة، وإلا لن يتم ترشيده ولن يمارس السلطة... **إذن ستكون هناك لجان ثورية في كل مؤتمر عمالي**"[٧٥]

- بدءاً من يوم **٢٥ أكتوبر ١٩٧٩** عُقد أسبوع "الأدب الثوري" الذي نظمه "**اتحاد الأدباء والكتاب**" وحضره نحو **١٢٠** منتسباً، وألقى القذافي كلمة في الحاضرين كان ممّا جاء فيها:

"... ولكن الثورة، هذه المرحلة التي نحن فيها بطبيعة الحال، **ستخلق قوى جديدة تعبِّر عنها**، وبدأت الآن هذه القوى تبرز تدريجياً. وفي هذه الحالة يكون شأن الذين كتبوا قبل الثورة شأن شعراء الجاهلية بعد أن جاء الإسلام..."[٧٦]

- التقى القذافي يوم **١٣ نوفمبر ١٩٧٩** باللجان الثورية بمدينة **سبها**، وكان ممّا جاء في الكلمة التي ألقاها بالمناسبة:

---

٧٤ المصدر نفسه، ص ١٧٩ – ١٨٦.
٧٥ المصدر نفسه، ص ١٧٩ – ١٨٦.
٧٦ المصدر نفسه، ص ٢٠٥ – ٢١٨.

"بعــد أن نتأكد من أن اللجان الثورية أصبحت قادرة على القيام بواجباتها في الداخل، هناك **مهام ثورية في الخارج**، وعلى كل واحد منكم أن يعد نفسه من الآن لأداء مهمة ثورية في الخارج. . . "[٧٧]

- التقى القذافي مساء يوم **٢٠ نوفمبر ١٩٧٩** بأعضاء اللجان الثورية من حملة الثانوية العامة، وكان ممّا ورد في الكلمة التي ألقاها فيهم:

"مطلوب استنفار كل القوى الثورية وخلق المناخ الذي ينتج القوى الثورية الجديدة التي تقدر أن تقود الجماهير ثورياً حتى يحســم الصراع في النهاية لصالــح الثورة. . . ولهــذا القوّة الثورية مطلوبة، نبغــوا مزيداً من القوى الثورية حتى نقدر نواجه معارك في الداخل والخارج، حتى يُحسم الصراع في النهايــة لصالح الحرية. . . لصالح الجماهيــر، على الأقل الجماهير تكون حرة. . . أنتم قوة ثورية جديدة أفرزها المجتمع، تُدرَّب لكي تدخل المعركــة، وتأتي بعدها قوة أخرى يفرزهــا المجتمع، تدرب لكي تدخل المعركة، لماذا؟ لأن المعركة ما زالت مستمرة، نريد أن يُحسم الصراع في النهاية لمصلحتنا. . . كل لجنة ثورية تســتقطب عناصر ثورية جديدة، كل فرد يستقطب عناصر ثورية جديدة حتى نحشد أكبر عدد ممكن منكم، من القوى الثورية، للمعركة لكي يكونوا قادرين على حشــد أكبر عدد ممكن من الجماهير الغير ثورية في معركتها التي هي لمصلحتها. "[٧٨]

- قامت اللجان الثورية يوم **٢٤ ديسمبر ١٩٧٩** بالاستيلاء على صحيفتي "**الأســبوع الثقافي**" و"**الأسبوع السياســي**" . وكان القذافي قد عبر خلال كلمته في "أســبوع الأدب الثوري" الــذي عقد بطرابلس بدءاً من يوم ٢٥ أكتوبر١٩٧٩ عن ضيقه بما كانت الصحيفتان تنشرانه رغم أنهما كانتا تابعتين للمؤسسة العامة للصحافة التي أنشأها النظام.

"**الماركســيون هم الذين يملكون النفــس الطويل، وعندهم الأمل أن**

٧٧ المصدر نفسه، ص ٢٥٣.
٧٨ المصدر نفسه، ص ٢٦٩ – ٢٨٤.

الثورة مهما كانت يجب من طرفهم أن يحولوها إلى ثورة ماركسية... هذا كان واضحاً في بعض الكتابات التي ظهرت في الأسبوع السياسي والثقافي..." [٧٩]



٧٩ المصدر نفسه، ص ٢١١.



الملتقيات السنوية و مقرّراتها

اتخذت لقاءات القذافي باللجان الثورية قبل عام **١٩٧٩** شـــكلاً محدوداً (على مســـتوى إحدى المدن أو الجامعات أو أحد القطاعات) كما لم تتسم بالانتظام والدورية. أما منذ عام **١٩٧٩** فقد أخذت هذه اللقاءات تأخذ طابع **الشـمول والدورية**، فضلاً عن اللقاءات المحدودة على أساس قطاعي أو جهوي.

وقد أشرنا فيما سبق إلى أمثلة من اللقاءات المحدودة التي عقدها القذافي مع هذه اللجان خلال عام ١٩٧٩، كما ألمحنا أيضاً إلى أن العام نفســـه شهد لقاءيـــن من النوع الشـــامل الذي ضم أعضـــاء اللجان الثورية على مســـتوى الجماهيرية، كما تواصلت هذه اللقاءات سنوياً على امتداد الأعوام التالية دون توقف، وتحدّد في كل لقاء برنامج عمل اللجان الثورية في عامها اللاحق.

لقد خلا **الملتقـى الأول** للجان الثورية (٨ مارس ١٩٧٩) من أي قرارات وتوصيات، إذ اقتصر على بيان مطوّل للقذافي دعا فيه القوى التقدمية القومية الوحدوية في الوطن العربي للتحول إلى لجان ثورية من أجل ترســـيخ السلطة الشـــعبية المزعومة وقيام سلطة الشعب العربي في وطنه عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية والإنتاجية.[٨٠]

أمـــا الملتقى الثاني الذي انعقد **بالدرسـية** (شـــرقي بنغازي) بتاريخ **٢٣**

٨٠ راجع "**اللجان الثورية**"، المصدر نفسه.

سبتمبر ١٩٧٩ فقد صدر عنه بتاريخ ٢٧سبتمبر ١٩٧٩ "**بيان ثوري**"[٨١] كان ممّا ما جاء به:

- تتعهد اللجان الثورية بالإسراع في تطبيق مقولات النظرية العالمية الثالثة والعمل المستمر لتأكيدها.
- تؤكد اللجان الثورية ما جاء في البيان الثوري الذي ألقاه قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة في الملتقى الأول للجان الثورية في مدينة بنغازي وتعلن عن استعدادها لتنفيذ ما جاء به.
- تؤكد اللجان الثورية أن الثورة الشعبية هي ثورة الغد وأن اللجان الثورية هي أداتها وهي المحرّض للجماهير على الثورة من أجل الانتصار النهائي للحرية.
- تؤكد اللجان الثورية أنه لا ثوري خارج اللجان الثورية.
- تعلن اللجان الثورية أن يدها أصبحت قوية وطويلة وأنها **ستسحق أعداء الثورة،** أعداء سلطة الشعب... أعداء الحرية في الداخل والخارج.
- تتعهد اللجان الثورية بتشكيل لجان ثورية في كل مؤتمر شعبي، وكل مؤسسة تعليمية، حتى تتمكن من القيام بواجباتها الثورية، وتؤكد أنها لن تقف متفرجة أمام أي مؤتمر شعبي أو مؤسسة تعليمية لا توجد بها لجنة ثورية.
- تتعهد اللجان الثورية بالمؤتمرات الشعبية الأساسية بتحريض الجماهير لإنجاح عملية تجييش المدن.
- تتعهد اللجان الثورية للمؤسسات التعليمية بتحريض الجماهير الطلابية لإنجاح عملية تجييش المدارس.
- تتعهد اللجان الثورية بالعمل على تحقيق الثورة الثقافية وبناء الإنسان النموذجي الجديد.

---

٨١ وكان الملتقى قد انعقد تحت شعار: "إعادة الحركة من أجل مهام ثورية جديدة، ليؤكد تعاظم القوة الثورية، وزيادة استعداداتها وقدرتها الثورية من أجل ترسيخ أطروحات النظرية العالمية الثالثة المتمثلة في الحلول التي جسدها الكتاب الأخضر، من أجل الوصول إلى مجتمع السلطة والثورة والسلاح بيد الشعب".

كما انعقد **الملتقى الثالث** للجان الثورية بجامعة قاريونس في بنغازي في الفترة ٢ – ٣ **فبراير ١٩٨٠** تحت شعار "**من أجل مهام جديدة واستعداداً للاقتحام النهائي لمجتمع الاستغلال والديكتاتورية**"، ليؤكد جملة من المقولات الفقهية الثورية. وقد صدر عن الملتقى "**بيان ثوري**" كان من أهم ما جاء فيه:

"استمراراً لملتقى (الدرسية) الذي انعقد تحت شعار اللقاء من أجل مهام جديدة، واستعداداً للاقتحام النهائي لمجتمع الاستغلال والديكتاتورية، نؤكد على المقولات الفقهية الثورية التالية:

- **التصفية الجسدية** هي المرحلة الأخيرة في جدلية الصراع الثوري لحسمه نهائياً إذا لم تُنه عمليات التجريد من الأسلحة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فعاليات القوى المضادة.
- **الأجهزة الدفاعية والأمنية** وما في حكمها تقليدياً تبقى، ضرورياً، تحت تسلط الشعب عليها... رغم عدم انتمائها للمجتمع الجماهيري... إلى أن يحل محلها حال شعبي ينهي إمكان وجودها تلقائياً من خلال الجدلية الثورية التي تحرك اللجان الثورية ديناميكيتها لاستخراج القانون الثوري للحل.
- كل لجنة ثورية تقوم بمهامها الثورية داخل نطاق وسطها الجماهيري "المؤتمر الشعبي".
- إن العمل الثوري الجماعي للجان الثورية هو القاعدة لحسم الصراع لصالح الثورة في أي ساحة من ساحات اللجان الثورية.
- من بنية السلطة الشعبية تكوين المؤتمرات الشعبية للجان الشعبية، ولكن اللجان الشعبية تفقد مبررها أو تصبح خطراً على سلطة الشعب إذا لم تضع المؤتمرات الشعبية القرار الذي تنفذه، واللجان الثورية هي المحرض للمؤتمرات الشعبية لإصدار القرار.
- أمانات المؤتمرات الشعبية، من المؤتمر الأساسي إلى المؤتمر العام، تشكل تهديداً مباشراً لسلطة الشعب إذا اكتسبت أية صفة غير الصفة الإدارية، واللجان الثورية، خلال مرحلة التحول الثوري وتأكيد سلطة الشعب، من مهامها تمكين الجماهير من اكتشاف

القانون الثوري من خلال العلاقة الجدلية للأشياء.

- إن اللجان الثورية تصبح خطراً على سلطة الشعب إذا مارست أي دور غير دورها الثوري، وتعلن:
  - **التصفية الجسدية** لأعداء الثورة في الخارج.
  - **تشكيل محكمة ثورية** من اللجان الثورية قانونها قانون الثورة الذي يكتسب شرعيته من شرعية الثورة ذاتها."

أما **الملتقى الرابع** فقد انعقد بمدينة **سبها** في الفترة **١ – ٣ مارس ١٩٨١** تحت شعار "**من أجل ممارسة حقيقية للثورة تؤدي إلى تأكيد سلطة الشعب**". وقد جاء في القرارات والتوصيات التي تضمّنها **البيان الثوري** الصادر عن الملتقى:

"واللجان الثورية، وهي تلتقي من أجل ممارسة حقيقية للثورة تؤدي إلى تأكيد سلطة الشعب، تؤكد أن أي ممارسة سلطوية خارجة عن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية تقود إلى الفوضى وتتنافى مع المجتمع الجماهيري، تعلن:

- حصر القوى الثورية وتنظيمها وتثقيفها وتجذير وعيها العقائدي لرفع قدرتها الثورية.
- متابعة ومراقبة الممارسات الثورية ومساءلة أعضاء اللجان الثورية.
- الاستمرار في تدمير بقايا المجتمع البرجوازي الاستغلالي.
- تصميم اللجان الثورية على الاستمرار في التصفية الجسدية لأعداء سلطة الشعب في الداخل والخارج.
- مداهمة واقتلاع جذور التسيب والوساطة والمحسوبية والسلبية والمكتبية.
- تحريض الجماهير في المؤتمرات الشعبية على متابعة تنفيذ قرارات التحول الثوري التي اتخذتها وضرب أي محاولة للالتفاف عليها.

- التأكيد على أهمية الحرس الجماهيري لحماية الثورة وتأكيد سلطة الشعب وضرورة المضي قدماً في بنائها.
- التصدي للذين يحاولون فرض الفوضى والغوغائية والسلطة الشعبية وضرورة ممارسة السلطة الشعبية عبر مؤسساتها وبشكل منظم.
- كشف ومداهمة العناصر المشكّكة والمعوقة والمفسدة للنظام الاشتراكي ومنشآته الاشتراكية.
- ممارسة ترشيد وتحريض المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية يومياً باعتبار ذلك من أهم واجبات اللجان الثورية ومهامها.
- تأكيد أهمية برنامج براعم وأشبال وسواعد الفاتح لبناء جيل ثوري عقائدي.
- الالتحام مع القوة الثورية العربية الوحدوية من أجل استنهاض الجماهير وتعبئتها على طريق الوحدة العربية الجماهيرية والتحرر.
- التحالف مع المضطهدين والمكافحين في العالم من أجل تحقيق حريتهم وانعتاقهم، وصولاً إلى بناء المجتمع الجماهيري. "

أما **الملتقى الخامس** فقد انعقد على شكل ثلاثة تجمعات بكل من طرابلس ومصراته وسبها في الفترة من **٢٧ أغسطس إلى ٧ سبتمبر ١٩٨٢** تحت شعار "**من أجل مهام قومية**"، وقد كان ممّا تضمنه "**البيان الثوري**" الصادر عن الملتقى:

> " قررت قوة الثورة **إيقاف قطار الموت** الإسرائيلي الذي يهدد حضارة الأمة العربية ووجودها ويزرع بذور الهزيمة في نفس المواطن العربي. ولذا فإن اللجان الثورية من خلال مسؤولياتها الكفاحية الثورية التاريخية فإنها تقدم **برنامج العمل الثوري** للبدء في مواجهة العدو... "

ويتضمن البرنامج الثوري الذي قدمته اللجان الثورية، بموجب بيانها الثوري إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية، خمس نقاط، من أهمها في نظرنا:

١. **توفير الحد الأقصى من السلاح.**

٢. **البناء التقني والكمي للشعب المسلح.**

كما تضمن البيان المذكور عدداً من **الوسائل والطرق** التي يتم عن طريقها تحقيق كل نقطة من هذه النقاط، وعلى سبيل المثال فقد وردت في البيان التوصيات التالية **بشأن "السلاح"**:

١. تسخير عوائد النفط لشراء السلاح بكميات كبيرة.

٢. تحويل معاهد المعلمين والمعلمات والكليات الجامعية التي تخرج الضباط، مع إلزام المعلمين المتواجدين في المؤسسات التعليمية والذين تقل أعمارهم عن الثلاثين سنة للدخول إلى الكليات العسكرية لإعدادهم كمعلمين ضباط بنفس ثكناتهم التعليمية.

٣. إدخال العلوم العسكرية موادّ أساسية ضمن المناهج في المدارس والمعاهد والجامعات.

٤. تطبيق التوجيه إلى الكليات والثانويات العسكرية على الإناث.

٥. إلزام العرب الليبيين والليبيات بالتدريب على حمل السلاح من بلوغ التكليف إلى مرحلة العجز كل حسب قدرته العلمية والتخصصية والجسمية.

٦. رفع مستوى الكفاءة القتالية والتدريبية لأفراد الشعب المسلح.

٧. إصدار قانون الشعب المسلح.

٨. اعتماد برنامج التصنيع الحربي لتوفير السلاح محلياً والاستفادة من الكليات العلمية والخبرات الحربية العربية والصديقة.

٩. تدريب طلبة المرحلة الإعدادية على الأسلحة الخفيفة ومبادئ العلوم العسكرية.

١٠. يكون توجيه الطلاب إلى الكليات والثانويات العسكرية حسب تخصصاتهم العسكرية في مؤسساتهم التعليمية.

١١. إدخال التدريب العسكري الراقي لمنتسبي قطاع الأمن والشرطة وتأهيلهم كقوة عسكرية فاعلة في إطار الشعب المسلح.

١٢. تنويع مصادر السلاح وتوفير الأسلحة المتطورة والاستراتيجية.

١٣. تدريب وتسليح وتنظيم القوة الثورية العربية الإسلامية المستعدة لذلك.

١٤. التنسيق بين الحرس الجماهيري، وتجييش المدن، والخدمة الإلزامية، ومواقع الإنتاج المختلفة، وذلك بوضع خطة علمية متكاملة حتى يحقق كل منهم الأهداف المنشودة من قيامه.

١٥. التركيز على التدريب العسكري الفعلي على السلاح، والتدريب التعبوي الميداني، وعدم إضاعة الوقت والجهد في الإجراءات التقليدية والإدارية.

كما ورد بالبيان تحت عنوان "**التحالفات والتحييد**" التوصيات التالية:

أ ـ **التحالفات:**

١. استمرار العمل على تقوية التحالف مع: سورية، اليمن الجنوبي، الجزائر، القوى الوطنية اللبنانية، الجبهة الوطنية المصرية.

٢. التحالف مع أثيوبيا وإيران.

٣. التأكيد على التحالف مع المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي.

٤. التحالف مع حركات التحرر في الوطن العربي، وأمريكا اللاتينية، والحركات الثورية بأوروبا وآسيا.

ب ـ **التحييد:**

اعتماد التحييد في التعامل مع "**العدو**"[٨٢] بما يخدم استراتيجيتنا الثورية في المرحلة القادمة.

---

٨٢ لا يخفى أن المقصود بلفظة "العدو" الواردة في هذه العبارة هو المعارضة الليبية في الخارج، وعلى الأخص الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي كانت قد استفادت حينذاك من علاقات النظام الانقلابي المتوترة مع عدد من الدول العربية كالمغرب ومصر والسودان والعراق.

وهكذا توالت الملتقيات السـنوية للجان الثوريـة على امتداد الأعوام التاليـة دون انقطاع تقريباً، فقـد عقد حتى إبريل ٢٠٠٧ **أكثـر من ثلاثين اجتماعـاً**، كان مـن آخرها الاجتمـاع الذي عقد بمدينـة البيضاء في **٣١ أغسـطس ٢٠٠٦**،[٨٣] والاجتمـاع الذي عقد في كل من طرابلس وبنغازي يوم **١٥ إبريـل ٢٠٠٧**.[٨٤]

وينبغي الإشـارة بشأن هذه الاجتماعات (الملتقيات) للجان الثورية إلى الحقائق التالية:

١) أن قرار الدعوة إلى هذه الملتقيات يتم ويتحدَّد بواسطة القذافي دون غيره.

٢) حـرص القذافي على إلقاء خطاب في مطلـع كل ملتقى منها يحدد فيه جـدول أعماله ونـوع التوصيـات و القـرارات المطلوب منه إصدارها.[٨٥]

٣) لم تخرج القرارات والتوصيات في كل ملتقى عما ورد في توجيهات القذافي المسبقة له.

٤) قام القذافي في عدد من المناسبات، فضلاً عن ذلك، بإلقاء كلمات

٨٣ ألقـى القذافي يوم ٢ سـبتمبر ٢٠٠٦ خطاباً أمام ما أسـماه "الفعاليـات الثورية" التي ضمـت، فضلاً عن اللجـان الثورية، كلاً من: "رفاق القائـد"، و"الضباط الوحدويين الأحـرار"، و"الحرس الثوري الأخضـر"، و"الحرس الشـعبي"، و"مواليد الفاتح". وقـد وصف القذافي الحركة بأنها "**تاريخية و مقدسـة**". وقـد أصدرت هذه الفعاليات بياناً جماعياً أكدت فيه على "**مبادرة سـيف الإسـلام التي طرحها للشـباب**"، ودعت المؤتمرات الشعبية إلى إقرار المبادرة وتسخير الإمكانيات اللازمة لتنفيذها.

٨٤ أصدرت اللجان الثوريـة في ذلك الاجتماع ما أطلقت عليه "**وثيقة وأعدّوا**".. "تأكيد الإيمان والتعهد والالتزام". وألقى القذافي خطاباً في الاجتماع (يوم ١٥/ ٤/ ٢٠٠٧) أعاد فيه وصف حركة اللجان الثورية بأنها حركة **مقدسة كموس وكماكينة الحلاقة**.

٨٥ كما هو الأمر بالنسـبة لملتقيات المؤتمرات الشـعبية الأساسية. راجع ما ورد بهذا الشأن في كتاب "**ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية**" للمؤلف.

شرح فيها فقرات البيان الختامي الصادر عن الملتقى، كما حدث في حالة الملتقى الرابع للجان الثورية.[٨٦]



٨٦ ألقى القذافي كلمة في نهاية ذلك الملتقى يوم ٣ مارس ١٩٨١ شرح فيها فقرات البيان الختامي. راجع **السجل القومي**، المجلد الثاني عشر ١٩٨٠/ ١٩٨١، ص ٨٩٥ – ٩٢٥.

صحف وثقافة ثورية

حرص القذافي على أن تهيمن اللجان الثورية على كافة وسائل الإعلام المرئية والمســموعة، بل أن يكون لهذه اللجان صحفها الخاصة التي تتولى عناصرها الإشراف عليها وتحرير مادتها.

وكان من مظاهر هيمنة اللجان الثورية قيام هذه اللجان **منذ أكتوبر ١٩٨٠** بالزحف والاســتيلاء على مختلف وسائل الإعلام في "النظام الجماهيري"، وقامت بتشكيل "**لجنة الإعلام الثوري**" التي تولت إدارة هذه المرافق بمنهج ثوري ذي محتوى أيديولوجي واضح يتمثل في نشــر مبادئ الكتاب الأخضر، والتأكيد علــى مزايا النظام الجماهيري. وقد جددت هذه اللجان زحفها على وسائل الإعلام في **إبريل ١٩٨٢**، وشكلت بها لجاناً ثورية جديدة.

كمــا كان من مظاهر هذه الهيمنة إصــرار القذافي **علــى ألاّ يتولى وزارة الإعلام والثقافة ســوى عناصر اللجان الثورية** التي تدين بالولاء المطلق له. وتتضح هذه الحقيقة من استعراض أسماء الأشخاص الذين تولّوا منصب **وزير الإعلام والثقافة** منذ إعلان "النظام الجماهيري" في مارس١٩٧٧ :

- محمد بالقاسم الزوي (مارس ١٩٧٧)
- محمد الشويهدي (مارس ١٩٧٧)
- محمد محمود حجازي (فبراير ١٩٨٠)[٨٧]

٨٧ اختفت وزارة الإعلام والثقافة في الفترة ما بين أكتوبر١٩٨٠ ومايو ١٩٨٥.

- محمد شرف الدين (مايو ١٩٨٥)[٨٨]
- رجب مفتاح بو دبوس (مارس ١٩٨٧)
- علي ميلاد بو جازية (أكتوبر ١٩٩٠)
- علي مرسي الشاعري (نوفمبر ١٩٩٢)
- أحمد إبراهيم منصور (يناير١٩٩٤ـ)
- فوزية شلابي (١٩٩٥ـ ٩٩٨)
- جمعة الفزاني (١٩٩٩ ـ)
- فوزية شلابي (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠)
- المهدي امبيرش (٢٠٠٤ ـ)[٨٩]
- نوري ضو الحميدي (٢٠٠٦ ـ)[٩٠]

كما كان من مظاهر هيمنة اللجان الثورية على كافة وسائل الإعلام إسناد النظام لعناصر هذه اللجان مهمة الإشراف على إذاعات النظام المرئية والمسموعة، وعلى المؤسسة العامة للصحافة والصحف التي تصدر عنها، وعلى الشركة العامة للتوزيع والنشر والإعلان، وعلى مصلحة المطبوعات، وعلى المؤسسة العامة للخيالة (السينما)، والهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية.

أما فيما يتعلق **بالصحف** الخاصة بحركة اللجان الثورية فقد شهد شهر **يناير ١٩٨٠** صدور العدد الأول من صحيفة "**الزحف الأخضر**" الأسبوعية التي تخصّصت في الشؤون الداخلية للنظام، وتبعها في العام ذاته صحيفة "**الجماهيرية**" التي تخصصت في تناول الشؤون والعلاقات الخارجية.

٨٨ أُقصي محمد شرف الدين من الوزارة فجأة بحجة "ضعف التوجهات الثورية" لديه.
٨٩ اختفت وزارة الإعلام والثقافة مرة ثانية لأكثر من عامين، ثم ظهرت عام ٢٠٠٤ كوزارة للثقافة.
٩٠ عادت وزارة الإعلام والثقافة للظهور مجدّداً عام ٢٠٠٦.

ويقــدم **المقتطـف** التالي نموذجاً لمــا ورد في "**الزحـف الأخضر**" من دعوة وتحريض على الإرهــاب والعنف، وقد ورد هذا التحريض في المقالة المنشورة بعدد الصحيفة المذكورة الصادر في ٢٨/ ٤/ ١٩٨٠ بعنوان "**لِتنسف المقابر ثأراً لكبرياء الأرض**"، والذي دعت فيه الصحيفة علانية إلى نســف قبور بعض المواطنين الليبيين الذين جرى اغتيالهم في الخارج بواسطة اللجان الثورية وتم دفنهم في ليبيا. وفيما يلي نص المقالة:

"أعلنت اللجــان الثورية في ملتقاهــا الثالث المنعقــد بجامعة قاريونس ببنغازي **التصفية الجسـدية لأعداء الثورة فـي الخارج** أولئك الذين أبوا إلا أن يقفوا موقفاً معادياً للحياة وللتاريخ، بوقفتهم مع القوة الميتة العميلة للاستعمار ومع الاستعمار ذاته.

الذين لــم يرقهم منظر العربَ الليبيين وقد خرجــوا من كل عصور القهر والظلم والاســتعباد ليقيموا ولأول مرة في التاريخ ســلطة الشعب وليبنوا مجتمع الاشتراكية السعيد الذي تقفل فيه أبواب الاستغلال.. وليعلنوا أول جماهيرية تعرفها البشرية حقيقة واقعة.

أولئــك الملكيــون... الذين بنوا المملكة السنوســية كثمــن لعمالتهم لإيطاليــا... وكنتيجة لمســاعدتهم لعمليات الغزو الفاشســتي للأراضي العربية الليبية.

أولئك الفاشــيون... نتاج عقلية المملكة السنوســية والذيــن توقّعوا أن بإمكانهم معاملة العرب الليبيين الذين عرفوا الطريق معاملة قطيع الغنم... وفروا نتيجة لفشلهم في فرض تسلطهم الفاشي..

أولئك البرجوازيون.. الذين كونوا أموالهم وبنوا قصورهم على حســاب تعاسة وفقر الكادحين العرب في ليبيا.. الذين فرّوا أمام زحف الفقراء في ليبيا على كل المؤسسات الإنتاجية ليقيموا الاشتراكية. أولئك البرجوازيون الذين هرّبوا أموال الشــعب العربي الليبي إلى الخارج، خدمة لأســيادهم المستعمرين، وطمعاً في إمكانية لاستغلال الكادحين الليبيين ثانية.

كل أولئك.. اســتغلوا ثروات الشعب العربي الليبي. لقد فرّوا أمام زحف شــعبنا التاريخي العظيم، واســتغلوا النداءات الســاذجة المطالبة بالعفو

والرحمة لهــم من الكادحين الليبيين. . ربطوا علاقاتهم مع الصهاينة ومع الســادات ومع أمريكا، وأخذوا يدبّرون المؤامرات بكل الوسائل ليتمكنوا من العودة. . . عودة الملكية من خلال حكومة رجعية يشكلها زبانية العهد الملكي المنهار أمثال الصالحين الهوني والبكوش. .عودة الاســتغلال من خلال إعادة العلاقات الاقتصادية الظالمة. . "

الآن، وبعــد أن ترجمت اللجــان الثورية بيان الملتقــى الثالث إلى عمل يومي، يحق للجان الثورية أن تعلن وبصوت عال:

١. أن **التصفيــة لأعــداء الثــورة بالخــارج** قد بدأت ولن تتوقف حتى تدمّر كل المواقع والخنادق التي تســتخدم لمهاجمة الشعب العربي الليبــي، وتهدد حريته التــي انتُصر لها بثورة الفاتح من ســبتمبر التاريخية، وأن الموت ســيلاحق الأعداء في كل مكان، وفي كل ســاعة، ولن تتمكن بريطانيا التي فشلت في حماية لورداتها، ولن تتمكن إيطاليا التي فشــلت في حماية رئيس وزرائها [ألدو مورو] ولن تتمكن أية قوة موجودة على الأرض من حماية كلاب ضالة لا ديــن لها. . ولا قوم لها. . ولا قيم لها. . وأن عائلات الأعداء. . أســرهم وأطفالهم لن تنال العطف والرحمة التي كانت تلقاها في الماضي، بل ســينكّل بها تنكيلاً أكيــداً، ويتحمّل الأعداء الفارون مسؤولية ذلك.

٢. أن **التصفية الجســدية لن تتوقف أبدا** حتى يرجع أعداء الثورة. . أعداء الحرية. . أذلاء صاغرين يقبلون أيادي وأرجل الشعب العربي الليبي. . وأن دول العالم المختلفة عليها أن تعيد النظر في مواقفها من الشعب العربي الليبي، وأن تراعي مصالحها، فإما أن تقف مع تلك الكلاب الضالــة وتعرّض مصالحها للخطر. . وتعرّض مدنها للتدمير والتفجير، وإما أن تقف مع الشعب العربي الليبي وتساعده في التخلص من أعدائه. . إن تصفية الأعداء جسدياً كمرحلة أولى ستلحقها عمليات تدمير للمواقع التي يختبئ فيها الأعداء، ويتحمل المعاندون مسؤولية ذلك. إن قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة أعطــى فرصة أخيرة للفارين تنتهي يــوم ١١ يونيو، إلا أن اللجان

الثوريـــة مقتنعة بـــأن أية فرصة تضاف للفـــرص التي أعطيت على مدى ١٠ ســـنوات من التســـامح والرحمة والعفو ستزيد من تعنّت القـــوى الميتة المعادية للحياة. . . وترى اللجان الثورية أن الفرصة الوحيـــدة الباقية هي عودة أولئـــك أذلاء صاغرين. . ولا بديل لهم عن ذلك.

٣. أن مقابر العرب الليبيين ترفض أن تســـتقبل جثثاً نتنة تزكم رائحتها الأنوف. . . جثث أولئك اليهود الذين باعوا وطنهم، وباعوا دينهم، وباعـــوا قيمهم. . . أن دفن تلك الجثث في الأرض الليبية الطاهرة الزكية التي ترفرف عليها أرواح الشـــهداء والأبطال يُعد إهانة بالغة للأمة العربية الليبية، وللشـــهداء الأبرار الذين قاتلوا الطليان وقاتلوا اليهود. . وقاتلوا أعداء الدين، بكل أشكالهم.

٤. وأن اللجان الثورية تتحمل مسؤوليتها كاملة، في نسف قبور أولئك الخونـــة إذا لم يتم إخراجهـــا. . . إن الثوريين الذين أحضروا رفاة الشهداء الذين قاتلوا الطليان مع إخوتهم مكرّمين في الأرض العربية الليبيـــة مصمّمون علـــى أن جثث الخونة، جثـــث من لا دين ولا وطـــن لهم، لابد أن تدفن فـــي أي مكان غيـــر الأرض الليبية. . وتوجه اللجان الثورية إنذاراً أخيراً لكل السلطات الشعبية وعائلات المعنيين بإزالة تلك الجثث وإبعادها عن الأرض الليبية وعن المياه الليبية، وإلاّ فإنها ســـتمارس حقها الطبيعي في نسف قبور الخونة ومحاسبة المسؤولين عن إدخالها بتهمة الخيانة والعمالة. واللجان الثوريـــة إذ تعلن ذلك تتســـاءل عن أولئك العملاء المندســـين في الصفوف والذين ســـاعدوا جثث الخونـــة للدخول للأرض العربية الليبية الطاهرة، وتحمّل ســـلطات الجـــوازات والمطارات واللجان الشـــعبية للبلديات والعدل مســـؤولية الإهانة التي لحقت بالأرض العربية الليبية، والشعب العربي، وأرواح الشهداء العرب الليبيين.

وفي الختام نؤكّـــد أن اللجان الثورية صمّمت تصميماً لا عودة فيه على التنكيل بأعـــداء الثورة أينما وجدوا، لأنهـــم أعداء حقيقيون لســـلطة الشعب. . أعداء حقيقيون للاشـــتراكية. . أعداء حقيقيون

للحريـــة، وأن فنادق إيطاليا ومواخير لندن لن تحمي أولئك الخونة الذين باعوا كل شيء بثمن بخس، هو حفنة من الدولارات، فسلطة الشعب قرار دونه الموت. والتاريخ لا يصنعه إلاّ الدم والضحايا.. وأن بناء حضارة عالميـــة جديدة لا يعقل إنجازه وأولئك الملكيون الاســـتغلاليون على قيد الحياة. "ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب". (انتهى المقال)

ومن المحطات الهامة في توجّه النظام الانقلابي للهيمنة على الإعلام والثقافـــة وتوجيهها في إطار "النظرية الثالثة " ما ورد على لســـان القذافي في الكلمات التي ألقاها خلال الملتقيات التالية:

- أسبوع الأدب الثوري بتاريخ ٢٥ أكتوبر١٩٧٩. [٩١]
- الحوار مع صحيفة "**الأسبوع السياسي**" بتاريخ ٤ يناير ١٩٨٠. [٩٢]
- المؤتمر العام للفنانين بدرنة بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٨٠. [٩٣]
- الحوار مع الكتاب والفنانين بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٨٠. [٩٤]

قال القذافي:

" أنا مازلت أدعو كل القوى الثورية والعقائدية إلى اقتحام هذا الوسـط (الإعـلام والثقافة) والالتحام مع الكتـاب والفنّانين... لأن الغرض هو تعبئة القـوة المقاتلـة ـ المقاتلـة بالمدفـع أو بالكلمـة ـ لكـي نكتسـح المواقع التي أمامنـا.. نحن نريد أن نكتسـح الأدب الرجعـي والأدب البرجوازي والأدب الطبقي..ويحل محله الأدب الثوري... نريد أن تسود الثقافة الثورية والأدب الثوري... وتكنس إلى الأبد الثقافة البرجوازية والأدب الرجعي. " [٩٥]

٩١ "**السـجل القومـي**"، المجلد الحادي عشـر ١٩٧٩/ ١٩٨٠ (طبعة باريس)، ص ٢٠٥ – ٢١٨.

٩٢ المصدر نفسه، ص ٣١٥ – ٣٢١.

٩٣ المصدر نفسه، ص ٥١٩ – ٥٣٤.

٩٤ "**السـجل القومـي**"، المجلد الثاني عشـر ١٩٨٠/ ١٩٨١ (طبعة طرابلس)، ص ٢٤٩ – ٣١٢.

٩٥ بالإمكان مراجعة المصدر نفسه، ص ٢٩٥ – ٣٠٥.

محاكم ثورية

تضمنت التوصيات الصادرة عن الملتقى الثالث للجان الثورية (٢ـ٣ فبراير ١٩٨٠) توصية نصت على "**تشكيل محكمة ثورية من اللجان الثورية، قانونها قانون الثورة الذي يكتسب شرعيته من شرعية الثورة ذاتها**" .

وقد شهد عام **١٩٨٠** تشكيل عدد من **المحاكم الثورية** التي تألفت من أعضاء اللجان الثورية من أمثال: **سعيد راشد خيشة، وميلاد حسين الفقهي، ومصطفى الزائدي، والطيب الصافي، ومحمد علي المصراتي، وعبد السلام الزادمة، وابراهيم البشاري، وعلي الصغير، ونعيمة المغربي، وفتحية الشريف الشعافي، وهدى بن عامر، وجميلة درمان، وعبد الله عثمان**، الذين لم يكونوا يملكون أي مؤهل أخلاقي أو مهني أو قانوني يؤهلهم لتولّي مسؤولية الجلوس على منصة القضاء.

واستهلت هذه المحاكم مهمتها بمحاكمة قرابة **مائة مواطن** بتهم إفساد الإدارة الشعبية بالرشوة والمحسوبية، وعرقلة مرحلة التحول الثوري. وكان عدد من هؤلاء المتهمين من موظفي الدولة وشركات القطاع العام، وبقيتهم من رجال الأعمال. وقد تعرض هؤلاء المتهمون قبل تقديمهم إلى المحاكمة لأبشع أنواع التعذيب والقهر على أيدي عناصر اللجان الثورية. وتراوحت **الأحكام** التي أصدرتها المحاكم الثورية[٩٦] بحق هؤلاء المتهمين ما بين

٩٦ صدرت هذه الأحكام في مطلع شهر مارس ١٩٨١.

التجريد من الوظيفة العامة، والإحالة على محكمة الشعب، والغرامة المالية، والبراءة.

كما قامت هذه المحاكم في **٢٥ فبراير ١٩٨١** بإصدار أحكام **غيابية بالإعدام** بحق أربعة من معارضي النظام بالخارج، من بينهم رجل الأعمال الليبي يحي عمر، والصحفي فاضل المسعودي، والسفير الدكتور محمد يوسف المقريف.[٩٧]

غير أن أخطر وأبشع ما قامت به هذه المحاكم الثورية هو شروعها منذ عام ١٩٨١في محاكمة وإعادة محاكمة عدد من المعتقلين السياسيين الذي كان قد جرى اعتقالهم في فترات متفاوتة منذ إعلان الثورة الشعبية في إبريل ١٩٧٣. وقد أشارت إلى هذا الأمر منظمة العفو الدولية في عدد من تقاريرها، من بينها تقريرها الصادر في **٢٠ نوفمبر ١٩٨٤** الذي تضمن كشفاً بأسماء عدد من المعتقلين السياسيين الذين أعيدت محاكمتهم أكثر من مرة بالتهمة ذاتها وهم:

١. **علي محمد العكرمي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ١٥سنة، ثم عُدِّل الحكم إلى المؤبد.
٢. **حسن أحمد الكردي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ١٥ سنة، ثم عُدّل الحكم إلى المؤبد.
٣. **عبد القادر محمد اليعقوبي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ١٥سنة، ثم عُدّل الحكم إلى المؤبد (توفي في السجن).
٤. **عبد الفتاح الأمين البشتي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٦ سنوات، ثم عُدّل الحكم إلى المؤبد.
٥. **عبد العزيز محمد الغرابلي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٦سنوات، ثم عُدل الحكم إلى المؤبد (توفي في السجن).

---

٩٧ راجع التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية الخاص بالفترة من مايو ١٩٨٠ إلى إبريل ١٩٨١.

٦. **رجب أحمد الهنيد.** حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٦سنوات، ثم عدّل الحكم إلى المؤبد.

٧. **عمر المختار الوافي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٤ سنوات، ثم عدّل الحكم إلى المؤبد.

٨. **المبروك عبد المولى الزول**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ١٥سنة، ثم عدّل الحكم إلى الإعدام.

٩. **عبد المنعم المنير البشتي.** حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٨سنوات، ثم عدل الحكم إلى المؤبد.

١٠. **محمد عمران أبو سريرة**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٤سنوات، ثم عدّل الحكم إلى المؤبد.

١١. **عبد الرحمن محمد الشرع.** حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٦سنوات، ثم عدّل الحكم إلى المؤبد.

١٢. **أحمد عبد الرحيم الشيخ.** حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٨سنوات، ثم عدل الحكم إلى المؤبد.

١٣. **عبد الجليل محمد الزاهي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٤ سنوات، ثم عدّل الحكم المؤبد.

١٤. **صالح عبد الله العوامي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٨ سنوات، ثم عدّل الحكم إلى المؤبد.

١٥. **محمد حسن المنفي.** حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٤ سنوات، ثم عُدِّل الحكم إلى المؤبد.

١٦. **عبد الحميد المنير البشتي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ١٠ سنوات، ثم عُدّل الحكم إلى المؤبد.

١٧. **أحمد محمد فنوش**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٤ سنوات، ثم عُدّل الحكم إلى المؤبد.

١٨. **جمعة الغماري الحزر**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٥ سنوات، ثم عُدل الحكم إلى المؤبد.

١٩. **رمضان عبد الله محمد المقصبي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٤ سنوات، ثم عُدل الحكم إلى المؤبد.

٢٠. **عبد الحليم المنير البشتي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٤سنوات، ثم عُدل الحكم إلى المؤبد.

٢١. **عبد الغني عبد الله خنفر**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٨ سنوات، ثم عُدل الحكم إلى المؤبد.

٢٢. **عبد العاطي عبد الله خنفر**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ١٠ سنوات، ثم عُدّل الحكم إلى المؤبد.

٢٣. **خليفة السنوسي القيسي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٥ سنوات، ثم عُدِّل الحكم إلى المؤبد.

٢٤. **فرج محمد الصالح**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٤ سنوات، ثم عُدل الحكم إلى المؤبد.

٢٥. **أحمد علي شعيب**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ٤ سنوات، ثم عُدّل الحكم إلى المؤبد.

٢٦. **عبد الله بالقاسم المسلاتي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ١٥ سنة، ثم عُدّل الحكم إلى المؤبد، ثم مرة ثالثة إلى الإعدام في إبريل١٩٨٣، حيث تم إعدامه فعلاً في إبريل ١٩٨٣(راجع تقرير منظمة العفو الدولية لسنة ١٩٨٧).

٢٧. **صالح علي الزروق النّوال**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ١٥ سنة، ثم عدّل الحكم إلى المؤبد، ثم مرة ثالثة إلى الإعدام في إبريل ١٩٨٣، حيث تم إعدامه فعلاً في إبريل ١٩٨٣(راجع تقرير منظمة العفو الدولية لسنة ١٩٨٧).

٢٨. **علي محمد الكاجيجي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ١٥ سنة، ثم عدّل إلى المؤبد.

٢٩. **صالح عمر القصبي**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ١٥ سنة، ثم عدل الحكم إلى المؤبد.

٣٠. **محمد الصادق الترهوني**. حكم عليه في الأصل بالسجن لمدة ١٥ سنة، ثم عدّل الحكم إلى المؤبد.

يقول الدكتور ديرك فاندويل بشأن تشكيل "**المحاكم الثورية**":

"وقد شكّل تأسيس **المحاكم الثورية** التي تستند إلى "قانون الثورة" وتتكوّن من أعضاء اللجان الثورية خطوة خطيرة أخرى على طريق تنفيذ أجندة القذافي الثورية. كما جرى في مايو ١٩٨١ إلغاء المحاماة في البلاد (وكذلك بقية المهن الخاصة الأخرى). وقد أدى هذا إلى إزالة آخر العوائق أمام نظام المحاكم الثورية."

"كان ذلك بداية لحقبة سبع سنوات [يقصد حتى مارس ١٩٨٨] لم يعر فيها النظام أي اهتمام لقواعد القانون الرسمي. وهي حقبة سيطر عليها نظام قضائي ثوري كان طابعه التعسف والعشوائية بشكل متزايد، وكان هدفه هو تطبيق سياسات النظام وتعليماته، وهو ما أسهم بشكل قوي في تعاظم التأزم والاضطراب والاحتقان داخل البلاد."[٩٨]

وقد أشار التقرير الخاص الذي أصدرته **منظمة العفو الدولية** ـ بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٧٩ تحت عنوان "**مسائل تهم منظمة العفو الدولية في ليبيا ـ عشر سنوات بعد الثورة**" إلى المحاكم الثورية بالعبارات التالية:

"وتعد "**المحاكم الثورية**" التي شكلّها النظام منذ فبراير ١٩٨٠ من عناصر من اللجان الثورية أبشع أنواع هذه المحاكم وأشدها قسوة وانتهاكاً لحقوق المتهمين، ذلك أن هذه المحاكم لم تكن معنية بالقانون أو العدالة

٩٨ المصدر نفسه، ص ١٠٤ – ١٠٥.

بقدر مـا كانت معنية بأمن النظام. وكما هو معروف فإن هذه المحاكم لا تخضع لأي قانون، وتستمد شرعيتها من شرعية الثورة ذاتها. وقد اتسمت المحاكمـات التي قامت بها هذه المحاكم بعدم الاعتراف بحق الدفاع عن المتهمين أو بالإجراءات القضائية الأساسية للمحاكمة العادلة، كما اتسمت الأحكام الصادرة عنها بالجور والقسـوة البالغة، ويُعتقد أن ما لا يقل عن **(١١٩)** مواطنـاً ليبياً ـ بعضهم خارج البلاد ـ فقـدوا حياتهم نتيجة هذه المحاكمات."

"وتعتبر **المحاكمات الميدانية** التي قامت بها بعض **المؤتمرات الشعبية** لعدد مـن المتهمين بانتمائهم إلى الجبهة الوطنيـة لإنقاذ ليبيا في أعقاب عملية باب العزيزية (مايو١٩٨٤) من قبيل المحاكم الثورية."

وقد أعربت **منظمة العفو الدولية** في تقريرها السـنوي لعام **١٩٨٥** عن قلقها حول الطريقة التي تجري بها المحاكمات أمام المؤتمرات الشـعبية في ليبيا، فقد جاء في ذلك التقرير:

"وقد تم القبض على مئات المواطنين (بعد يوم ٨ مايو ١٩٨٤) المشـتبه في انتمائهم إلى المعارضة، وتم تنفيذ حكم الإعدام شـنقاً في الساحات العامة في ثمانية مواطنين بين ٣ و١٠ يونيو ١٩٨٤.

وكانـت التهم الموجهـة إليهم أنهم "ينتمون إلى الإخوان المسـلمين"، و"عمـلاء لأمريكا". وقد عرضـت الإذاعة المرئية شـريطاً حياً لبعض المتهمين وهم يدلون باعترافاتهم، ثم وهم يعدمون شنقاً..."

"وإن اثنيـن من المتهمين الذين تم إعدامهم شـنقاً، وهما الصادق حامد الشـويهدي، وعثمان علي الزرتي، نفذ فيهما حكم الإعدام بعد ساعة من القبض عليهما."

"وتعرب منظمة العفو الدولية عن قلقها من اجتماعات وقرارات المؤتمرات الشعبية بخصوص إعدام هؤلاء المواطنين الثمانية ،الذين قُبض عليهم بعد الهجـوم على مقر بـاب العزيزية، لأنه على الرغم مـن أن الظروف التي تمـت فيها المحاكمات لم تكن واضحة، فإن الذي حدث هو أنه تم عقد اجتماع طارئ للمؤتمرات الشعبية، وتم سرد اعترافات المتهمين والموافقة

على إعدامهم وتنفيذ الحكم مباشـــرة بعد ذلك. وكان سبب قلق المنظمة الشـــديد هو كيفية اتخاذ قرارات الإعدام بهذه الســـهولة، لأن هذه اللجان التـــي اتخذت مثل هذه القرارات مؤلفة من أفراد عاديين هم أعضاء اللجان الثورية عوضاً أن يكونوا رجال قضاء، وكذلك عدم وجود محامين للدفاع عن المتهمين، بالإضافة إلى عدم وجود فرصة للاستئناف."

كما ورد بالتقرير الســـنوي **(١٩٨٧) للمنظمة العربية لحقوق الإنسان** بشأن "**النظام القضائي**" في الجماهيرية ما نصه:

"لا يوجد فـــي ليبيا نظام قضائي وفق النظم المعتـــرف بها دولياً والقادرة علـــى حماية حقوق المتهمين، ولكن هناك المحاكم الثورية التي قد تضم المتحمســـين للنظام. وتُعَدّ أحكام هذه المحاكم نهائية لا يجوز الاستئناف فيها والتظلـــم منها. ومن أخطر ما يحدث في هذه المحاكم إمكانية إعادة محاكمة بعض المسجونين الذين سبق محاكمتهم من قبل وصدرت بشأنهم أحكام قضائية، بينما يكون بعضهم قد أمضى مدة عقوبته بالفعل. وعادة ما تنطوي إعادة المحاكمة على أحكام وعقوبات أشد من تلك التي صدرت من قبل، وبعض الذين أعيدت محاكمتهم صدر عليهم الحكم بالإعدام."

ومن الأقوال المنســـوبة **للقذافي** والجديرة بالتســـجيل بشأن المحاكم الثورية:

"إن الإجراءات التـــي أعلنتها المحكمة الثورية قد أدت إلى تصفية جديدة للمجتمع القديم مجتمع الاستغلال." [٩٩] (القذافي ٢٢/٨/١٩٨٢)

"الذي يريد أن يربط مصيره بمصير الإســـرائيليين والرجعيين العرب ومع الأمريكان، فإنـــه لا بد من القضاء عليه أينما يحل، لأن عملاء أمريكا لا رحمة معهم. إن الكلاب الضالة تستند على أمريكا.. ضرورة قطع رؤوس هـــؤلاء في أمريكا أو في المريخ، **خاصة المحكوم عليهم بالإعدام من**

٩٩ "**الجماهيرية**" ٢٥/٨/١٩٨٢.

المحاكم الثورية."[١٠٠] (القذافي ٧/ ١٠/ ١٩٨٢)

"هنــاك **محاكم ثورية** مثــل التي انعقدت عقب قيــام الولايات المتحدة بتدريــب مجموعة من الإخوان المســلمين ودفعت بهــم داخل البلاد من أجــل التخريب، والجماهير من خلال مؤتمراتها، والحمد لله، **هي التي حاكمتهم وتصدّت لهم ودمرتهم.. وهذه اللجان الثورية أقوم بقيادتها بنفسي.**"[١٠١] (القذافي ٢٩/ ١/ ١٩٨٥)



١٠٠ المصدر نفسه، ٨/ ١٠/ ١٩٨٢.
١٠١ "**المجلة**" ٢٩/ ١/ ١٩٨٥.

اللجان الثورية النسائية

من المعروف أن القذافي ســعى منذ مرحلة مبكرة إلى الزج **بالمرأة الليبية** في خضم تجاربه السياســية، ومحاولاته المتواصلة لتفكيك عرى المجتمع الليبي وتحطيم ما ظل يصفه "بالمجتمع القديم" في ليبيا. وتمثلت محاولاته الأولى في هذا الاتجاه في تشكيل "**الاتحاد النسائي العام**" الذي يسيطر عليه النظام عبر شــخصيات نسائية موالية له، وفي الدعوة إلى تكوين "**تشكيلات ثورية نسـائية**"، فضلاً عن تشكيل جمعيات نسائية جديدة من خلال إصدار القانون رقم (**١٠٦**) **لسـنة ١٩٧٥** بتاريخ **٣٠ نوفمبر ١٩٧٥** الذي نصّت المادة (**١**) منه على أن:

> "المــرأة في الجمهورية العربية الليبية مدعوة في ســبيل القيام بدورها في المجتمع إلى تكوين **تشكيلات ثورية** بهدف تعبئة العناصر النسائية القادرة على العمل السياســي الثوري، كما أنها مدعوة إلى تشــكيل **الجمعيات النسائية** بقصد العمل في المجالات الاجتماعية والثقافية."

كما نصّت المادة (**٢**) منه:

> "تهدف **التشـكيلات الثورية** لنهضة المرأة العربية وتعبئتها في الجمهورية العربية الليبية لتقوم بدور **سياسـي ثوري للإسـراع فـي عملية التحول، ولتساهم في بعث الحضارة الجديدة**."

وكان من بين الواجبات التي أشارت المادة المذكورة بوجوب القيام بها من طرف **التشكيلات الثورية:**

- إقامة المعسكرات **لغرس مبادئ الثورة العظيمة، وبناء التفكير الثوري الملتزم.**
- دعوة النساء **للتدريب على السلاح.**
- الدعوة **إلى التحول الثوري** بكل الوسائل الممكنة في النطاق الوطني والقومي.
- المساهمة في **حماية النظام القائم** على ثورة الفاتح العظيمة.

ومنذ صدور ذلك القانون توالى تكوين "**التشكيلات الثورية النسائية**" في شتى المدن الرئيسية، كما شهد عام ١٩٧٥ استحداث فكرة "**عسكرة النساء**" بموازاة شعار "**الشعب المسلّح**". وبموجب هذه الفكرة أسّس النظام في فبراير ١٩٧٩ "**الكلية العسكرية النسائية**" كما قام في العام ذاته **بفتح ثانوية عسكرية خاصة بالفتيات** ببنغازي.[١٠٢] وقد أدت هذه التطورات إلى ظهور فكرة "**الحارسات الثوريات**" **عام ١٩٨٠**.

بالتوازي مع هذه الخطوات قام القذافي عام **١٩٧٨** "باختيار حوالي **مائة من النساء الأكثر ثورية وانفتاحاً** على أفكار الثورة لتلقي **تأهيل خاص** كان القصد منه أن يجعل منهن المحاميات عن الأيديولوجية الجديدة والمنافحات عن أفكارها. إذ كانت مهمتهن التغلب على مقاومة النساء أنفسهن ودفعهن نحو **(التحرر الحقيقي)**."[١٠٣]

ومع توجّه القذافي نحو الإعلان عن الشروع في **تأسيس حركة اللجان الثورية** بدأ يعبر **عن خيبة أمله** في التشكيلات الثورية النسائية، كما يتضح

١٠٢ فتحت هذه المدرسة أبوابها لطالبات من أقطار عربية أخرى، ويعتقد أن المدرسة ضمت نحو ١٠٪ من طالباتها من جنسيات لبنانية وفلسطينية وسودانية وسورية.

١٠٣ ماريا غراف واسنيك "**المرأة المسلحة**" ترجمة محمد سعيد الشكرجي (دار الأرض للنشر، وقرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ليماسول ١٩٩١).

جليّا من خلال ما ورد على لسانه في اللقاء الذي أجرته الإذاعة المرئية للنظام يوم **١١ فبراير ١٩٧٩**، وأطلقت عليه "**لقاء الوضوح**" :

"ولابــد مــن أداة ثورية **تحرّك النســاء** حتى يضعن أنفســهن في الوضع الصحيح. وهذه الأداة كنت أعلّق أملاً على التشكيلات الثورية أنها ممكن تكون هي الأداة، ولكنها تأخرت كثيراً عن القيام بهذه المهمة، حتى أصبحت أشك في قدرة التشكيلات الثورية على القيام بهذه المهمة..."[١٠٤]

ثـــم لمّح في اللقاء ذاته إلى ظهور **اللجان الثورية في أوســاط النســاء،** وكيــف أن هذه اللجان يمكن أن تكــون الأداة البديلة للقيام بمهمة تحريك المرأة:

"هناك لجان ثورية تشكلت في المدارس والمعاهد الخاصة بالبنات."

"....الوســط [يقصد ما وصفه بالمرأة المقهورة المضطهدة المتخلفة] موجود، لكن الأداة الثورية التي ممكن أن تحرّك هذا الوسط.. قد تكون التشــكيلات، قد تكون **اللجان الثورية**، قد تكــون جهة أخرى لم تبرز بعد."

لـم يمض وقت طويل على لقاء القذافي التلفزيوني يوم **١١ فبراير ١٩٧٩** الذي عبر خلاله عن خيبة أمله في "التشــكيلات الثورية النســائية" وتوقعه ظهور حركة اللجان الثورية في أوساط النساء، حتى شهد شهر **أغسطس من عام ١٩٨٠** انعقاد **الملتقى الأول للجان الثورية النسائية بحي الأندلس،** وقد أعلن البيان الصادر عن الملتقى تمسّكه ببيان الملتقى الثالث للجان الثورية المنعقد بجامعة قاريونس.[١٠٥]

ويعتبــر الخطاب الذي ألقاه القذافي يوم **١١ فبراير ١٩٨١** أثناء لقائه في

١٠٤ راجع "**السجل القومي**"، المجلد العاشر، ص ٣٠٢ – ٣٠٤.
١٠٥ راجع "**الزحف الأخضر**"، ١١/٨/ ١٩٨٠.

بنغازي **برائدات التشكيلات الثورية**[١٠٦] من المحطات المهمة على طريق الزج بالمرأة الليبية في "مشروعه الثوري" و"لجانه الثورية". وكان ممّا ورد على لسان القذافي في هذا الخطاب:

"الغرض من اللقاء، والذي تأجّل عدة مرات، هو تحية رائدات التشكيلات الثورية، وتثمين دورهن التاريخي في الحركة الثورية. وبالرغم من أن اللجان الثورية الآن موجودة في كل مكان، والحركة الثورية طاغية على المسرح، كقوة جديدة صاعدة، لكن هذه لا تنسينا الدور الطليعي والتاريخي الذي قمتنّ به كرائدات للتشكيلات الثورية، لأن التشكيلات الثورية هي أول عمل ثوري منظم خلق لنفسه تلقائياً إطاراً عملياً، وجمع العناصر الثورية الطليعية الأولى، وبدأت هذه العناصر تتحرك من خلال هذا الإطار الذي صنعته لنفسها."

"أنا أعتبر **أن التشكيلات الثورية** هي أول مبادرة تلقائية من الجماهير الشعبية بعد حركة الضباط الوحدويين الأحرار، والعناصر التي شكلت التشكيلات الثورية كانت عناصر لا تطمع في جزاء ولا شكور، ولا زالت، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن عمل التشكيلات الثورية هو الذي ساهم في خلق مناخ ثوري أدى إلى ظهور حركة اللجان الثورية بعد ذلك... أعني أنتن رفعتن راية الثورة في فترة مبكرة، ربما كان أعداء الثورة في هذا الوقت أكثر من أنصارها، والأغلبية الساحقة كانت تجهل حقيقة الثورة.. وقفتن في وجه جملة تحديات خطيرة اجتماعية وسياسية، ودفعتن ثمناً شخصياً، اجتماعياً وسياسياً.. ومن ثم لا يمكن لأي واحد أن ينكر دور التشكيلات الثورية في دفع الجماهير لممارسة السلطة، والدعوة للثورة، والدعاية لها، والتصدي لأعداء الثورة.. والتشكيلات الثورية ساهمت في تحريك المسيرات الجماهيرية طيلة السنوات الماضية قبل ظهور اللجان الثورية، تلك المسيرات التي قد ينظر إليها البعض على أنها عمل سلبي أو غوغائي أو سطحي، ولكنها في الحقيقة خلقت جوا شعبياً مشبعاً بالروح الثورية، جعل الجماهير تتحسس ذاتها ووجودها، وشعرت بأنها حرة في

١٠٦ "**السجل القومي**"، المجلد الثاني عشر، ص ٧٨١ – ٨٢١.

الحركة، وحرة في التعبير، لأن المسيرة هي عبارة عن حركة وتعبير."

"لقد لعبت **التشكيلات الثورية** دوراً كبيراً في تحريك المسيرات الشعبية التي خلقت جواً شعبياً حراً مشبعاً بالروح الثورية ـ كما ذكرت ـ جعل الجماهير بعد ذلك تتقدم خطوات أخرى على طريق الحركة والتعبير، إلى أن وصلت إلى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية لتمارس العمل الإيجابي، وهو السلطة الشعبية، ثم تقدمت بعد ذلك خطوات على الطريق الذي لا تراجع فيه، إلى التدريب على السلاح وحمل السلاح وقبول اختيار التجييش، والآن تصعيد التَعَسْكر."

"في هذه المرحلة التي هي بعد المسيرات، والتي يرجع فيها الفضل للتشكيلات الثورية، في الأجهزة وفي الشارع.. بعد هذه المرحلة خلق هذا الجو الثوري الشعبي الحر الذي سمح **بظهور اللجان الثورية، التي هي امتداد لعمل التشكيلات الثورية، والتشكيلات الثورية امتداد لعمل حركة الضباط الوحدويين الأحرار**.. وبهذه القوة الثورية المنظِّمة لنفسها ـ وليست المنظَّمة ـ هي منظِّمة تجمعت القوة الثورية في إطار عملي، واستطاعت أن تدفع بالجماهير إلى درجات أعلى، وإلى مراحل متطورة من العمل الثوري، بحيث أصبحت حركة اللجان الثورية وراء الجماهير، وأحياناً أمامها وفي وسطها، تدفع فيها في طريق سلطة الشعب، والثروة بيد الشعب، والسلاح بيد الشعب، وإقامة المجتمع الجماهيري، ومداهمة الاستغلال والديكتاتورية والقضاء على مواقعهما..."

"بعد سنوات طويلة، وقد نجح العمل الثوري والحمد لله، وقامت اللجان الثورية، وأصبحت اللجان الثورية الآن حركة عالمية، هناك بعض البلدان قامت فيها اللجان الثورية علنا، والعديد من البلدان قامت فيها اللجان الثورية سراً. والآن لا يخلو بلد عربي تقريباً من اللجان الثورية علنية أو سرية، وهناك بلدان أخرى في آسيا وإفريقيا وُجدت بها اللجان الثورية..." [١٠٧]

"والآن المهام الخطيرة والتاريخية تقع على كاهل اللجان الثورية، وهي

١٠٧ بالطبع فإن معظم الذي قاله القذافي بشأن اللجان الثورية العالمية مجرد أوهام وتخاريف.

التي ستستمر في تحريض الجماهير حتى ينتصر العصر الجديد، عصر الجماهير، ويقضي نهائياً على كل أعداء الجماهير، وينتهي الاستغلال، وينتهي العسف، وتدمر العلاقات الظالمة بين الأفراد، حتى تنتصر الحرية انتصاراً نهائياً وكاملاً. "

"ورغم هذا ـ ربما يظن أي واحد أن العمل الثوري بدأ من اللجان الثورية، أو أن التشكيلات الثورية قد طواها النسيان... طبعاً أنتن كمؤسِّسات للتشكيلات الثورية، **الآن أنتن في اللجان الثورية.. أعني التشكيلات بعد ذلك تحولت إلى اللجان الثورية وذابت في اللجان الثورية**، مثلما أن حركة الضباط الوحدويين الأحرار هي أيضاً الآن تحولت إلى اللجان الثورية وذابت في حركة اللجان الثورية، وأصبحت جزءًا من حركة واسعة النطاق وعميقة ـ إذن رغم هذا نريد أن ننبه، أنه لا يمكن أن ننسى الدور الطليعي التاريخي للتشكيلات الثورية... هو عمل بسيط ومتواضع، ولكنه عظيم وله نتائج خطيرة.. إنه أعطى الثقة للجماهير، بأنها تستطيع أن تعمل تلقائياً، وأن ترفع رأسها، وترفع صوتها، وأن تقوم بالعمل والمبادرة.. هذا هو الذي قامت به التشكيلات الثورية، وهو الذي أدى إلى أن تثق الجماهير بنفسها، وتقوم بممارسة السلطة، وتنبثق منها اللجان الثورية.. أعني هذا كان بداية العمل الثوري المنظم والواعي، لا يمكن إغفالها أو تجاهلها وإغماط حقها التي هي التشكيلات الثورية... "

"هذه النقطة التي هي تثمين وتقدير وتحية لدور التشكيلات الثورية، هي التي جعلتني ألتقي بكن، رغم الظروف الدولية والقومية التي تؤثر فينا ونؤثر فيها، والتي تجعل الوقت غير ميسّر كثيراً، وأعرف أن التشكيلات الثورية التي قامت بهذا العمل لا تنتظر جزاء ولا تنتظر شكوراً، ولا قامت بعملها مقابل أي شيء.. لكن من حقنا ونحن نقود الثورة.. وحتى من واجبنا، والتزام ثوري وأدبي، أن نحيي الناس الذين قاموا بعمل ليس لأنفسهم، ولا لنا بصورة شخصية، بقدر ما هو عمل من أجل الجماهير، ومن أجل الشعب، ومن أجل قضية مقدسة، قضية الحرية التي هي قضية عامة... ولا يستطيع أي واحد أن يمحو سجل التشكيلات الثورية.. أعني هذا عمل قام، وأتى ثماره، وأدى دوراً تاريخياً في هذه المرحلة.. "

"هذه مقدمة وددت من البداية أن أوضحها لنبين تفسير اللقاء بالتشكيلات الثورية.. **وكان بودي أن تحضر كل التشكيلات الثورية، وكل رائدات التشكيلات الثورية،** ولكن لظروف **مختلفة لم نتمكن من الاجتماع إلا مع هذه المجموعة،**[١٠٨] ولكن هذا لا يزيد ولا ينقص في تثميني لدور التشكيلات الثورية. وبهذه المناسبة أحب أن أؤكد لهذه المجموعة التي هي قادت العمل الثوري في وقت مبكر وقبل كل الناس، كما أؤكد من خلال هذه المجموعة أيضاً للجان الثورية وللجماهير الشعبية بعض القضايا التي يليق بهذا اللقاء أن تطرح فيه."

"ووجود التشكيلات الثورية في هذه الساعة، بعد هذه المرحلة الطويلة من العذاب، والعمل ليل نهار، ومن التضحية، ومن الثمن الشخصي والاجتماعي الذي دفعتن... لكن في النهاية كان العمل عظيماً وخلاّقاً ونبيلاً، واتضح للجميع أن ما قمتن به هو عمل شريف وعمل تاريخي يستحق في النهاية الثناء والتقدير.. إذن كل واحد ثوري ينبغي أن يقتدي بعمل القوى الثورية الطليعية والخلاقة التي سبقته، حتى لو خسر الآن، أو واجهته المصاعب والمشاكل مثل التي واجهتها التشكيلات الثورية، ولكن المهم في النهاية أن يؤدي الرسالة وتنتصر القضية."

إذن ووفقاً لهذه المقتطفات من خطاب القذافي، **فقد انتهى دور التشكيلات الثورية النسائية وذابت هذه التشكيلات في اللجان الثورية،كما أن عدداً محدداً ومختاراً من أعضاء هذه التشكيلات هو الذي تحوّل أو سُمح له بأن يتحوّل إلى اللجان الثورية.**[١٠٩]

كما خصّص القذافي الجزء الأخير من خطابه للحديث عن "**الراهبات الثورية**" وكان من بين ما قاله حول هذا الموضوع:

---

١٠٨ من الواضح أن هذا اللقاء لم يضم سوى عدد محدد من "التشكيلات الثورية النسائية"، وهي المجموعة التي تقرر ضمها إلى اللجان الثورية النسائية".

١٠٩ لم ينس القذافي أن يعلن في نهاية خطابه أن "قيادة الثورة قررت منح التشكيلات الثورية نوط الفاتح العظيم تقديراً للدور التاريخي الذي قمن به في فتح الطريق أمام الزحف الثوري الذي يتعاظم كل يوم".

"نحــن في النهاية نقول: **إننـا محتاجون إلى راهبـات ثوريات**. . وهذا لا ينطبــق على الــكل، ولكنه ينطبق على الراهبـــات الثوريات. . . مثلما فيه راهبـــات لخدمة الدين. . الراهبـــات الثوريات، **هــذه حركة جديدة ستواكب حركة اللجان الثورية، وهي مطلوبة في هذه المرحلة**، حتى نجتـــاز المنعطف الخطر، حتى نهزم أمريـــكا ونهزم اليهود ونهزم الرجعية ونهزم الاســـتغلال ونهزم الحدود ونهزم التخلف، ونرد الاعتبار لكرامتنا، ونؤمّن وجودنا. . . "

" الراهبات الثوريات على غرار الراهبات المنقطعات لخدمة المسيح اللاتي يحتـــاج لهن كل العالم الآن. . . وهـــذه حركة عالمية. . . يعني الراهبات موجــــودات في كل أنحـــاء العالم. . هي حركة عظيمـــة. . . وأنا أتحدى المســـلمات أن يصلن إلى مرتبة الراهبات المســـيحيات. . ونحن **نحتاج إلـى حركة مـن الراهبات الثوريـات العربيات أو المســلمات** أو كيف تسمونهم حتى من العالم المقهور. . . الراهبات الثوريات اللاتي لا يفكرن في زواج ولا ذهب ولا فضة، وإنما يفكرن في أداء رسالة تاريخية. "

"**نحـن محتاجون تمامـاً إلى حركـة راهبات ثوريـات**. . طبعاً هذا لا ينطبق على كل النساء.. **وإنما ينطبق على الثوريات التي تصل ثوريتهن إلى درجة الرهبنة**. . . وإن كانت هناك واحدة تدخل الجنة بدون حســـاب فستكون هي هذه الراهبة المسلمة. . "

"وهذا تحديّ. . . **نحن محتاجون إلى حركـة راهبات ثوريات**. . غدا يتقدمن ويســـجّلن أنفسهن، طبعاً هناك المتحمسة وتسجل، لكن بعد شهر تســـقط ، أو بعد عام تسقط، ما فيه بأس، **لكن من المهم أن تبدأ حركة الراهبـات بالتأكيد لغاية ما تتحرر فلسـطين**[١١٠] **وتتوحـد الأمة العربية ويهزم الإقطاع ويهزم الاستغلال ونهزم الحدود ونرجّع كرامتنا**. "

وهكذا، فقد تواصل، خلال الفترة ومنذ عام ١٩٨٠ تحديداً، تشكيل:

١١٠ لسائل أن يسأل: ما هي العلاقة بين تشكيل حركة الراهبات الثوريات وتحرير فلسطين، وتوحيـــد الأمة العربية، وهزيمة الإقطاع والاســـتغلال والحـــدود، وفوق ذلك إرجاع الكرامة؟

١. الحارسات الثوريات.

٢. الراهبات الثوريات.

٣. اللجان الثورية النسائية.

وقد شاركت عضوات هذه التشـــكيلات في تنفيذ كافة المهام التي ناط القذافي تنفيذها باللجان الثورية، وفي مقدمتها **مهمة "حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها"** والتي تعني المشـــاركة في تنفيذ المداهمات والاعتقالات التعســفية وممارســـة التعذيب والمحاكمات الثورية العشوائية، بل في تنفيذ أحكام الإعدام في الســـاحات العامة بحق أعداد كبيرة من المواطنين الليبيين على النحو الذي ســـلفت الإشارة إليه في مباحث سابقة. وقد برزت في هذه المجالات الإرهابية قائمة طويلة بأسماء هؤلاء الثوريات الإرهابيات.

ومن **المشاهد** التي أكدها عدد من شهود العيان قيام كل من **الثوريات: هــدى فتحي بن عامر وأختها ســلوى، وعالية يعقــوب البرعصي، وجميلة درمان**، بالمشاركة في عملية إعدام الشهيد **الصادق حامد الشويهدي** بالمدينة الرياضية في بنغازي يوم **٥ يونيو ١٩٨٤** . وقد شرعت المدعوات ـ قبيل تنفيذ عملية الإعدام ـ بترديد هتافات تقول: "ما نبوش كلام لســـان.. نبو شنقه في الميدان". [١١١]

كما كانت المدعوة **هدى بن عامر** من ضمن الثوريات اللائي شـــاركن في تنفيذ عملية الإعدام بحق ستة من الطلاب **بالمدينة الرياضية في بنغازي يــوم ١٧ فبرايــر ١٩٨٧**، هم: **أحمد محمــد علي الفلاح، وعلــي عبد العزيز البرعصي، وعصام عبد القادر البدري، والمحجوب السنوســي محجوب،**

١١١ ما نبوش: لا نريد. نبو: نريد. أي لا نريد حديث اللســـان وإنما الإعدام في الميدان. أثناء محاكمة اللجان الثورية للشـــهيد الصادق حامد الشـــويهدي، في ميدان الرياضية ببنغازي، وكان مكبل اليدين والرجلين، كانت المشنقة منصوبة أمامه، وبعد عشر دقائق فقط من بدء المحاكمة أخذت الراهبات الثوريات وغيرهن من تلامذة القذافي الثوريين يرددون هذا الهتاف. فقطعت المحكمة جلســـتها استجابة للهتافات، وسيق الشويهدي إلى حبل المشنقة في وسط هستريا من هتافات الغوغائيين. ونقل تلفزيون النظام حفل الإعدام على الهواء مباشـــرة، وكان من أشـــد المناظر وحشية، لم يرها الشعب الليبي حتى أثناء حكم الفاشيست.

وسعد خليفة محمد الترهوني، وسامي عبد الله الزيداني.

ومن **المشاهد الأخرى**، التي أكّدها عدد من شهود العيان، قيام المدعوة **مبروكة بشير النايلي**، ضمن عدد من الثوريين والثوريات، بتنفيذ عملية إعدام **الشهيد محمد مهذب حفاف** بساحة كلية الهندسة بجامعة طرابلس يوم **٧ إبريل ١٩٨٣** بطريقة بالغة الوحشية. وكذلك مشاركة المدعوة مبروكة في إعدام **الشهيد حافظ المدني الورفلي** (بساحة كلية الزراعة) **ورشيد منصور كعبار** (بساحة كلية الصيدلة) يوم **١٦ إبريل ١٩٨٤** . ثم قيامها بالتعلق بجثتي الشهيدين والانهيال عليهما بالضرب والركل. وكذلك فعلت المدعوة **جميلة غيث** التي جلست على جثمان أحد الشهداء وأخذت توسعه ضرباً وصفعاً.



المثابة العالمية[١١٢]

منذ مرحلة مبكرة من استيلاء الانقلابيين على السلطة في ليبيا قاموا بالزج بالدولة الليبية في دائرة ما عرف "**بالإرهاب الدولي**" من خلال تبنّيهم ودعمهم لكثير من قضايا وحركات التحرر، دون التمييز بين ما هو تحرّري ومشروع وبين ما هو غير ذلك، ولم تمض سنوات قليلة من قيام الانقلاب حتى كان النظام قد تورط في هذا المجال بشكل كبير في شتى قارات العالم .

وعندما جرى الإعلان عما أطلق عليه "**النظام الجماهيري**" تضمنت وثيقة الإعلان عن قيام ذلك النظام (٢ مارس ١٩٧٧) نصاً يؤكد على مضي النظام على النهج نفسه، فقد ورد في الفقرة الثالثة من الوثيقة:

" إن الشعب العربي الليبي ... يعلن تمسّكه بالحرية واستعداده للدفاع عنها فوق أرضه، وفي أي مكان من العالم، وحمايته للمضطهدين من أجلها. "

ولتأطير نشاط النظام في هذا المجال، شكّل القذافي في ٢١ فبراير ١٩٨٢ **لجنة تحضيرية** لإقامة ما أسماه "**المثابة العالمية لمقاومة الإمبريالية والعنصرية والرجعية**"، وترأس القذافي الجلسة الافتتاحية لتلك اللجنة، وكان واضحاً من البداية أن الهدف من تأسيس هذه المثابة أن تكون ذراع

١١٢ راجع مقال "مثلث الرعب وإدارة إرهاب القذافي" بقلم أحمد العقوري، مجلة "**الإنقاذ**"، العدد ٤٠.

القذافــي في تنفيذ "**برامجه الثورية**" في صفــوف العرب المهاجرين، وبين الأقليــات، ومختلف الجماعــات المتطرفة في أوروبــا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا.

وفي **١٥ يونيو ١٩٨٢** عقد المؤتمر الأول للمثابة العالمية، والتي أصبح اســمها في نهاية المؤتمر "**المثابــة العالمية لمقاومــة الإمبريالية والعنصرية والرجعية والفاشــية**"، وتأكــد من خلال مداولات المؤتمر وتوصياته أن هذا "**الوليد الجديد**" ليس ســوى أداة حركية منظمة لإضفاء صيغة العالمية على حركة اللجان الثورية وأفكار القذافي.

وبالتــوازي مع هذه اللقــاءات واصلت اللجان الثورية ملتقياتها الســنوية وإصدار التوصيات تلو التوصيات من أجــل تأكيد وتعزيز "**الدور العالمي**" لحركة اللجان الثورية. ومن هذه التوصيات:

١. التبشير بالثورة عالمياً (الملتقى الثالث – فبراير ١٩٨٠)
٢. التصفية الجســدية لأعداء الثورة في الخارج (الملتقى الثالث – فبراير ١٩٨٠)
٣. الالتحام باللجان الثورية في إيران وتونس لإنجاز مهمة الثورة الشــعبية وقيام ســلطة الشعب، وكســب مزيد من الانتصارات لعصر الجماهير ضد أشــكال الأنظمة التقليدية نتاج مجتمعات الاستغلال والديكتاتورية التي خسرت علاقاتها بالتاريخ وفقدت مسوغ استمرارها، ولم يبق أمام اللجان الثورية إلا تحريض الجماهيــر على الانقضاض عليها وإنهائها إلى الأبد. (الملتقى الثالث – فبراير ١٩٨٠)
٤. تصعيــد العمل الثــوري والقيــام بالهجوم الاســتراتيجي المضاد ضد الاســتعمار الأمريكي المتمثل في القواعد العسكرية الأمريكية في مصر وعمان والصومال وفلسطين (الملتقى الرابع – مارس ١٩٨١)
٥. تلتزم اللجان الثورية بالعمل من أجل اســتكمال بناء الوحدة الجماهيرية القتالية مع سوريا (الملتقى الرابع – مارس ١٩٨١)
٦. التحالــف مع المضطهديــن والمكافحين في العالم مــن أجل تحقيق

حريتهم وانعتاقهم وصولاً إلى بناء المجتمع الجماهيري (الملتقى الرابع – مارس ١٩٨١)

٧. استمرار العمل على تقوية التحالف مع سوريا، اليمن الجنوبي، الجزائر، القوى الوطنية اللبنانية، الجبهة الوطنية المصرية (الملتقى الخامس – سبتمبر ١٩٨٢)

٨. التحالف مع أثيوبيا وإيران (الملتقى الخامس – سبتمبر ١٩٨٢)

٩. التأكيد على التحالف مع المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي (الملتقى الخامس – سبتمبر ١٩٨٢)

١٠. التحالف مع حركات التحرر في الوطن العربي وأمريكا اللاتينية والحركات الثورية بأوروبا وأسيا (الملتقى الخامس – سبتمبر ١٩٨٢)

١١. تقاوم اللجان الثورية التدخل الاستعماري الإرهابي ضد شعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا، وتعلن تحالفها المصيري مع اللجان الثورية في العالم، ووقوفها إلى جانب حركات التحرر وحركات السلام العالمية والحركات البديلة التي تكافح من أجل الحرية (الملتقى السادس – أغسطس ١٩٨٣)

١٢. تعلن اللجان الثورية وقوفها إلى جانب الأنظمة الثورية الشعبية في فولتا العليا وغانا ونيكاراغوا وسورينام وغرينادا (الملتقى السادس – أغسطس ١٩٨٣)

وفي ضوء هذه التوصيات، واستهداءً بها، شرعت "**المثابة العالمية**" في تنفيذ برامجها ونشاطها الثوري الذي استنزف مليارات الدولارات من خزانة الشعب الليبي، وجرّ ليبيا إلى دائرة الدول المتهمة برعاية "**الإرهاب الدولي**" وتمويله في كل مكان من العالم .

وقد ظل **موسى كوسه** يشغل منصب **منسق عام** "المثابة العالمية" منذ تأسيسها، كما كان من بين عناصر اللجان الثورية التي اشتهرت في مجال نشاط هذه المثابة كل من **سعيد يوسف حفيانة، وعقيل حسن عقيل، وشعبان طربان، ومحمد عبدالله ازبيدة الطروق، وعلي الغضبان، وعبد الله**

معتوق الحاشي الورفلي، وعمر السوداني، ومصطفى الزائدي، وعلي ميلاد أبوجازيـة، والمبروك القايد، وصالـح الراجحي، وفاطمة المقرمد، وصالح ابراهيم المبروك الورفلي، وعلي مصباح، وميلاد الحراثي، وسالم الزبيدي، وعبـد القادر البغـدادي، وإدريـس عبداللـه المغربي، وفـوزي الجرنازي، وعبد الله يحي الفرجاني، وميلاد الشـيباني، ونجيب حسن، وصلاح زارم، ومختار القناص، وعلي المقطوف، وعلي التواتي.

وإذا كانـــت "**المثابـة العالمية**" تعتبر من الأجهـــزة التابعة **إدارياً** لمكتب الاتصال باللجـــان الثورية فإنها عملياً **تتبع القذافي مباشـرة** عن طريق مكتب معلومـــات القذافي الذي يديره **أحمد رمضـان الأصيبعـي**. وترتبط "المثابة العالمية" مباشرة عن طريق منسقها **موسى كوسة** بكل من جهاز الاستخبارات العســكرية عبر إدارة العمليات برئاســة **عبد اللـه حجـازي**، وبجهاز الأمن الخارجي عبر إدارة المعلومات برئاسة **عبد الله السنوسي المقرحي**.

وكان من بين النتائج الوخيمة التي جرها النشـــاط الإرهابي الذي مارســه عمـــلاء هذه المثابة، والذي تمثل تحديداً فيما عرف بجريمتي تفجير طائرتي الركاب الفرنســية UTA فوق صحراء النيجر (سبتمبر ١٩٨٩) والأمريكية بان آم فوق قرية لوكربي (ديســمبر ١٩٨٨)، أن فرض المجتمع الدولي (مجلس الأمن الدولـــي) منذ عام ١٩٩٢ عقوبات على النظـــام الانقلابي امتدت عدة ســـنوات، وانتهت بقيـــام النظام بدفع مليارات الدولارات من خزانة الشـــعب الليبي كتعويضـــات لضحايا هاتين الجريمتين. وما يـــزال الباب مفتوحاً أمام المزيد من المطالبات بمثل هذه التعويضات .

ومن جهة أخرى أصدرت محكمة الجنايات الفرنسية الخاصة يوم ١٠ مارس ١٩٩٩ حكماً غيابيا بالسجن المؤبد على ستة من عملاء النظام لإدانتهم بتفجير طائرة UTA الفرنسية، المذكورة، وهم: عبد الله السنوسي، ومساعداه عبد الســـلام حمودة وعبد السلام الشـــيباني، وعبدالله الأزرق، وإبراهيم النايلي، ومصطفى عرباس.

البناء التنظيمي والعقائدي والحركي

تنــاول القذافي في عدد من خطبه منذ عـــام ١٩٧٧ بعض الجوانب التنظيمية والحركيــة والعقائديــة المتعلقة باللجــان الثورية. وحدث الأمر نفســه أثناء الملتقيات الســنوية لهذه اللجان منذ سبتمبر ١٩٧٩. ولم يحدث أن خصص أي من هذه الملتقيات كامل مداولاته وقراراته لهذا الموضوع إلا في **أغسطس ١٩٨٣** عندما انعقد **الملتقى السادس** لهذه اللجان في الفترة ما بين ١٩ـ٣١ من ذلك الشــهر تحت شــعار "**من أجل بناء حركة ثورية فاعلة في الداخل والخارج**".

لقــد كان من **أهــم التوصيـات** التي صدرت عن ذلــك الملتقى في هذا الصدد:

١. بناء اللجان الثورية (وفق دليل تنظيمي مرفق بالبيان).

٢. إعداد أعضاء اللجان الثورية[١١٣] عقائدياً (وفق برنامج مرفق بالبيان).

٣. إعداد أعضاء اللجان الثورية حركياً (وفق برنامج مرفق بالبيان).

٤. تطوير مكتب الاتصال باللجان الثورية وإدارته بواســطة لجان ثورية،

---

١١٣ لا يعرف على وجه التحديد عدد أعضاء اللجان الثورية، ويرجح أحد الباحثين أنهم في حدود ســتين ألفاً بافتراض أن إجمالي أعضاء هياكل السلطة الشعبية هو في حدود اثني عشر ألف شخص، وأنه يوجد مقابل كل شخص من هؤلاء خمسة أعضاء من اللجان الثورية. راجع بحث Hanspeter Mattes، مصدر سابق.

والتأكيد على ضرورة التزامه بدوره كوسيلة اتصال باللجان الثورية.

٥. فرز عنصر من كل مثابة دورياً لحضور اللقاء الدائم لإعداده عقائدياً وحركياً وتنظيمياً.

وقد تناول المرفق المتعلق **بالجانب التنظيمي** المسائل التالية:

١. تنظيم **المثابات** الثورية (التي هي المقر الذي تلتقي فيه القوى الثورية، وهي العنوان الدائم الذي يتم من خلاله الاتصال بالقوى الثورية، وهي التي من خلالها تُحرك القوة الثورية في أي برنامج عمل ثوري).

٢. مواصفات عضو اللجنة الثورية.

٣. الاجتماعات.

٤. السجل الأخضر.

٥. نموذج قيد العضوية (ويلاحظ أن كل عضو لجنة ثورية يحمل بطاقة عضوية تحتوي مهام عضو اللجنة الثورية: اسمه وصفته وصورته وعنوان سكنه ومؤتمره الشعبي):

(١) الملف الشخصي

(٢) ملف الرقابة الثورية

(٣) سجل المناوبة اليومية

(٤) ملف التعميمات

(٥) سجل الصادر والوارد

(٦) سجل محتويات المثابة

(٧) تمويل المثابات

(٨) المساءلة (ويلاحظ أن عقوبة إسقاط العضوية لا تتم إلا أمام محكمة ثورية وبعلم قيادة الثورة)

(٩) لجنة البرنامج الفكري

(١٠) مجموعة العمل الثوري

كما اشتمل المرفق الخاص **بالجانب العقائدي** على البرامج التالية:

١. برنامج المثابات.

٢. برنامج المؤسسات التعليمية (مرحلة التعليم الإلزامي ومرحلة التعليم الثانوي والجامعي).

٣. البرنامج العام.

وقد تضمن هذا البرنامج الأخير الفعاليات والواجبات التالية:

استخدام وسائل التثقيف المختلفة لإحداث ثورة ثقافية تدمّر من خلالها الثقافة الرجعية القديمة، وهي:

١. عقد معسكرات عقائدية دورية على مستوى الجماهيرية لأعضاء المؤتمرات الشعبية لرفع درجة الوعي الجماهيري لديهم وليصبحوا أعضاء باللجان الثورية.

٢. تطوير المراكز الثقافية وإدارتها من قبل اللجان الثورية بما يكفل خلق ثقافة جماهيرية.

٣. الاستفادة من مرافق الخدمات الاجتماعية العامة في نشر أدبيات الثورة وتنفيذ البرامج الثورية.

٤. وضع برنامج عقائدي يستهدف إعادة بناء وتنظيم الحركة الكشفية الجماهيرية.

٥. استحداث إذاعة عقائدية تديرها اللجان الثورية وتتمثل في: قناة مرئية. وقناة مسموعة.

٦. تطوير الصحف الثورية ومشاركة اللجان الثورية في كتاباتها.

٧. تفريغ مدرسين من اللجان الثورية لتولي مهمة إعداد منهج متكامل لبراعم وأشبال وسواعد الفاتح.

٨. فرز مدرّسي التربية العقائدية حاليا، وتكليف مدرسين من اللجان الثورية للتدريس في معسكرات البراعم والأشبال.

أما المرفق الخاص **بإعداد أعضاء اللجان الثورية حركياً** فقد اشتمل على الواجبات والفعاليات التالية:

- تنفيذ بعض المشـــاريع في خطة التحول بالعمل الجماعي المنظم.
- القيـــام ببعض المهـــام الثورية التي تحتاج إلـــى المخاطر والجلد.
- خوض الثورة الثقافية.
- الانخراط في الحرس الجماهيري.
- تنظيم قوافل التعبئة الثورية داخل الجماهيرية وخارجها.
- القتال إلى جانب حركات التحرر والثورات الشعبية.
- تبني بعض المشروعات الحضارية.

وقـــد صدر عن **الملتقى الســـابع** للجان الثورية بيان **بالشـــروط** التي تثبت مدى **مصداقية أعضاء اللجان الثورية** والتي كان من أهمها:

- القبول بالمحاكمة والمســـاءلة الثورية فـــي أي وقت عن أي انحراف مسلكي أو عقائدي.
- يلتزم كل عضو في حركة اللجان الثورية بضم خمســـة أفراد كل سنة لحركـــة اللجان الثورية ويعرضهم على قيادة الثورة عن طريق مكتب الاتصال باللجان الثورية.
- وعلى كل عضو في حركة اللجان الثورية أن يكشـــف خمسة عناصر معوقـــة للثورة والتحول الثوري كل ســـنة، وتقديمهـــم للمؤتمرات الشعبية أو المحاكم الثورية، وذلك تحقيقا للرقابة الثورية.
- يتعرض كل عضو لجنة ثورية للمســـاءلة والمحاكمة الثورية في حالة ضـــم العناصر الثورية الجديدة، أو كشـــف بالعناصـــر المعوقة، إذا كانت المعلومات والبيانات التي قدمها مزورة.

- يساهم كل عضو لجنة ثورية في تحريض مؤتمره الشعبي على عقد جلسة طارئة مرة كل ستة أشهر على الأقل لممارسة الرقابة الشعبية.
- يستعد كل عضو لجنة ثورية لأن ينتظم في تدريب عسكري مرة كل أسبوع.
- يساهم كل عضو لجنة ثورية في إقامة الحي الجماهيري.
- يواظب كل عضو لجنة ثورية على حضور اجتماعات لجنته الثورية، ويدون ذلك بالسجلات المعدة لهذا الغرض ولا يتخلف عنها إلا بعذر مقبول ومكتوب ويلتزم بالمناوبة في لجنته الثورية أو أي موقع آخر يكلف به.
- يتعهد كل عضو لجنة ثورية بإرسال نسخة على الأقل من الكتاب الأخضر وشروحه على حسابه الخاص خارج الجماهيرية.
- يلتزم كل عضو لجنة ثورية بضم خمس نساء إلى المؤتمرات الشعبية سنويا، نظراً لتخلف النساء عن المشاركة في السلطة الشعبية.
- يدفع كل عضو لجنة ثورية اشتراكاً شهرياً قدره دينار واحد.
- يحاكم كل عضو لجنة ثورية لم ينفذ قرارات الملتقيات السابقة، أو تخلف عن المناوبة واجتماعات وملتقيات اللجان الثورية.
- ينضم أعضاء اللجان الثورية بالتناوب للقوة الثورية المتحركة.
- يشترك كل عضو لجنة ثورية في حركة فعلية مرة كل سنة.

مكتب الاتصال باللجان الثورية

حرص القذافي منذ مرحلة مبكرة من تأسيس حركة اللجان الثورية على تنظيم وضبــط عملية اتصاله باللجان الثورية من جهة، وعملية اتصال اللجان الثورية فيما بينها من جهة ثانية.

أما فيما يتعلق **بالمسـألة الثانية**، وهي **اتصال اللجـان الثورية فيما بينها**، فقد تم ضبطها من قبل القذافي عن طريق التأكيد على مبدأين:

الأول: **لا وجـود لثـوري خـارج اللجـان الثوريـة** (الفقـرة الرابعـة مـن البيـان الثوري الصادر عـن الملتقى الثاني للجـان الثورية بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٧٩).[١١٤]

الثاني: **لا علاقة مباشـرة للجنة ثورية بلجنة ثورية أخـرى**، وإن قيادة الثورة وحدها هي التي تسـتنفر اللجان الثورية فـي مكان ما في معركة ما لحسم الصراع لصالح الثورة.[١١٥]

فالمبـدأ الأول حظّر وجود أي "**ثـوري**" خارج اللجان الثورية، فجميع الثورييـن أعضاء في إحدى هذه اللجان. كما حظّر **المبدأ الثاني** أن تقوم أي

١١٤ راجع أيضـاً خطاب القذافي في ١ سـبتمبر ١٩٧٨. "**السـجل القومـي**"، المجلد العاشر، ص ٣١، وكلمة القذافي في ٧ إبريل ١٩٧٩، المصدر نفسه، ص ٣٧٧.

١١٥ خطاب القذافي لشـرح فقرات البيان الختامي للملتقـى الرابع للجان الثورية بتاريخ ٣ مارس ١٩٨١. "**السجل القومي**"، المجلد الثاني عشر ١٩٨٠/ ١٩٨١.

لجنــة من اللجان الثورية بالاتصال بأخرى مباشــرة (أي أنه لا توجد علاقات هيكليــة وتنظيمية أفقية بين اللجان الثوريــة المختلفة)، ولا يتم الاتصال بين اللجــان إلا عن طريق **مكتب اللجان الثورية**. حتى عملية الاســتنفار العامة لهــذه اللجان فإنها لا تتم إلا عن طريق المكتــب وقيادة الثورة، أي القذافي شخصياً.

أما المســألة الأولى، وهي **الاتصال بين القذافـي واللجان الثورية**، فقد ضبطهــا من **زاويتين**. **الأولـى** وهي اتصاله بهذه اللجان بالكيفية التي تعنّ له **مباشـرة** (عن طريق مكتــب معلومات القائد) **أو عـن طريق "مكتب اللجان الثورية"** فرادى أو تجمّعات، ملتقيات قطاعية أو جهوية، آنية خاصة أو سنوية عامة. **أما الزاوية الأخرى** فهي اتصال هذه اللجان بالقذافي، فقد اســتوجب هذا الأخير ألا يتم اتصالها به إلا عن طريق مكتب اللجان الثورية.

ومــن هنا تتضــح أهمية وخطورة الدور الذي يلعبه هــذا المكتب في بناء حركة اللجان الثورية وممارســاتها. وتجدر الإشــارة إلى أن الملتقى الثالث للجان الثورية (فبراير ١٩٨٠) أصدر توصية بتحويل هذا المكتب إلى "**مكتب الاتصال باللجان الثورية**". ولئن كانت هذه التوصية قد أســندت إلى الرائد الركن عبد الســلام جلود المســؤولية عن هذا المكتب فإن المسؤولية الفعلية والتنفيذية ظلت بيد قريب القذافي المدعو محمد المجذوب.[١١٦]

ويضم الهيكل التنظيمي لهذا المكتب ثماني شعب هي:[١١٧]

١. شعبة الفكر والتثقيف والفقه الثوري

٢. شعبة العمل الخارجي

٣. شعبة الجيش والشرطة

---

١١٦ توفي المجذوب في ١٠ مارس ٢٠٠٧. وقد عُيّن قذافي آخر هو المدعو عمر إشكال القذافي ليحل محله في رئاسة هذا المكتب.

١١٧ هناك شــعب أخرى غير معلن عنها، كتلك المعنية بمهام "التصفية الجسدية" والقمع الداخلي.

٤. شعبة التعليم والتربية (المؤسسات التعليمية)

٥. شعبة الشركات والمنشآت

٦. شعبة النقابات والاتحادات والروابط

٧. شعبة المؤتمرات الشعبية

٨. شعبة اللجان الشعبية

ويلاحظ سيطرة أقارب القذافي وأبناء عمومته على عمل هذا المكتب، فقد ضم على امتداد السنوات، فضلاً عن محمد المجذوب، كلا من أحمد إبراهيم منصور، وعلي الكيلاني القذافي، وعمر إشكال، وقرين صالح قرين، وعبد الله عثمان القذافي، وإبراهيم بوخزام، وإبراهيم عبد السلام القذافي.

كما ضم هذا المكتب عدداً آخر من الثوريين من أمثال موسى النفار، ومحمود الهتكي، وموسى زلوم، والمهدي بوعجيلة الفهري، ومحمد عبد الله ازبيدة الطروق، وميلاد حسين الفقهي، والزروق عبد اللطيف الفطماني، وصالح إبراهيم المبروك التلماتي، والرائد ميلاد سلطان، والنقيب موسى أبوبكر موسى، وعلي حمزة، وعلي ريح، وعلي الشريف التاجوري، وإبراهيم الجريبي، ومحمد أبوستة الرقيعي، ومحمد خليفة الصول.

المدرج الأخضر

"المدرج الأخضر" اصطلاح معنوي يطلق على الحلقات التي يعقدها القذافي مع قيادات العناصر الثورية، وتتخذ شكل محاضرات أو حوارات بينهم. ويلاحظ أنه جرى تخصيص مدرجين أحدهما بكلية الآداب بجامعة قاريونس، والآخر بكلية التربية بجامعة طرابلس يحملان هذا الاسم.

ومن الأسماء التي برزت كمشرفين على حلقات النقاش بالمدرج الأخضر:

١. أحمد إبراهيم منصور
٢. رجب بو دبوس
٣. موسى كوسة
٤. محمد أبو ستة الرقيعي
٥. أبو زيد عمر دوردة
٦. عمر إشكال
٧. إبراهيم المهدي الجدي
٨. معتوق محمد معتوق
٩. علي محمد بالخير

١٠ . المهدي محمد إمبيرش

١١ . محمد المجذوب

١٢ . لطفي فرحات

١٣ . محمد حسين عقيل

١٤ . علي فضيل جبريل

١٥ . جمعة المهدي الفزاني

١٦ . سعيد يوسف حفيانة

١٧ . محمد علي المصراتي

١٨ . عمارالمبروك الطيف

١٩ . مختار ديرة

٢٠ . مصطفى الزائدي

وقـد تردد على هذا المدرج كافة العناصـر القيادية في حركة اللجان الثورية وعدد من الوزراء (الأمناء) والمسؤولين في النظام .

وقـد أعلن القذافي في خطابـه الذي ألقاه أمام ما يسـمى بالفعاليات الشـعبية بمدينة سرت مسـاء يوم ٢ **مارس ٢٠٠٥** عن تخصيص مقاعد في "المدرج الأخضر" لاسـتقبال دارسـين للنظرية من الأمريكان ومن الإنجليز والأوروبيين والصينيين وغيرهم. كما دعا المؤتمرات الشـعبية إلى تخصيص ميزانية للمدرج الأخضر للقيام بهذا الواجب الأممي.

كما نقلت وكالة الجماهيرية للأنباء عن القذافي قوله في ذلك الخطاب الذي ألقاه يوم ٢/ ٣/ ٢٠٠٥ بمناسـبة الذكرى الثامنة والعشرين لقيام النظام الجماهيري:

"نحن نفتح المدرج الأخضر أمام أساتذة الجامعات والمفكرين والطلاب، وحتى أعضاء مجلس النواب والشـيوخ الأمريكي وأعضاء مجلس العموم

البريطاني، ونرحب بهم للدراسة في المدرج الأخضر، ونتحمل مصاريفهم لنساهم في حلّ مشــكل الصراع على السلطة في العالم وإنهاء الصراعات المدمرة على السلطة." [١١٨]



١١٨ نشرة وكالة الجماهيرية للأنباء "**أوج**" بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠٠٥.

مهام اللجان الثورية ودورها

حدّدت البيانات الأولى الصادرة بتشــكيل اللجــان الثورية عام **١٩٧٧** مهامها في الآتي:

١. تحريض الجماهير على ممارسة السلطة

٢. ترسيخ سلطة الشعب

٣. ممارسة الرقابة الثورية

٤. تحريك المؤتمرات الشعبية

٥. ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات

٦. حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها.

وبالطبع فإن ما ورد في هذه البنود ليس سوى "**الصياغة المهذّبة**" للمهام التي كلفت هذه اللجان بتنفيذها. **أما الصياغة الحقيقية والفعلية** لما قامت به اللجان الثورية منذ الإعلان عن تأسيسها عام ١٩٧٦ **فيمكن تقريبها بالعبارات التالية:**

١. قمع الحركة الطلابية في الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية (منذ إبريل١٩٧٦).

٢. السيطرة على النقابات والاتحادات الطلابية والعمالية والمهنية.

٣. التحكّم في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام

والســيطرة على قراراتها وتوصياتها (مــن خلال التحكّم في جداول أعمالها وأماناتها ومداولاتها وصياغــة قراراتها وتوصياتها والتحكم في عمليات الاختيار والتصعيد التي تتم باســمها لمختلف المناصب والمواقع في هياكل السلطة الشعبية المختلفة).

٤. تنفيذ القرارات الاشتراكية بدءاً من الأول من سبتمبر ١٩٧٨في أعقاب صدور الفصل الثاني من الكتــاب الأخضر (القيام بعمليات الزحف والاســتيلاء على العقارات والشــركات وكافة المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية الخاصة).

٥. السيطرة على الصحافة وكافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

٦. الســيطرة على الأجهزة الأمنية والعسكرية والإدارية (شغلت العناصر الثوريــة منذ عام١٩٨٧ عدداً من المناصب الوزارية كالتعليم والأمن الخارجي والعدل والمواصلات والخارجية والإعلام والصحة. . . كما تولّت مسؤولية كافة الأجهزة الأمنية وسائر الوحدات العسكرية).

٧. نشر وإشاعة الرعب والإرهاب الداخلي في أوساط الليبيين من خلال القيام بعمليات الاعتقال العشــوائي والتعذيــب والاغتيالات داخل ليبيــا وخارجها والمحاكمات الثوريــة الجائرة وتنفيذ الإعدامات في الساحات العامة وحرم الجامعات.

٨. تنفيذ برامج القذافي الدعائية (التي تســتهدف نشر أطروحات الكتاب الأخضــر)، ومخططاتــه العدوانيــة الخارجية (عن طريــق المثابة العالمية[١١٩] ومركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر).

٩. اســتخدام اللجان الثورية كأداة في مناوراته السياســية على الصعيد الداخلي. من ذلك الزعم بــأن عناصر هذه اللجان الثورية هي التي تعارض (البرنامج الإصلاحي المزعوم) الذي يرعاه ابنه ســيف منذ

١١٩ راجع مبحث "المثابة العالمية" من هذه الدراسة.

عـام ٢٠٠٥، كما تقف حجر عثرة أمام حرية (الحراك السياسي) الذي يزعم هذا الابن رغبته في إطلاقه.

إن هذه المهام التي قامت بها اللجان الثورية تجعل منها: [١٢٠]

- **عصابة من المجرمين** تدير جهازاً سرياً مثل عصابات المافيا، غير محددة الأهداف ولا واضحة الأساليب، لا تحكمها أية اعتبارات قانونية، صالحة لكل استعمال يراه القذافي، ومستعدة باستمرار، بل متحفزة لتنفيذ تعليمات قائدها في كل الأوقات، وفي أي مكان في الخارج، أو في داخل ليبيا، بدون نقاش ولا تردد ولا تبرّم، وهي مسؤولة أمام قائدها وحده، ولها أن تنتهك ما تريد من حقوق الناس، وكيف تشاء، وبدون حدود مادام ذلك يرضي القذافي ويحقق رغباته.
- **وميليشيا عسكرية** يتدرب أعضاؤها على أحدث الأسلحة ويحملونها معهم باستمرار ويستعملونها ضد المواطن بلا هوادة وبدون أي مسوغ أو سند قانوني، سواء كان ذلك سراً أم في العلن. المهم أن يكون طبقاً لما جاء في "القانون الثوري" أو "تعميم رقم (١) " أو "التعميمات المستديمة " للقذافي.
- **وحزباً حاكماً** لا يأتمر إلا بأوامر قائده، وليس عليه أية التزامات قانونية أو دستورية نحو أعضائه، أو نحو بقية أفراد الشعب، أو مؤسسات المجتمع والدولة.
- **وجهاز تجسس** على المواطن مهما كانت صفته الاعتبارية، وبأية وسيلة متاحة، وبدون حدود، فلا حرمة لبيت أو مسجد أو مكتب أو غرفة نوم أو حساب مصرفي.
- **وجهازاً بوليسياً** يعتقل ويستجوب ويحقق مع أي مواطن، ويستنطق

١٢٠ راجع مقال "دور اللجان الثورية" المنشور بعدد مجلة "**الإنقاذ**" الخاص بحقوق الإنسان في ليبيا (عدد ٢٧، سبتمبر ١٩٩١).

ويعــذب من أجل الاعتــراف المزور، ويقتل الأبريــاء في المعتقل السـري، ولا رادع قانونياً أو إدارياً يردعه، بل يحل محل القضاء فيحاكـم المواطن ثورياً في السـر أو العلن، ويصدر الأحكام بدون توفيـر أدنى الضمانـات والإجراءات القانونية، ثم ينفذ أشـد أنواع العقوبة حسب رغبات القذافي.

- **وجهازاً لحراسة** القذافي الشـخصية والدفاع عنـه والموت دونه. ولتحقيـق ذلك الهدف له أن يعتقل أو يحتجز أو يوقف أو يقتل من يشاء، وكيف يشـاء، ولمجرد الشبهة والشك، وبدون أي إجراءات تحّر أو تبيّن أو تحقّق.

ولا نشـك في أن المقتطفات التالية من تقرير **منظمة العفو الدولية** بشـأن المسـجونين السياسيين في ليبيا ٢٦ أكتوبر١٩٨٧، بعنوان "**موجز دواعي قلق منظمة العفو الدولية بشأن السجناء السياسيين في الجماهيرية الليبية**"، تلقي الضوء على أحد الجوانب الخطيرة من الدور الذي قامت به اللجان الثورية:

"إن قيـام اللجان الثورية كانت له ولا تزال دلالات خطيرة بوجه عام فيما يتعلق باحتجاز السجناء وأساليب معاملتهم. لقد شكّلت هذه اللجان لتقوم بدور طليعـي في تطبيق ثورة الفاتح. وتتمثل إحدى المهام المحددة لهذه اللجان في مطاردة المعارضين السياسـيين وتصفيتهم تصفية جسدية بهدف تطبيق السياسـة الرسمية التي كانت قد تبنتها السلطات الليبية ولا تزال منذ عام ١٩٨٠."

"ولا يقتصر تطبيق هذه السياسـة على المعارضين السياسيين الموجودين فـي الخارج. بل تطبق بالمثل على المعارضين داخل ليبيا، مما يعرضهم للاعتقـال التعسـفي والمحاكمـات والإعدامات الفوريـة، إن لم يكن الاغتيالات السافرة."

"إن اللجـان الثورية تتألف من أفـراد تكون **هوياتهم طـيّ الكتمان في أغلب الأحيان تمارس نشـاطها دون الخضـوع لأي رقابة قضائية، أو إطار عمل قانوني اعتيادي.**"

"وحسب تصريح للعقيد القذافي[١٢١] في الأول من أيلول/ سبتمبر عام١٩٨٥م قال **إن هذه اللجان تتمتع بشرعية ثورية خاصة بها. فقانونها هو القانون الثوري الذي لا يقرّ إلا لغة الثورة.** "

ومن **المشاهد**[١٢٢] التي ستظل عالقة ومحفورة في ذاكرة الليبيين بشأن الجرائم والفظائع التي ارتكبتها عصابات اللجان الثورية على ملأ من الناس وفي الساحات العامة:

- قيام عناصر من هذه اللجان يوم ٧ إبريل١٩٧٧بإعدام ثلاثة مواطنين معارضين للنظام هم: **عمر علي دبوب، ومحمد الطيب بن سعود، وعمر الصادق الورفلي**، ومواطن مصري **(أحمد فؤاد فتح الله)** بساحتي الكاتدرائية والميناء بمدينة بنغازي، وإبقاء جثث هؤلاء الشهداء معلقة على أعواد المشانق قرابة ست ساعات.
- قيام عناصر من هذه اللجان عصر يوم الجمعة الموافق **٢١ نوفمبر ١٩٨٠** بالهجوم على مسجد القصر بمدينة طرابلس، والاعتداء على **إمامه الشيخ محمد البشتي**، وعدد من مريديه (كان من بينهم لطفي إمقيق، وناجي مصباح، الطالبان بكليتي الصيدلة والهندسة بجامعة طرابلس) وتعريضهم للضرب المبرح، ومن ثم اعتقالهم تعسفياً وتعريضهم لأبشع أنواع التعذيب وفيما بعد قتلهم، إما سراً وإما في الساحات العامة.[١٢٣]
- قيام عناصر من هذه اللجان يوم ٧ إبريل١٩٨٣ بشنق **أربعة مدرسين فلسطينيين هم: نمر خالد خميس، وناصر محمد سريس، وعلي أحمد عوض الله، وبديع حسن بدر،** في ساحات المدارس التي

---

١٢١ نقلت المنظمة هذا التصريح عن تقرير لوكالة "**رويتر**" مؤرخ في ١٩٨٥/٩/١٠.

١٢٢ الملحق رقم (٢) بعض مشاهد الإعدام في الساحات العامة.

١٢٣ أشارت منظمة العفو الدولية إلى هذه الواقعة في تقريرها السنوي الخاص بالفترة من مايو ١٩٨٠ إلى إبريل ١٩٨١. وقد أفاد التقرير أن عدد الأشخاص الذين جرى اعتقالهم خلال هذه العملية خمسة عشر شخصاً، وأنه يعتقد بأنه جرى إعدام خمسة منهم.

كانوا يدرسون بها بمدينة إجدابيا، وعلى مرأى من تلاميذهم.

- قيام عناصر أخرى مـن هذه اللجان في اليوم ذاته (**٧ إبريل ١٩٨٣**) بإعدام الطالب **محمد مهذب حفاف** شنقاً بساحة كلية الهندسة التي كان طالباً بها بجامعة طرابلس.
- قيـام عناصر من هذه اللجان يوم **١٦ إبريـل ١٩٨٤** بإعدام **الطالبين حافظ المدني الورفلي ورشـيد منصور كعبـار**، الأول بساحة كلية الزراعة، والثاني بساحة كلية الصيدلة بجامعة طرابلس.[١٢٤]
- قيام عناصر من اللجان الثورية يوم **٢١ إبريل ١٩٨٤** بإعدام الطالب **مصطفـى إرحومة النويري** رئيـس اتحاد طلبة ليبيا المنتخب طلابياً خلال العام الدراسي ٧٥ ـ ١٩٧٦، وقد جرت عملية الإعدام بساحة جامعة بنغازي.
- قيـام عناصر من اللجـان الثورية **إثر عملية معسـكر بـاب العزيزية** الجسـورة في **الثامن** من **مايو ١٩٨٤** بوضع أجداث الشهداء الذين سـقطوا فيها من فدائيي الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا (١٢شهيداً) في سـيارة قمامة، وعرض هـذه الأجداث في ميدان الشـهداء بمدينة طرابلس، ثم الإلقاء بها في أماكن مجهولة. (وهؤلاء الشهداء هم: **أحمـد ابراهيـم إحـواس، وخالـد علي يحـى، ويحى علـي يحى، وعبـد الناصـر عبـد اللـه الدحـرة، ومصطفـى الجالي أبـو غرارة، ومحمد ونيس الرعيض، وجمال محمود السباعي، ومحمد هاشم الحضيـري، وعبد اللـه ابراهيم الماطوني، وسـالم طاهـر الماني، ومجدي محمد الشويهدي، وسالم ابراهيم القلالي**).[١٢٥]

١٢٤ راجع ما ورد بشأن هذه الواقعة بمبحث "اللجان الثورية النسائية".

١٢٥ هـذا، إلى جانب عدد من الشـهداء الذيـن قامت هذه اللجان بإعدامهم سـراً داخل السجون، أو خارجها، في تلك الفترة. ومن هؤلاء الدكتور عمرو خليفة النامي وعبد اللطيف الماني.

- قيام عناصر من اللجان الثورية على امتداد شهر يونيو ١٩٨٤ بإجراء محاكمات ميدانية وإعدام عدد من رجالات الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا ومناصريها في بلدات ومدن طمزين ونالوت وطرابلس وبنغازي وجالو وطبرق وازواره. (وهؤلاء الشهداء هم: **محمد سعيد الشيباني، وساسي علي ساسي زكري، وأحمد علي سليمان، وعثمان علي زرتي، والصادق حامد الشويهدي، وعبد الباري عمر فنوش، والمهدي رجب لياس، وفرحات عمّار حلب**).[126]

- قيام عناصر من اللجان الثورية في الخامس من أغسطس ١٩٨٦ بإعدام **المهندس إسماعيل حسن السنوسي** في ساحة عامة ببلدة "ودان" بتهمة التعاون مع فدائيي معركة باب العزيزية في مايو ١٩٨٤.

- قيام عناصر من اللجان الثورية يوم **١٧ فبراير ١٩٨٧** بإعدام ستة من الطلاب (هم: **أحمد محمد علي الفلاح، وعلي عبد العزيز البرعصي، وعصام عبد القادر البدري، والمحجوب السنوسي محجوب، وسعد خليفة محمد الترهوني، وسامي عبد الله الزيداني**) بالمدينة الرياضية ببنغازي، فضلا عن إعدام ثلاثة عسكريين رمياً بالرصاص داخل مقر القوات الخاصة (وهم: **علي أحمد عبد الرازق العشيبي، ومنير محمد عبد الرزاق مناع، وصالح عبد النبي العبار**) لاتهامهم جميعا بالاشتراك في قتل عضو اللجان الثورية الإرهابي أحمد مصباح الورفلي خلال شهر يوليو عام ١٩٨٦.

- قيام عناصر من اللجان الثورية خلال الأعوام **١٩٩٥–١٩٩٦** بملاحقة وقتل عدد من الشباب الليبي من ذوي التوجه الإسلامي في شوارع بنغازي وضواحيها، وجرّ جثث عدد من هؤلاء الشهداء في سيارات مفتوحة على مرأى من سكان المدينة، ومن هؤلاء الشهداء،

١٢٦ هذا فضلاً عن اغتيال عدد من الشهداء خارج ليبيا ممن كانوا على صلة بفدائيي الجبهة، ومن هؤلاء صالح أبوزيد الشطيطي، وعطية صالح الفرطاس، وعبد المنعم الزاوي.

على سبيل المثال: **عمر عبد السلام الحاميّ، وعابد الغرياني**.

- قيام عناصر من اللجان الثورية على امتداد السنوات من **١٩٨٠ إلى ١٩٩٦** باغتيال ٣٥ مواطناً ليبياً في شتى مدن العالم، وأغلبهم لمجرد الاشتباه في معارضتهم للنظام،[١٢٧] وشروع هذه اللجان، من جهة أخرى، في التخطيط ومحاولة تنفيذ عمليات اغتيال لأكثر من عشرين مواطناً لمعارضتهم للنظام.[١٢٨]
- قيام عناصر من اللجان الثورية بخطف واغتيال الصحفي الليبي ضيف الغزال يوم ٢١ مايو ٢٠٠٥. حيث وجدت جثته يوم ٣ يونيو ٢٠٠٥ ملقاة على شاطئ قنفودة (غربي مدينة بنغازي) وبها طلق ناري في الرأس ومقطوعة أصابع اليدين ومبتورة الرجل اليسرى.
- قيام عناصر من اللجان الثورية مدعومة بالأجهزة الأمنية خلال يوم ١٧ فبراير ٢٠٠٦ وما تلاه بالتصدي لمظاهرات احتجاجية خرجت في شوارع مدينة بنغازي وإطلاق الرصاص العشوائي عليها مما أدى إلى وقوع عشرات القتلى والجرحى بين المتظاهرين.

ومن المشاهد التي سجلتها **تقارير منظمة العفو الدولية** بشأن جرائم القتل التي ارتكبتها اللجان الثورية في ليبيا ما ورد بنشرتها الدورية الصادرة في **يونيو ١٩٨٣** حول عملية تنفيذ الإعدام بحق طالب كلية الهندسة بجامعة طرابلس **الشهيد محمد مهذب حفاف** يوم **٧ إبريل ١٩٨٣** وكان نصه:

> "تم شنق السيد محمد مهذب حفاف في ليبيا الذي كان سجيناً منذ سنة ١٩٧٣، حيث حكم عليه بالسجن مدى الحياة لانتمائه لإحدى المنظمات. وقد أفاد شاهد عيان أن الشنق تم علنا أمام مبنى كلية الهندسة بجامعة

١٢٧ راجع الملحق رقم (٣) كشف بأسماء المواطنين الذين اغتالتهم اللجان الثورية خارج ليبيا.

١٢٨ راجع الملحق رقم (٤) كشف محاولات الاغتيال التي فشلت اللجان الثورية في تنفيذها خارج ليبيا.

طرابلـــس في ٧ إبريل ســـنة ١٩٨٣، وأنه اتضح مـــن الذهول وعلامات الاســـتغراب التي ظهـــرت على وجه الضحيـــة أنه لم يبلغ بقرار الشـــنق قبـــل إحضاره. وقد أنزله أفراد اللجنة الثورية من الســـيارة باللكم والركل والصـــراخ، وكانت الأيـــدي والعصي تنهال عليه حتى ســـالت الدماء من جســـمه ورأســـه بغزارة، ثم علق بحبل المشنقة بطريقة بدائية، وقد استمر أعضاء اللجنة في ضربه وتعلّق أحدهم برجليه متأرجحاً من حبل المشنقة، ثم تركت الجثة معلقة لمدة ساعات عارية تماماً من الملابس. وقد احتشد الطلبة لإلقاء نظرة على مصيـــر (أعداء الثورة)، كما قالت اللجنة. ويذكر أن اللجنة الثورية أعدمت حفاف المحكوم عليه بالســـجن مدى الحياة دون الرجوع إلى سلطة قضائية." [١٢٩]

هذا بالطبع ناهيك عن ســـائر جرائم القتل والإعدام وسفك الدماء وغيرها مـــن جرائم القمع والمداهمـــة والتعذيب التي نفذتها عناصـــر اللجان الثورية المدنية والأمنية والعســـكرية في الخفاء، داخل المعتقلات والســـجون، بحق مئات الليبيين من الرجال والنســـاء، مدنيين وعسكريين. [١٣٠] ولم تكن عناصر اللجان الثورية بعيدة عن تنفيذ مذبحة سجن بوسليم المروعة التي وقعت يوم ٢٩ يونيو ١٩٩٦ وذهب ضحيتها خلال ساعات قليلة ما لا يقل عن (١٢٠٠) معتقل سياســـي ليبي أعزل جرى قتلهم بإطلاق الرصاص عليهم بأوامر مباشرة من القذافي.

١٢٩ راجع ما ورد أيضاً بشأن هذه الواقعة بمبحث "اللجان الثورية النسائية".
١٣٠ راجع ما ورد في "**ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية**" للمؤلف.

وسائل تحكّم القذافي في اللجان الثورية

مع تنامي اعتماد القذافي على اللجان الثورية، وميله المتزايد لإعطاء هذه اللجان صلاحيات متعاظمة من أجل السيطرة على كافة الأوضاع في البلاد، [١٣١] حرص في الوقت ذاته **على إحكام سيطرته الخاصة والمباشرة على حركة هذه اللجان ونشاطاتها، وعلى ضمان ولائها وتبعيتها له،** وعدم تشكيلها أي تهديد لسلطته ونفوذه. وقد شملت **الأساليب** التي لجأ إليها القذافي لتحقيق هذه الغاية:

١. إحكام سيطرة **مكتب الاتصال باللجان الثورية** على هذه اللجان، مع ضمان الولاء المطلق من قبل عناصر هذا المكتب للقذافي شخصياً. (ظل المدعو محمد المجذوب القذافي مسؤولاً عن هذا المكتب منذ تأسيسه إلى حين وفاته في ١٥/٣/٢٠٠٧، وخلفه في رئاسة المكتب المدعو عمر إشكال القذافي).

٢. إبقاء الاتصال والتنسيق المباشر بين هذه اللجان في حدّه الأدنى والضروري والمحدود جداً، وبإذن مكتب الاتصال باللجان وعلمه

١٣١ رغم الصلاحيات الواسعة التي أعطاها القذافي لحركة اللجان الثورية والإمكانيات الهائلة التي وضعها تحت تصرفها، فقد ثبت له هشاشة تكوينها وبنيانها عقب الغارة الأمريكية على عدد من المواقع في ليبيا في منتصف شهر إبريل ١٩٨٦، عندما قام عدد كبير من عناصر مكتب الاتصال باللجان الثورية بحرق ملفاتهم الشخصية تحسبا لسقوط النظام، الأمر الذي أدى إلى اعتقال عشرات من عناصر حركة اللجان الثورية والتحقيق معهم.

المسبق.

٣. استحداث تعديل متواصل وسريع في صفوف ومراتب أعضاء هذه اللجان، مع عدم الإبقاء بشكل دائم وبارز في اللجان إلا على العناصر التي يثق في ولائها نحوه ولاءً مطلقاً.

٤. تكليف عناصر سرية من قبل القذافي لمراقبة تصرفات وسلوك أعضاء اللجان، وتقديم تقارير بذلك إليه مباشرة.

٥. عدم السماح لعناصر اللجان بحمل وحيازة الأسلحة في الأوقات المعتادة، أو تشكيل ميليشيات ثابتة.

٦. إذكاء الصراع والتنافس داخل القطاع السياسي (بين عناصر اللجان الثورية وبين عناصر اللجان الشعبية والأجهزة الإدارية) من أجل تحقيق سعي الجميع لاسترضاء القذافي.

٧. استخدام أسلوب "**التوريط**" لهذه العناصر في جرائم التعذيب والقتل والفساد المالي والأخلاقي بهدف استمرار السيطرة عليها وضمان ولائها له.

٨. استخدام القذافي أساليب "**الإهمال المتعمد والإبعاد والتشهير**" مع هذه العناصر لضمان خضوعها وتبعيتها له بشكل متواصل.

٩. تهديد القذافي العلني لهذه العناصر **وتخويفها من غضبة الشعب وردة فعله** تجاه الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها.[١٣٢]

---

١٣٢ ورد على لسان القذافي يوم ٢٠/٣/١٩٧٩ قوله: "لو يقع انقلاب عسكري الآن في البلاد.. اللجان الثورية هي المستهدفة من الانقلاب.. يجب أن تكون على أهبة الاستعداد دائماً لسحق كل من يقف أمام الثورة، كل من يقف أمام سلطة الشعب، هذه لا كلام فيها، لا بد من سحقه بأي طريقة". راجع جريدة "**الفجر الجديد**" ٢٢/٣/١٩٧٩. كما ورد على لسانه في مناسبة تالية يوم ١/٣/١٩٨١ قوله: "وإذا انتكست الثورة فسيتم التنكيل بحركة اللجان الثورية، وستذبح اللجان الثورية، وستصفى أجسادكم فرداً فرداً، لأنكم أنتم الموجودون في قفص الاتهام بالنسبة للقوى المعادية للحرية ولسلطة الشعب". راجع **السجل القومي**، المجلد الثاني عشر، ص ٨٢٩.

١٠. **الانتقـام مـن العناصـر الثورية** التي ترتكـب أي أفعال تنم عن عدم ولائها للقذافي أو مناهضتها للنظام. وقد وصل الانتقام في كثير من الأحيـان إلى حد التصفية والإعدام (من ذلك ما حدث للثورية زاهية محمـد علي الزربي، ولكل من ابراهيم بكّار، وعبد اللطيف بوكر، وعبد السلام الزادمة، وابراهيم البشاري).

١١. **الانتقام بشـكل علني وبالغ الوحشـية والقسـوة** لما قد تتعرّض له عناصـر اللجـان الثورية من اعتداء من قبل بعـض المواطنين (كما حدث فـي حالة مقتل عضو اللجان الثوريـة المدعو أحمد مصباح الورفلي، إذ قام النظام بإعدام تسعة من المواطنين علناً في ١٧ فبراير ١٩٨٧ انتقاماً للحادث).

١٢. **الانتقـاد العلنـي** مـن قبل القذافي لبعض تصرفـات عناصر اللجان الثوريـة، والتلويـح بتوقيع عقوبات على هـذه العناصر دون القيام بذلك فعلاً، أو حصر تلك العقوبات في عناصر هامشـية وغير ذات أهمية، وذلك بغرض امتصاص السـخط الشـعبي تجاه ممارسات اللجان وجرائمها.

منذ "انفراجات" مارس ١٩٨٨[١٣٣]

أمام الانهيارات والهزائم والانكسارات التي مُني بها النظام الانقلابي على الصعيدين الداخلي والخارجي منذ عام ١٩٨٦، وأمام الأصوات المتعالية التي تندد بالانتهاكات التي تتعرّض لها حقوق الإنسان الليبي، وبخاصة على لسان المنظمات والهيئات المهتمة بحقوق الإنسان، لم يجد القذافي بداً من **الاعتراف بعدد قليل من الأخطاء والتجاوزات والانتهاكات** التي وقعت تحت حكمه، وبخاصة بشأن حريات الإنسان الليبي وحقوقه. وقد جاءت تلك "**الاعترافات**" على لسان القذافي في عدد من خطبه وتصريحاته التي ألقاها منذ الثاني من مارس ١٩٨٨، وتواصلت بعد ذلك لعدة أشهر.

لم يقتصر القذافي في سيل تلك الخطب على الاعتراف بوقوع أخطاء وتجاوزات وانتهاكات وجرائم في نظامه "الجماهيري"، وبخاصة في مجال حقوق الإنسان الليبي، ولكنه تجاوز ذلك إلى تأكيد **مسؤولية بعض عناصر اللجان الثورية** عما وقع من اقترافات، كما لوّح القذافي بضرورة الاقتصاص من العناصر المتورطة فيها.

غير أنه على الرغم من هول وجسامة الجرائم التي ارتكبتها اللجان الثورية

١٣٣ للمزيد حول هذه الانفراجات وبواعثها وأهدافها راجع الباب السادس "في ظل الشرعية الثورية ـ منذ مارس ١٩٨٨" من كتاب "**ليبيا بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية**" للمؤلف.

حتى يومذاك،[١٣٤] ورغم الوعود التي أطلقها القذافي بشأن مساءلة مقترفي تلك الجرائم، فإن ما قام به النظام فعلاً في هذا المجال لم يتجاوز:

(١) ادعاء القذافي في أكثر من مناسبة بأن العناصر الثورية المتورطة في الانتهاكات السابقة قد جرت محاكمتها والاقتصاص منها، دون أي إشارة إلى أسماء هؤلاء المتورطين الذين جرت محاكمتهم أو الجرائم التي اقترفوها، ولا الأحكام التي صدرت بحقهم، ولا كيفية أو مكان تنفيذ تلك الأحكام:

"إن المحكمة الثورية حكمت في وقت سابق بالإعدام ونفّذته في مجموعة من الثوريين لأنهم أساءوا لرسالة اللجان الثورية وانحرفوا في المسلك، وتمت تصفيتهم حسب المنشور رقم (١)، فليس هناك حصانة لأحد إذا انحرف."[١٣٥]

(٢) الادعاء بإلغاء "**المحاكم الثورية الخاصة**" مع الإبقاء على "**المحكمة الثورية الدائمة**" وقصر دورها في المستقبل على محاكمة عناصر اللجان الثورية.

وليس ذلك فحسب، فعلى النقيض لتوقعات كثير من الدوائر أن يبرّ القذافي بوعوده، وأن يقوم بالمزيد من الخطوات في مجال محاسبة عناصر اللجان الثورية والاقتصاص منها، إذا بالقذافي يفاجئ الجميع بجملة من **الأقوال والتصريحات والخطوات والإجراءات في اتجاه دعم وتأييد وتعزيز وضع اللجان الثورية ودورها.**

أما على صعيد **الأقوال والتصريحات** فيمكن الإشارة إلى الأقوال التالية، المنسوبة إلى القذافي منذ مارس ١٩٨٨:

---

١٣٤ راجع ما ورد بمبحث "مهام اللجان الثورية"، وما ورد في "**ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية**" للمؤلف.

١٣٥ القذافي خلال ندوة مرئية في ٣/٥/١٩٨٨، "**الزحف الأخضر**" ٤/٥/١٩٨٨. وكان القذافي قد أورد ادعاء مماثلاً خلال خطابه الذي ألقاه في ٢٨/٣/١٩٨٨.

- في العاشر من أكتوبر ١٩٨٨، وأثناء لقائه بأعضاء ما يسمى بمحكمة الشعب وأعضاء مكتب الادعاء الشعبي، بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية لمحكمة الشعب في دور انعقادها الأول، قال القذافي وبالحرف الواحد:

"من هنا يجب الضرب بيد من حديد على من يعبث بالمصلحة العامة، وتلك كانت الفلسفة التي بنيت عليها المحاكم الثورية، وكانت في محلها وكانت رادعة."

ومضى القذافي مؤكداً:

"ونحن قد كافأنا كل أعضاء المحاكم الثورية، ومنحوا الأنواط لأنهم قاموا بواجب ثوري، ونحن **غير نادمين** أبداً على ما قامت به اللجان الثورية والمحاكم الثورية من ردع وزجر لأعداء الشعب."

واسترسل قائلاً:

"أنا أعرف أن المرحلة التي تكلمت عنها كانت فيها تجاوزات، **وهذه يذكرها الواحد بكل شجاعة أمام العالم**، فهي تجاوزات طبيعية لابد منها فلا جراحة بلا دم، ولا يمكن أن تحدث هذه العمليات الثورية بدون تجاوزات."

- في التاسع عشر من يناير من عام ١٩٩٠، وأثناء شرحه لجدول أعمال ما يسمى بالمؤتمرات الشعبية، قال القذافي وبالحرف الواحد:

"اللجان الثورية، إذا بتعملوا نظام فعلاً شعبي، راهي [فهي] **ضرورية، ضرورية**."

"اللجان الثورية مرحلة سابقة متاعت مداهمة وواحد وغيره... هادوم [هؤلاء] **يجب نعطوهم أوسمة**، اللي داهموا المرتشين ومن خرب البلاد في فترة سابقة اللي داهمتهم اللجان الشعبية واللجان الثورية، واللي

صفتهم واللـــي حاكمتهم هذا عمل ثوري، وكان لا بد منه، ولولاه راهي البلاد طينة. "

وبعد أن ينتهي القذافي من الحديث عن دور اللجان الثورية **في السابق** يتناول **دورها المستقبلي** قائلاً:

"لكن الآن لما ترسي سلطة الشعب بهذا الشكل **لا مفر من وجود اللجان الثوريـة**، اللجان الثورية مربوطة بالســلطة الشــعبية، وحكاية أن حاربوا اللجان الثورية وحلوها هذه (دعوة) امبريالية ودعوة رجعية والكلاب الضالة ومن منهم. . . "

"النغمة حكاية حلّوا اللجان الثورية. . . هذه يقولوا فيها الأمريكان، يقولوا فيهــا الرجعيين، يقولوا فيها اللي يبغوا الشــعب هذا يتحطم، واللي يبغوا يحكموا الشــعب، واللي بيديروا أحزاب ويحكموا الشعب، واللي يريدوا يســلبوا ثروة الشعب وطامعين في الشــعب هذا. **أما اللجان الثورية هذه هي ضمير الشعب، لا بد منها**. كل مؤتمر شعبي في وسطه لجنة ثورية حقيقية. . حقيقية".

- في خطابه الذي ألقاه يوم ٧ إبريل١٩٩١أثناء اجتماعه بالمشاركين في الملتقى الثاني للجان الثورية بالجامعات والمعاهد العليا قال القذافي وبالحرف الواحد:

"اللجــان الثورية مــن المثقفين الثوريين الذين لهم رؤيــا أكثر من الناس العاديين. . إن حركة اللجان الثورية هي التي ســتقود الجماهير إلى مواقع متقدمة وتصنع عصر الجماهير.

إن حركة اللجان الثورية ستبقى رغم أنف الجميع لأنها الحركة التاريخية التي ســتغير العالم وتصنع المستقبل وتقود الجماهير إلى السلطة الشعبية. إن اللجان الثورية من الآن فصاعداً ســتكون قوية تمارس الثورة الحقيقية، وعندمــا تكون على حق فلا يهم مــا يقوله بعض الناس أو ما يترتب على ذلك. "

- أما على مســتوى **القرارات والإجراءات** فلم يقتصر موقف القذافي إزاء اللجان الثورية على كلمات التبرير والتمجيد للممارســات التي ارتكبتها، وتقديم الأوسمة والأنواط لعناصرها، بل تجاوز ذلك إلى **ترفيعهـا وزيادة أعدادها داخل اللجنة الشـعبية العامة وأمانة مؤتمر الشـعب العام والأجهزة القضائية والأمنية، ومن هؤلاء على سبيل المثال:**

١. إبراهيم محمد إبراهيم البشاري
٢. علي ميلاد بوجازية المعداني
٣. محمد محمود حجازي
٤. علي مرسي الشاعري
٥. عز الدين الهنشيري
٦. معتوق محمد معتوق الورفلي
٧. محمد علي المصراتي
٨. عمّار المبروك إلطيِّف العجيلي
٩. عبد القادر محمد البغدادي
١٠. فوزية بشير شلابي
١١. نوري ضو الحميدي
١٢. أحمد إبراهيم منصور
١٣. رجب أبو دبوس
١٤. المهدي محمد امبيرش
١٥. أبو زيد دورده
١٦. امبارك الشامخ

١٧. عبد الله أمحمد السنوسي المقرحي

١٨. موسى كوسه

١٩. عبد السلام الزادمة

٢٠. مصطفى الزائدي

٢١. الطيب الصافي المنفي

٢٢. سعيد يوسف حفيانة

٢٣. عبد الرازق أبوبكر الصوصاع

٢٤. عبد الرحمن شلقم

كما يلاحظ أن اثنين من هؤلاء (**أبوزيد دوردة وامبارك الشامخ**) توليّا منصب أمين اللجنة الشعبية العامة (رئيس مجلس الوزراء).

ومن الأمور اللافتة للنظر في هذا الصدد إصرار القذافي على عدد من أعضاء اللجان الثورية الذين يمكن وصفهم **بالقتلة**، إذ إنهم من العناصر التي شاركت إما في محاكمة عدد من المواطنين الليبيين عبر المحاكم الميدانية والثورية، وإما في تنفيذ عمليات الإعدام بحق هؤلاء المواطنين في الميادين والساحات العامة، وتعيين هؤلاء **في مناصب تتعلق بالعدل والقضاء**، ومن هذا القبيل تعيين كل من **عز الدين الهنشيري ومحمد محمود حجازي ومحمد علي المصراتي** في منصب وزير العدل، وكذلك تعيين كل **من سعيد عريبي حفيانة** في منصب المحامي العام **وعبد الرازق أبوبكر الصوصاع** في منصب النائب العام، ثم رئيسا لمحكمة الشعب.

أهداف ثابتة ونهائية

بصـــرف النظر عن نوع المهام التي كلّف القذافي اللجان الثورية بتنفيذها على امتداد الســـنوات منذ تأسيســـها (كأدوات للبطش والإرهاب والدعاية والإفساد وتزييف إرادة الشعب الليبي) فإنه يمكن القول بأن هناك **هدفين ثابتين ونهائيين** ظلا حاضرين عند القذافي من وراء تأسيس هذه اللجان ودفاعه عنها ومحافظته عليها، يتمثلان في:

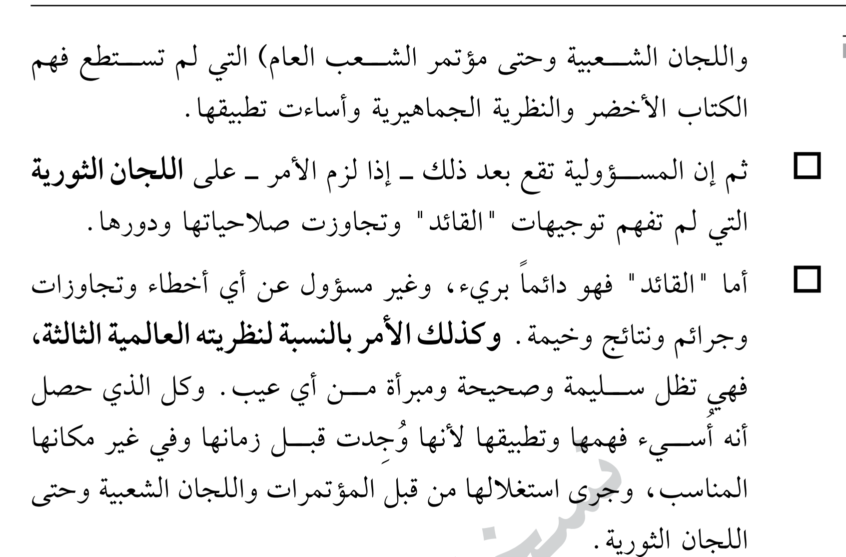
الأول: اســـتخدام هذه اللجان في الســـيطرة على **هياكل الســلطة الشـعبية المباشـرة** التي خطط وأزمع أن يستخدمها **كواجهة أولى** يلصق بها كامل المســـؤولية عن أي نتائج وخيمة تسفر عنها خياراته وسياساته التي فرضها على الشعب الليبي من خلال هذه الهياكل وباسمها منذ مارس١٩٧٧.

الثاني: اســـتخدام هذه اللجان **كواجهة إضافية وكحزام أمان ثان له** للتنصّل من أي مســـؤولية عن هذه الاختيارات والسياسات وعواقبها الوخيمة التي يمكن أن تسفر عنها. ويتضح ذلك جلياً للمتابع لخطب القذافي وأقواله كلما واجه نظامه أزمة مـــن الأزمات، وكلما ظهرت النتائج الوخيمة لسياساته واختياراته.

☐ **فالمســؤولية** عن هذه النتائج الوخيمة تقع **ابتداء** على الهياكل الشعبية (المتمثلة في المؤتمرات الشعبية والروابط الشعبية والاتحادات المهنية

واللجان الشــعبية وحتى مؤتمر الشــعب العام) التي لم تســتطع فهم الكتاب الأخضر والنظرية الجماهيرية وأساءت تطبيقها.

- ثم إن المســؤولية تقع بعد ذلك ـ إذا لزم الأمر ـ على **اللجان الثورية** التي لم تفهم توجيهات "القائد" وتجاوزت صلاحياتها ودورها.



- أما "القائد" فهو دائماً بريء، وغير مسؤول عن أي أخطاء وتجاوزات وجرائم ونتائج وخيمة. **وكذلك الأمر بالنسبة لنظريته العالمية الثالثة،** فهي تظل ســليمة وصحيحة ومبرأة مــن أي عيب. وكل الذي حصل أنه أُســيء فهمها وتطبيقها لأنها وُجِدت قبــل زمانها وفي غير مكانها المناسب، وجرى استغلالها من قبل المؤتمرات واللجان الشعبية وحتى اللجان الثورية.

ومن **الأمثلـة** الصارخة على محاولة القذافي التنصل من المســؤولية عما يحدث في جماهيريته الســعيدة، وتحميل ذلك للشــعب الليبي و"مؤتمراته الشــعبية"، ما ورد على لســانه في **الذكرى العاشـرة** لقيــام الجماهيرية (٢ مــارس١٩٨٧) حول ما أخذ يظهــر واضحاً من تردّي الأوضــاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في البلاد، حيث قال وبالحرف الواحد:[١٣٦]

> "نســتطيع أن نقول الآن، إنه قد مضت عشر سنوات من ممارسة الشعب للســلطة بدون وساطة ولا نيابة... وأريد أن أقول إن ما حصل في العشر سنوات الماضية هو مســؤوليتكم، **وما قد يترتب عليهـا في المستقبل،** هذه الســنوات العشــر، **هو أيضاً من مسـؤوليتكم ومن تدبيركم ومن تخطيطكـم أنتـم المؤتمـرات الشـعبية،** باعتبار الذيــن أمامي هم أمناء المؤتمرات الشــعبية وأمناء اللجان الشعبية، فأنتم المؤتمرات الشعبية التي ينضوي تحت ألويتها كل الشعب الليبي، **فهذه المؤتمرات وهذه اللجان هي المســؤولة عن ممارسة الســلطة السياســية والاقتصادية والإدارية وحتى الفاعلية العسكرية.**"[١٣٧]

١٣٦ **السجل القومي** المجلد الثامن عشر ١٩٨٦/١٩٨٧، ص ٤٥٨ ـ٤٥٩.

١٣٧ يلاحــظ أن القذافي ظل يحتفظ بمنصب القائد الأعلى للقوات المســلحة الليبية، كما =

كما يضيف **القذافي** في الخطاب ذاته:

"والشـعب هو الذي تعهّد منذ عشر سنوات في هذا المكان بأن يدافع عن الحرية في أي مكان من العالم. وينبغي أن يكون واضحاً أن **الإيجابيات والسلبيات التي ربما حصلت في العشر سنوات الماضية، والتي تحصل ترتيباً عليها في المستقبل، لا تسأل عنها إلا الجماهير. المسؤولة عنها المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، وليس هناك أي جهة يمكن أن نتجه إليها بالشكر أو باللوم خارج المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، وأن أي إنسان يبحث عن جهة خارج المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هو جاهل وساذج وغبي، وهو أمّي من الناحية السياسية.**"

ثم يضيف أيضاً:

"هناك أشياء كان بودّي أن أعملها بنفسي، ولكن خلال العشر سنوات الماضية **لم تكن لدي الصلاحية السياسية والإدارية** لكي أصدر قانوناً أو قراراً،[١٣٨] **حتى أنا** لا أستطيع **أحياناً** أن أنفذ شيئاً لأنه يحتاج إلى إقرار أو قانون، وهذا من صلاحية الشعب."

ثم يضيف ادعاء أبلغ في السخف والغرابة إذ يقول:

"... **ولكن لا يمكن أن يكتب عني التاريخ أنني فرضت على شعبي شكلاً من أشكال الحكم، أو قالباً معيناً حشرت فيه الشعب الليبي..**
وأنا قلت لكم إنني أعترف أنني ما قمت بالثورة لأن عندي تصورات معينة نريد أن نفرضها على الليبيين،[١٣٩] وما عندي **حزب** عنده **برنامج** ومكّنته

= يلاحَظ أن هذا الخطاب جرى في أعقاب تعرض "الجماهيرية" للغارة لأمريكية في ١٥ إبريل ١٩٨٦.

١٣٨ يتضح من فصل "مضمون وثيقة قيام سلطة الشعب" من كتاب "**ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية**" للمؤلف؛ كيف أن القذافي أصدر، بصفته قائداً أعلى للقوات المسلحة، القانون (١) لسنة ١٩٩١ بتاريخ ١٣/ ١١/ ١٩٩١.

١٣٩ ماذا عن شعار "الحرية والاشتراكية والوحدة؟" وماذا عن الثورة الشعبية؟ وماذا عن الكتاب الأخضر؟

مـــن أن يفرض هذا البرنامج[١٤٠] على الليبيين، وما عندي أيديولوجية حركة عقائديـــة تريد أن تفـــرض أيديولوجيتها على الشـــعب الليبي.[١٤١] **إني لم أفرض عليكم الجماهيرية ولا الكتاب الأخضر.**"

من الأمثلة الأخرى على سعي القذافي للتنصّل والهروب من المسؤولية عما وصلت إليه الأوضاع من تدهور في جماهيريته؛ ما ورد على لســـانه في خطابـــه الذي ألقاه يـــوم ٧ أكتوبر ١٩٨٩ كما يتضح بجـــلاء من المقتطفات التالية:

"كل المسؤولية هي مسؤولية الليبيين..."

"أما بالنســـبة لي فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن أعترف بأنني حكمت هذه البلاد في يوم من الأيام إطلاقاً."

"وما دام الشعب هو الذي بيده السلطة فهو إذا المسؤول عن الفساد."

"أنا أعتبر أن هناك فساداً قمتم به. وأنكم الشعب بكامله قد انحرف."

"وبالتالي لا تحملوني مسؤولية أنني حكمت أي يوم في ليبيا... السنوات الأولى كانت سنوات تأكيد للثورة."

"وعليه ما دامت الســـلطة في يدكم فأنتم المسؤولون عنها، وأنا لا ينبغي نحكم، ولا حكمت في الماضي."

"وهـــذا فســـاد لا أقبله ولا تربطنـــي بكم أية علاقة لا مـــن بعيد ولا من قريب."

"وإن كان هناك فســـاد أو تخريب فهو منكم أنتم وبينكم، بين المؤتمرات الشـــعبية واللجان الشعبية التي لست مسؤولاً عنها، وإنما أنتم المسؤولون عنها."

"نحن لا نحكم، ولو أننا نحكم لكانت البلاد الآن جنة."

---

١٤٠ ماذا عن اللجان والقوى الثورية والبرنامج الثوري؟!

١٤١ مرة أخرى، ماذا عن فرض تطبيق مقولات كتابه الأخضر على الشعب الليبي؟!

"والآن أنــا غير راض عن تصرفاتكم كلهــا التي تعملونها بين المؤتمرات واللجــان، مثل عدم رضائي عن الحكومة الملكية التي كانت تحكم، وقد قمت عليها بثورة."[١٤٢]

ومن **الأمثلة الصارخة** على تهرّب القذافي من المســؤولية عما يقع في جماهيريته بعلمه وبأوامره من جرائم وانتهاكات، وتحميل ذلك للشعب الليبي من جهة، وللجان الثورية من جهة أخرى، موقفه من **التصفيات الجسـدية** التــي قامت بها عناصر النظام لعدد من الليبيين في الخارج خلال المدة من إبريل إلى يونيو ١٩٨٠، وذهب ضحيتها عشرة مواطنين ليبيين.

فمـن المعـروف أن هـذه الاغتيـالات تمـت بنـاء علـى تحريـض علني ومتواصل وسافر من القذافي:

"المطلوب هو سحق أعداء الثورة في الداخل والخارج."[١٤٣]

"مــن يريد أن يتحدى الثــورة، إذا كان في الداخل هــذا أمر مفروغ منه ســنداهم هذا الموقع وندمره حتى ولو كان مسجداً، وإذا كان في الخارج علينا أن ننتقل إليه في الخارج وننفذ فيه حكم الإعدام، عليكم أنتم اللجان الثوريــة أن تنفذوا هــذا الحكم فيه حتى ولو ذهب إلى القطب الشــمالي والجنوبي."[١٤٤]

"**نعـدم حتـى الأبرياء** أحياناً بقصد إرهــاب الجاني الحقيقي الذي قد لا يكون معروفاً في تلك اللحظة."[١٤٥]

وعلى الرغم من هذا **التحريض الصريح والمتكرر** للقذافي على سحق وقتل وســفك دماء معارضيه؛ نجده لا يتردد في التنصل من المســؤولية عن عمليــات الاغتيال التي وقعت في تلك الفترة عندمــا ثارت ثائرة الرأي العام

١٤٢ **السجل القومي** المجلد الحادي والعشرين، ١٩٨٩/ ١٩٩٠، ص ١٨٣ ـ ٢٤٤.
١٤٣ من خطاب للقذافي يوم ١٣/ ٥/ ١٩٧٦.
١٤٤ من خطاب للقذافي يوم ٨/ ٣/ ١٩٧٩.
١٤٥ من خطاب للقذافي يوم ٩/ ٤/ ١٩٧٩.

الأوروبـــي والعالمي وجمعيات حقوق الإنســـان احتجاجاً على تلك الجرائم. وإذا به يردد في أكثر من مناسبة:

"إنني لا أســـتطيع أن أتحكّم في انتقام اللجـــان الثورية. . .عندها عقيدة وهي تعتقد أن قوى الاســـتغلال والديكتاتوريـــة في العالم يجب أن تنتهي جسدياً." [١٤٦]

"أنا لم أُرســـل أناســـاً لقتل أي أحد في الخارج، إنها مبادرة من الشـــعب الليبي واللجان الثورية كما قلت." [١٤٧]

"أدليت بتصريح أُســـيء فهمه في العالم. . . قلت إنه يتوجب على هؤلاء الناس أن يعودوا وإلا فإن تصفيتهم ستتحقق في كل مكان. . . إنني لم أقل عـــودوا وإلا صفيناكم، لقد عنيت أنه في حالة عدم عودتهم فإن تصفيتهم حاصلة لا محالة، وليس أمامهم مفر." [١٤٨]

"فيمـــا يخص اللجـــان الثورية، ومشـــكل التصفيـــة للفاريـــن بالخارج فهو صحيـــح. . فإنني تدخلت شـــخصياً لدى اللجان **لكـي توقف هذه العمليات**." [١٤٩]

وحين يُســـأل القذافي فـــي مقابلة صحفية يـــوم **١٨/ ١٢/ ١٩٨٠** عن: "ليبيين قتلوا ليبيين في بريطانيا؟" يجيب قائلاً:

"هذا موضوع يخصّ اللجان الثورية." [١٥٠]

وسُئل في مقابلة صحفية ثانية بتاريخ **٢/ ١٢/ ١٩٨١**:

"إطلاق النار على المعارضين للنظام الليبي، ما موقفكم تجاه ذلك؟"

---

١٤٦ من خطاب للقذافي يوم ٧/٦/ ١٩٨٠.
١٤٧ من خطاب القذافي يوم ٢٤/٦/ ١٩٨٠.
١٤٨ من خطاب القذافي يوم ٢٦/ ١٠/ ١٩٨٠.
١٤٩ من الخطاب نفسه.
١٥٠ "**السجل القومي**"، المجلد الثاني عشر، ص ٥٧٩.

ويجيب القذافي:

"هــذا عمل قامت به اللجان الثورية على مســؤوليتها.. واللجان الثورية أعلنت للعالم مسســؤوليتها عن هذا الإجراء.. أناس يُقتلون.. ونحن لا نعلم إلا من خلال وكالات الأنباء.. وأنا لا أستطيع أن أضبط عمل اللجان في الخارج.. ولا أعرف حتى أسماء الذين قاموا بهذا العمل."[١٥١]

والأمثلــة في هذا الصدد كثيرة وكثيــرة. فقد لجأ القذافي إلى التنصّل والهــروب من اللجان الثورية ومن ممارســاتها كلما واجــه نظامه أزمة من الأزمات على الصعيدين الداخلي أو الخارجي.

حدث ذلك عام **١٩٨٨** قبيل وبعــد ما عُرِف **بانفراجات مارس ١٩٨٨**، حتــى تصّور بعضهم أن القذافي مقدم على حلّ "**اللجان الثورية**" والتخلص منها.[١٥٢] وهو ما لم يحدث بالطبع. وقد تكرر الأمر مرة أخرى خلال الخطب التي ألقاها القذافي منذ عام **٢٠٠٣**. من ذلك ما ورد على لســانه في خطابه الذي ألقاه يوم **١٣/٦/٢٠٠٣** إذ جاء فيه:

"يعني حتى الناس الذين يعتقــدون أنهم ثوريون كانوا مزيفين من أعضاء مجلــس قيادة الثورة الذين كانوا معــي. الذين كانوا معي كانــوا ضباطاً أحراراً وأصبحوا خونــة، إلى [كذا] **اللجان الثورية والثوريين الذين خدعونا ولم يكونوا ثوريين.**"

مــن ذلك أيضا ما ورد على لســان القذافي في خطابــه الذي ألقاه يوم **٥/ ١/ ٢٠٠٤** أمام أعضاء اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام:

---

١٥١ المصدر نفسه، ص ١٢٣٢.

١٥٢ راجع ما ورد بصحيفة "**الشـرق الأوسط**" (٣١/٨/١٩٨٨) حول خطاب القذافي في الملتقى الحادي عشــر للجان الثورية أغســطس ١٩٨٨، وقد ذكر القذافي في خطابه المذكور "أن هناك أناس اندســوا وســط اللجان الثورية، وهم ليسوا منها، وإن بعض هؤلاء قد تمت تصفيتهم بعد اكتشاف انحرافهم".

"أناس منذ سنين في اللجان الثورية، وهم ليسوا ثوريين، أخذوا السلاح وداهموا البيوت واعتدوا على أعراض الناس وعلى أموالهم، ووصلت إلى درجة أن واحداً قتل ليبيّاً في الخارج وجاء وسكن في بيته... وآخرون لصوص اندسّوا في وسط الحركة الثورية وحقّقوا مصالح خاصة بهم وقاموا بفعل ثأري أحياناً ضد واحد ليبي آخر يكرهونه."



من هرطقات القذافي

لقـــد تحدث القذافي طويلاً وكثيراً عـــن اللجان الثورية، كما أطنب في إزجاء عبـــارات المديح لها ولدورها، وعقيدتها. ويهمنا أن نتوقف عند بعض أقوال القذافي بشأن هذه اللجان لأهميتها ودلالتها الخاصة:

"نحن على رأس هذه اللجان الثورية، هذه اللجان الثورية ســتكون لجاناً عقائدية.. "[١٥٣]

القذافي في ١٩/ ١٢/ ١٩٧٨

"اللجان الثورية مثل أبوبكــر الصديق. عضو اللجنة الثورية مثل أبوبكر الصديـــق.. إذا كنت مؤمنا بالثورة كل ما تطرحه الثورة تموت وراءه بدون مناقشة. "[١٥٤]

القذافي في ٤/ ١/ ١٩٧٩

"نحـــن القوى الثورية التي تعرف ما الذي ســيحدث في الغد وتتنبأ به لأن القوى الثورية هي نبي الجماهير.. قوى الثورة هي نبي الجماهير... اللجان الثوريـــة في الجماهيرية هي طليعة الزحـــف الأخضر في العالم كله، وهي تشـــكل حركة عالمية جديدة.. وطليعة الشـــعب الليبي التي تحرضه على الثورة، وتحرضه على الهجوم وعلى السلطة، فهي اللجان الثورية. "[١٥٥]

القذافي في ٨/ ٣/ ١٩٧٩

---

١٥٣ **السجل القومي**، المجلد العاشر.

١٥٤ المصدر نفسه.

١٥٥ المصدر نفسه.

"والقوى الثورية هي دليل الأمة. .الأغلبية الساحقة دائما ليست فاهمة. . اللجان الثورية هي التي تفهم."

"والقوى الثورية أنتم الذين ترشــدون الجماهير إلى دينها ودنياها. . يعني أنتم العقل المفكر لها."[١٥٦] .

القذافي في ٢٠/ ٣/ ١٩٧٩

"اللجان الثورية هي نبي الأرض، تبشّــر بانعتــاق حقيقي. . . هناك نبي مرسل من الله، وهناك قوة صاحبة دعوة تتنبأ بصورة المستقبل. . إذا هي في **منزلة النبوّة.. في مستواها**."[١٥٧]

القذافي في ١/ ٩/ ١٩٨٠

"ملائكة البشر هم الثوريون، ولما تكون ثوري معناها أنت صفوة الناس، وليــس عندك أي مــرض اجتماعي ولا سياســي. . وكل لجنة ثورية هي معمر، هي عبد السلام، هي الخويلدي، هي أبوبكر. . اللجنة الثورية هي معمر. . أو أي واحد من قيادة الثورة."[١٥٨]

القذافي في ٣/ ٣/ ١٩٨١

"اللجان الثورية هي نبي عصر الجماهير."[١٥٩]

القذافي في ١٠/ ٢/ ١٩٨٢

"إن أعضاء اللجان الثورية هم دعاة وأنبياء الثورة وفقهاؤها." [١٦٠]

القذافي في إبريل ١٩٨٥

كما جاء في "**المحاضرة**" التي ألقاها القذافي بمناسبة افتتاح "**المثابة الأم**" بمدينة بنغازي يوم ٧/ ٧/ ١٩٩٠ ما نصّه:

١٥٦ المصدر نفسه.
١٥٧ **السجل القومي**، المجلد الثاني عشر.
١٥٨ المصدر نفســه. يقصد: عبد السلام جلود، والخويلدي الحميدي، و أبو بكر يونس، وهم من أعضاء مجلس الانقلاب الاثني عشــر، وتم جميعاً تهميشــهم وإنهاء دورهم السياسي.
١٥٩ "**الطالب**" ١٤/ ٢/ ١٩٨٢.
١٦٠ "**الجماهيرية**" ٢٦/ ٤/ ١٩٨٥.

"والعالم كله يمر حاليا **بتخبّط كبير**[١٦١] في وضعه السياسي والاقتصادي. **ونحن فقط** نعرف سبب هذا التخبط الذي يجري في العالم وما هي نهايته ومن أين أتى؟.. والشيء الذي يجعلهم لا يدركون ما نحن نفهمه هو أن **ميلاد الجماهيرية وميلاد حركة اللجان الثورية وظهور الكتاب الأخضر جاء في فترة مبكرة إلى حدّ ما بالنسبة لهذه التحولات.**"

"ولو أن الكتاب الأخضر صدر هذه السنة [أي في عام ١٩٩٠، وليس في عام ١٩٧٦] **أو أن حركة اللجان الثورية انبثقت هذه السنة**، أو أن النظام الجماهيري أُقيم في هذه السنة فقط وقامت المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، لشخصت إليه الأبصار في جميع أنحاء العالم واعتبروه هو الحل، ذلك أن العالم كله، الذي هو الآن واقع في فوضى سياسية واقتصادية، ينتظر **ميلاد شيء جديد**. غير أن الشيء الجديد المنتظر ولادته للأسف **أنه وُلِد قبل الفترة التي قدرها العالم لولادته.**"

"وبالتالي **فإنه تواجهنا صعوبة في إقناع العالم** بأن الشيء المنتظر ولادته هو الذي وُلِد في الكتاب الأخضر ومع النظام الجماهيري ومع المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية **ومع حركة اللجان الثورية.**"[١٦٢]

ثم يمضي قائلاً في المناسبة ذاتها:

"ولو أن **حركة اللجان الثورية** انبثقت الآن وفي هذا الوقت لكانت **بلسماً لكل الشعوب** تتجه نحوها وتقول: يا سلام لقد انبثقت حركة لا تريد الوصول إلى السلطة... لكن للأسف أن **حركة اللجان الثورية** وُلِدت منذ كم سنة مضت ومن الصعب الانتباه إليها الآن.. وهكذا **لو وُلِدت حركة اللجان الثورية** اليوم لكانت مفيدة جداً، ولكنها وُلدت بالأمس، ومن ثم فإنه **من الصعب أن نقول لهم هاهو المنقذ.**"

ويبلغ القذافي ذروة هرطقته فيقول أيضاً:

١٦١ الإشارة هنا إلى ما كان يجري في الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية منذ عام ١٩٨٩من تفكك وانهيار.

١٦٢ **السجل القومي**، المجلد الحادي والعشرون، ص ١١٥٥ – ١١٨٤ .

" **والأنبياء** لأنهم ولدوا قبل موعد الرسالة، وعاشوا مع الناس قبل الرسالة فمن الصعب الانتباه إليهم، حيث قال لهم الناس إذا كنت نبياً وُلدت معنا منذ خمسين عاماً[١٦٣] أو ستين عاماً أو أربعين عاماً فمن الصعب أن نعود إلى الوراء ٤٠ عامــاً ونقول لدينا نبي، وأنك أنت الذي كنت معنا ـ نبي. . . وهكذا **حركة اللجان الثورية**، التي وُلِدت من كم ســنة، على الرغم من أنهـــا **المنقــذ**، لكن من الصعب تصديق هذا الآن، ويقول الناس أنتم معنا من قبل وكيف لا تخبروننا **بأنكم المنقذ**؟ "

" ولو وُلِدت **حركة اللجــان الثورية** اليوم لكانت **منقذاً**، ولجعلت الناس تتجه إليها فوراً وتترك الأحزاب. ولكنها وُلدت من كم سنة فمن الصعب أن الناس يقعدون ويراجعون فيها مثلما قلنا لو كان النبي وُلد الآن. . . "

ثم يواصل القذافي هرطقته وزندقته وكفره قائلاً:

" وكذلك **حركة اللجان الثورية** التي وُلدت منذ ســنوات جاءت لتقول: أنا البلســم وأنا الشــفاء، وأنا الحل لتعدد الأحزاب، وأن الحل هو إلغاء النظرية الحزبية والبرلمانية وإقامة الســلطة الشــعبية. ومن الصعب [على النـــاس] أن يقولوا أن هذا هو النبي باعتبار **حركة اللجان الثورية** هي نبي هذا العصر عصــر الجماهير، وهي بالفعل **النبي**، **نبـي عصر الجماهير هــو حركــة اللجان الثورية**. لكن من الصعــب أن يصدقوها. . . كذلك كان من الصعوبة أن يصدق الناس أي نبي لأنه مولود من عشرات السنين، وليس مع الناس ثم يقول لهم " أنا نبي " **كذلك الحال مع اللجان الثورية** يقولون: أنتم **حركة اللجان الثورية** لكم كم عام ونحن نسمع عنكم أنكم إرهابيون فكيف نصدق أنكم أنتم المنقذ. "[١٦٤]

---

١٦٣ كان معمر القذافي، حين ألقى بهذه الترهات، نحو خمســين عاماً، وكأنه كان يتحدث عن نفسه.

١٦٤ ممــا يجــدر التنبيه إليه أن هذه الأقوال الصادرة عن القذافــي في تمجيد حركة اللجان الثوريــة جاءت بعد اعترافاته منذ مارس ١٩٨٨ بشــأن الانتهــاكات والتجاوزات التي اقترفتها هذه اللجان منذ الإعلان عن تأسيسها عام ١٩٧٦.

وقد تضمنــت الكلمة التي ألقاهــا القذافي يوم **٢٦ أكتوبــر ١٩٩٠** في الملتقى الثالث عشــر لحركة اللجان الثورية عــدداً من الفقرات في تمجيد تلك الحركة ودورها، من ذلك:

"أنا أتكلــم الآن في **حركة اللجــان الثورية التي لها المســتقبل، والتي ســتغير العالم**، والتي ستبشــر بالنظرية الجماهيرية التي هي مصير العالم كلــه، لأن العالم الآن يتحول إلى تلبية نداء حركة اللجان الثورية، فمهما كابروا فســيجدون أنفســهم أمام طريق مسدود **ليس له من حل إلا النظام الجماهيري وحركة اللجان الثورية**."

"كما أكدت لكم من قبل إن **المســتقبل لحركة اللجــان الثورية**... إن **حركة اللجان لا يمكن أن تســقط** لأنها حركة شــعبية جماهيرية منحازة للجماهيــر.. ولكن **تبقى حركة اللجان الثورية إلى الأبد**، وتنتشــر في العالــم ولأنها جديــدة ومنعطف تاريخي في تاريخ البشــرية وفي كفاحها السياسي"[١٦٥]

كمــا ردّد القذافي بعض هذه الأقاويل والادعــاءات خلال لقائه باللجان الثورية بمدينة **سرت** في الذكرى الرابعة عشرة لإعلان سلطة الشعب المزعومة المصادفة **للثاني من مارس ١٩٩١**، من ذلك قوله:

"...إذاً النظام العالمي الجديد هو النظام الجماهيري... وكل ما يجري الآن في العالم يؤكــد النظرية الجماهيرية **وفي مصلحــة اللجان الثورية** ويعطي الأمل بأن هذه الحركة مهما كانت معزولة وبعيدة وبســيطة أو حتى صغيرة في بلد مثل ليبيا أو إفريقيا، بلد متخلف أو أميّ، **فالمســتقبل في مصلحة هذه الحركة وسواء انتشرت أو لم تنتشر**."

"...**أمــا اللجــان الثورية** فهي الوحيدة فقط فــي التاريخ التي تعمل من أجل توعية الجماهير."[١٦٦]

١٦٥ **السجل القومي**، المجلد الثاني والعشرون ١٩٩٠/١٩٩١، ص ٤٨٩ ـ ٥٥١.
١٦٦ المصدر نفسه، ص ٩٤٥ ـ ٩٧٨.

كما تضمنت "المحاضرة" التـي ألقاها القذافي في الملتقى الثاني للجان الثورية بالجامعات والمعاهد العليا بطرابلس يوم **٣٠ مارس ١٩٩١** جملة من الادعاءات بشأن اللجان الثورية من ذلك:

"نحن نعترف بأن **اللجان الثورية** تشوهت صورتها في الداخل والخارج، هذه لازم نعترف بها، لا لأن **اللجان الثورية** في حد ذاتها شـيء سيء، أبداً **فهي من أعظم الحركات التاريخية**، حتى لو فشلتم أنتم، لكن هذه الفكرة تبقى **من أعظم الأفكار التاريخية كلها**."

"... **واللجان الثورية حركة عظيمة وتاريخية** وأنتم أعضاؤها."

"... **إن اللجان الثورية ليست شراً في حدّ ذاتها هي خير**... ولكن مارس بعض أفرادها أسلوباً ليس من منهج حركة اللجان الثورية... ومهما قالـوا فإن **حركة اللجان الثورية** هي التي ستقود الجماهير إلى مواقع متقدمة... حتى لو فشل الناس الذين أمامي وتفشل اللجان الثورية في ليبيا، **ولكن حركة اللجان الثورية في ذاتها ستبقى برغم أنف الجميع** لأنها الحركة التاريخية التي ستغير العالم وتصنع المستقبل. وأنا متأكد من أن **اللجان الثورية** من الآن فصاعداً ستكون ثورة حقيقية وتمارس الثورة الحقيقية، **وعندما تكون على حق فلا يهم ما يقوله الناس عنها، أو ما يترتب عليها حتى لو تموت.**"

"**واللجـان الثوريـة هـي الحركة الحقيقيـة التي لن تمـوت ولن تنتهي حتى لو فشل الأفراد.**"[١٦٧]

كما أعاد القذافي ترديد هذه المزاعم والادعاءات خلال خطابه الذي ألقاه بقاعة الشعب بطرابلس يوم **٧ إبريل ١٩٩١**، بمناسبة الاحتفال بما أطلق عليه الذكرى الخامسـة عشرة لثورة الطلاب في السابع من إبريل ١٩٧٦. وممّا ورد على لسانه في ذلك الخطاب:

"... أمـا اللجان الثوريـة فهي عكس الحركات الثورية والسياسـية في

١٦٧ المصدر نفسه، ص ١٠٣٣ ـ ١٠٦٢.

العالم التي هدفها الوصول إلى السلطة وحكم الجماهير، حتى ولو كان [وصولها] لمصلحة الجماهير." [١٦٨]

وقد واصل القذافي على امتداد السنوات التالية إزجاء المديح وشتى نعوت التمجيد للجانه الثورية، وكان من أحدث ما وصف به القذافي حركة اللجان الثورية أنها "**حركة مقدسة وتاريخية**".[١٦٩] كما قال عنها في الخطاب الذي ألقاه في **١٥ إبريل ٢٠٠٧**:

"**إن اللجان الثورية تستطيع اكتساح أي موقع من المواقع، وإنها إذا اضطرت ستدخل كل بيت وكل غرفة ... وستكتسح الأعداء كما يكتسح الموس الشعر المبلول، وكما تكتسح ماكنة الحلاقة الشعر الجاف.**"



١٦٨ المصدر نفسه، ص ١١٠٥ ـ ١١٢٢. يقصد أن اللجان الثورية لا تهدف الوصول إلى السلطة حتى لو كان في وصولها إلى السلطة مصلحة الشعب.

١٦٩ راجع خطاب القذافي في ٢٠٠٦/٩/٢ أمام ما أطلق عليه "الفعاليات الثورية"، التي تضم: "رفاق القائد، والضباط الوحدويين الأحرار، وحركة اللجان الثورية، والحرس الثوري الأخضر، والحرس الشعبي، ومواليد الفاتح".

مستقبل اللجان الثورية:

هل اللجان الثورية حركة مؤقتة ومرحلية؟

في ضوء ما أوردناه في المبحث السابق بشأن أهداف القذافي النهائية من وراء تأسيس حركة اللجان الثورية يمكننا أن نسأل **ما هو مستقبل هذه اللجان**؟ وهل في نيّة القذافي أو بمقدوره فعلاً أن يتخلص منها أو يستغني عنها؟

لقد زعم القذافي منذ مرحلة مبكرة وعند الإعلان عن تأسيس اللجان الثورية أنها **أداة مؤقتة ومرحلية**، وأنها **خصوصية ليبية** وسينتهي عهدها تلقائيا، مثل غيرها من الأدوات المؤقتة، عندما تحقق الجماهير أهدافها وتستولي الشعوب على السلطة.[١٧٠]

وقد ترددت هذه المزاعم حول **مرحلية اللجان الثورية** في عدد من المقالات والبحوث التي صدرت عن النظام، من ذلك ما ورد في البحث المقدم في الملتقى الفكري الثاني،[١٧١] إلى الدارسين، من طلبة الجماهيرية بسبها بتاريخ ٢١-٢٢ إبريل **١٩٨٢** تحت عنوان "**اللجان الثورية ممن تتكوّن .. وما هي ضرورتها؟**"

"إلا أن ضرورة اللجان الثورية هي **ضرورة مرحلية وليست نظرية**. ونعني بهذا أن **نظرية سلطة الشعب وتطبيقها لا تستلزم بالضرورة**

١٧٠ راجع خطاب القذافي في ١٩٧٨/٩/١.

١٧١ الملتقى ضمن نشاطات المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، وجرى نشره في صحيفة "**الطالب**" بتاريخ ١٩٨٣/١/٣٠.

وجود لجان ثورية. فهذه ليست من ضرورات النظرية، كما أن وجودها مرتبط بتأكيد وتحقيق سلطة الشعب إذ هي أداة لذلك، فإذا تم ذلك فلا ضرورة لاستمرارية وجود اللجان الثورية، **وهذا يعني أن بلوغ الهدف الذي من أجله وُجدت اللجان الثورية يؤدي إلى حلّ اللجان الثورية تلقائياً.**"

من ذلك أيضا ما ورد بصحيفة "**الجماهيرية**" الصادرة بتاريخ **٩/ ٢/ ١٩٩٠** في مقال بقلم أحد الثوريين يدعى **ناجي إبراهيم**:

"حركة اللجان الثورية حركة سياسية جديدة **مؤقتة** تنتهي مهمتها بتأكيد سلطة الشعب عندما تصل الجماهير إلى مستوى أعضاء حركة اللجان الثورية."

لقد مضى حتى الآن على تأسيس اللجان الثورية "**المؤقتة**" (عام ٢٠٠٨) ٣٢ سنة تقريباً، وما تزال هذه اللجان قائمة وفاعلة ونشطة في تنفيذ مهامها. فما هو معنى ذلك؟ وما هي دلالته؟

هل يعني هذا أن أكثر من ثلاثة عقود لم تكن كافية لتأكيد وتحقيق سلطة الشعب؟! أم أن الجماهير الليبية لم تستطع أن تصل إلى مستوى أعضاء اللجان الثورية؟! وإذا كان الأمر كذلك فكم من الأعوام الأخرى ينبغي أن تمر قبل أن يتحقق ذلك؟

أم أن هذا يؤكد أنه لم يكن في نية القذافي - في يوم من الأيام - إلغاء اللجان الثورية، وأنها ستظل باقية بقاءه على رأس الحكم في ليبيا، وأنها خصوصية ملازمة لسلطته، وليس لها أي صلة بتحقيق وتأكّد سلطة الشعب المزعومة، فهذه السلطة لم تتحقق ولن تتحقق يوما على يدي القذافي وأيدي أعضاء لجانه الثورية.

إن هناك اعتقاداً راسخاً بين معظم الباحثين في أمر "اللجان الثورية" أن

العلاقة بينها وبين القذافي تتميز **بوحدة المصير والمآل.**[١٧٢] بل إن هناك من لا يستبعد أن تكون "**اللجان الثورية**" هي "**الوريث الشرعي**" لمخلّفات القذافي ونظامه الانقلابي. ويحسن في هذا السياق أن نشير إلى إحدى الفقرات الهامة التـي وردت في التقرير الذي أعده خبيـر وزارة الخارجية الأمريكية بالأنظمة العسـكرية في الدول النامية المدعو **جيمس ايخلبرجر** وقدّمه إلى حكومة الثورة في مصر عام ١٩٥٣ بعنوان "**الأنظمة الثورية ومشاكل السلطة**"[١٧٣] والتي يقول فيها:

> "ويجـب ألا تغيب عن البال إطلاقاً تلك الحقيقـة الهامة وهي، أن هذه "**المنظمة الشعبية**" جزء من المرتكزات الشـعبية لنظام الحكم الثوري، وأنها سـتبقى على المسـرح بعد انتقال امتيازات الحكم الخاصة بحكومة الثورة إلى النظام الدستوري الجديد. كما أن هذه المنظمة ستصبح الحزب السياسـي الوحيد الذي سـيضطلع بحمل تقاليد وأعـراف الثورة للأجيال القادمة التي لن تنظر إليها بعين الرضا، ولن تتردد بمعاكسـتها على شكل ردود فعل ضدها."[١٧٤]

١٧٢ راجع البحث الجيد بعنوان "اللجان الثورية إلى أين؟" بقلم سليم أحمد سالم المنشور بمجلة "**الإنقاذ**" عدد يوليو ١٩٨٨.

١٧٣ في اعتقادي أن هذا التقرير ظل "دليل العمل" الذي استهدت به كافة النظم الثورية التي أقيمت في المنطقة العربية منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي.

١٧٤ راجع مايلز كوبلاند "**لعبة الأمم**" ترجمة مروان خير (انترناشـيونال سينتر، بيروت، ١٩٧٠)، ص ٣٥، (الملحق رقم ١).

جرائم اللجان الثورية: مسؤولية من؟

هناك إجماع على أن اللجان الثورية ارتكبت منذ تأسيسها عام **١٩٧٦** أبشع الجرائم والانتهاكات والتجاوزات بحق **الآلاف** من المواطنين الليبيين، تمثلت في عمليات الاعتقال العشوائي والتحقيق والتعذيب وإصدار الأحكام الجائرة وتنفيذ هذه الأحكام بأساليب بالغة البشاعة والوحشية وتنفيذ جرائم القتل والاغتيال بحق **مئات** المواطنين داخل البلاد وخارجها، هذا فضلاً عن قيام هذه اللجان بشكل متواصل بتعطيل وتزييف إرادة الشعب الليبي من خلال التحكم الكامل والمطلق في مداولات وتوصيات وقرارات هياكل السلطة الشعبية المزعومة المتمثلة في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام.

هذه جرائم وانتهاكات وتجاوزات محفورة في ذاكرة غالبية الليبيين والليبيات الذين قدّر لهم أو كتب عليهم أن يعاصروا هذه السنوات النكدة العجاف، كما أنها محفوظة في تقارير وإصدارات مختلف الهيئات والمنظمات العالمية المعنية بحقوق الإنسان خلال العقود الثلاثة الماضية، ومن ثم فلا نحسب أنها في حاجة إلى المزيد من التأكيد أو التوثيق.

غير أن الأمر الذي نتصور أنه بحاجة إلى المعالجة والتوضيح هو تحديد **الجهة المسؤولة** عن هذه الجرائم والانتهاكات والتجاوزات، أو **على عاتق من تقع مسؤوليتها؟**

لقد انطلقت خلال السنوات الأخيرة **أصوات ليبية** عديدة، ومن بينها بعض الأصوات المحسوبة على المعارضة الليبية في الخارج، **تحمّل عناصر اللجان الثورية وحدها المسؤولية الكاملة عن هذه الاقترافات،** متغافلة ـ عن قصد أو غير قصد ـ **عن دور رأس النظام القذافي ومسؤوليته** عن هذه الجرائم والممارسات. وبالطبع فقد التقى وتوافق ما تردده هذه الأصوات مع ما يزعمه المدافعون عن النظام وفي مقدمتهم القذافي نفسه وابنه المدعو سيف.

لقد **ردد القذافي** كثيرا أن "**الاقترافات**" التي ارتكبتها اللجان الثورية "**طبيعية ولابد منها فلا جراحة بلا دم، ولا يمكن أن تحدث العمليات الثورية التي قامت بها اللجان بدون تجاوزات.**"[١٧٥] كما عُرف عن ابن القذافي المدعو **سيف** خلال السنوات الأخيرة الفائتة إلقاؤه باللوم والمسؤولية عن هذه "الاقترافات" على عناصر اللجان الثورية التي تجاوزت ـ في نظره ـ صلاحياتها واستغلت سلطتها ونفوذها.

ولا يخفى أن تصديق هذه الأصوات والمزاعم والادعاءات والقبول بها يعني الوقوع في "**الشرك**" الذي رسمه القذافي وخطط له منذ البداية من وراء تشكيل هذه اللجان والمتمثل في استخدامها **كواجهة إضافية وكحزام أمان**[١٧٦] **ثان له** للتنصل من أي مسؤولية عن كافة الممارسات والجرائم التي تقع في "نظامه الجماهيري السعيد". وفضلاً عن ذلك فإن المزاعم والادعاءات التي ترددها هذه الأصوات تجافي الحقيقة مجافاة كاملة، إذ إن **الوقائع تؤكد أن القذافي كان دوماً وراء هذه اللجان، وكان المحرض لها على اقتراف ما اقترفته من جرائم وتجاوزات وانتهاكات.** ويكفي في هذا السياق أن نستعرض طرفاً من أقوال القذافي بشأن حركة اللجان الثورية.

---

١٧٥ من خطاب للقذافي في ١٠/ ١٠/ ١٩٨٨.

١٧٦ تتمثل الواجهة الأولى في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام. راجع مبحث "أهداف ثابتة ونهائية" في هذه الدراسة.

"نحن على رأس هذه اللجان الثورية والقوى الثورية، أنا على رأسها، هذه ستكون لجاناً ثورية." [١٧٧]

(القذافي ١٩/ ١٢/ ١٩٧٨)

"كل لجنة ثورية تقوم بالنيابة عني أنا شخصياً، وعن قيادة الثورة.. في هذا الموقع مقامنا نحن." [١٧٨]

(القذافي ٢٨/ ٩/ ١٩٧٩)

"إنني أقود ثورة من خلال حركة اللجان الثورية." [١٧٩]

(القذافي ١٦/ ١١/ ١٩٨٢)

"اللجان الثورية أقوم بقيادتها بنفسي." [١٨٠]

(القذافي ٢٢/ ١/ ١٩٨٥)

هذا عن مسؤولية القذافي المباشرة عن هذه اللجان، فهو، وفقاً لهذه الأقوال، على رأس اللجان الثورية، وهو الذي يقودها بنفسه، كما أن ما تقوم به هذه اللجان إنما تقوم به نيابة عنه شخصياً.

وليس ذلك فحسب، بل ذهب القذافي إلى القول بأن مهام اللجان الثورية هي **جزء لا يتجزأ من النظرية:**

"إن مهام اللجان الثورية جزء لا يتجزأ من النظرية، وإن أي معترض عليها هو في الحقيقة معترض على النظرية والثورة ذاتها.." [١٨١]

وفضلاً عن ذلك فقد قام القذافي على امتداد السنوات **بتحديد مهام اللجان الثورية بنفسه وبتحريضها بشكل متواصل على ممارسة العنف والقتل والسحق والتصفية الجسدية:**

---

١٧٧ "**السجل القومي**"، المجلد العاشر، ص ٣٠٢٧.

١٧٨ المصدر نفسه، المجلد الحادي عشر.

١٧٩ "**الزحف الأخضر**"، ٢٢/ ١١/ ١٩٨٢.

١٨٠ حديث لمجلة "**المجلة**"، ٢٢/ ١/ ١٩٨٥.

١٨١ خطاب في ١٧/ ٤/ ١٩٧٩.

"إن الذي يحدث الآن هو تشكيل لجان ثورية في كل كلية من الكليات وتقوم بتطهير القاعدة الطلابية وهيئة التدريس. . لابد من أن تشكل لجان ثورية في كل كلية من هيئة التدريس والطلاب، وهي لجان من قوى الثورة مهمتها تنقية القاعدة الطلابية وتنقية هيئة التدريس وخصوم الثورة. . إذا كان هناك عناصر مضادة للثورة من هيئة التدريس لابد من الإشارة إليهم لكي يتم تصفيتهم." [١٨٢]

(القذافي ٧/ ٤/ ١٩٧٦)

"إن الذي يحدث الآن هو تشكيل لجان ثورية في كل كلية من الكليات وتقوم بتطهير القاعدة الطلابية. . إن أرادوها بسلام وإلا فلتكن بالدم. . . لابد من تشكيل لجان ثورية في كل مكان، ومهمتها تنقية القاعدة الطلابية." [١٨٣]

(القذافي ٧/ ٤/ ١٩٧٦)

"من مهام قوى الثورة أن تتولى هؤلاء الناس وكشفهم والقبض عليهم ومحاكمتهم وتنفيذ الحكم فيهم."

(القذافي ١١/ ٢/ ١٩٧٩)

"من يريد أن يتحدى الثورة، إذا كان في الداخل هذا أمر مفروغ منه، سنداهم هذا الموقع وندمره حتى ولو كان مسجداً. وإذا كان في الخارج علينا أن ننتقل إليه في الخارج فنهاجمه وننفّذ فيه حكم الإعدام. عليكم أنتم اللجان الثورية أن تنفذوا هذا الحكم فيه حتى ولو ذهب إلى القطب الشمالي أو الجنوبي."

"وإذا حكمتم على شخص بالإعدام في أي مكان من العالم لأنه ضد الثورة، عليكم أن تعملوا من أجل أن ينفّذ هذا الحكم فيه في أي مكان من العالم."

(القذافي ٨/ ٣/ ١٩٧٩)

"الآن توجد لجنة ثورية من مهامها السّحق الفوري لأي محاولة مضادة

١٨٢ "**الفجر الجديد**" ٨/ ٤/ ١٩٧٦.
١٨٣ المصدر نفسه.

للثورة بدون أوامر . . . لا تتلقى أوامر. اللجان الثورية في القوات المسلّحة لا تتلقى أوامر إذا كشـــفت حركة مضادة للثورة داخل معسكرها، تسحقها فوراً." [١٨٤]

(القذافي ٢٣/ ٩/ ١٩٧٩)

"على اللجان الثورية اكتشـــاف العناصر الرجعية في الإدارة والمدرســـين والوسط الطلابي والدّوس عليها." [١٨٥]

(القذافي ٢٨/ ٩/ ١٩٧٩)

"على اللجان الثورية في مختلف المواقع حســـم الصراع لصالح الثورة في الداخل والخارج ضد أعداء ســـلطة الشعب والقوى المضادة للثورة، وأن تكون مســـتعدة لمداهمة أولئك الذين يهاجمون الثورة في الخارج والقضاء عليهم." [١٨٦]

(القذافي ٨/ ١١/ ١٩٧٩)

"من واجبات اللجان الثورية في المؤتمرات الشعبية الطلابية أيضا اكتشاف العناصر الرجعية وتحريض جماهير المؤتمر على سحقها." [١٨٧]

(القذافي ١٣/ ١١/ ١٩٧٩)

"**المهـام الداخليـة للجـان الثوريـة** هو تجريد القـــوى المعادية للتحوّل الثوري من أســـلحتها. .وإذا لم تستســـلم هذه القوى فلابد أن تستعد قوّة الثورة لتصفيتها جســـدياً. .**المهمة الخارجية** الأخـــرى تتمثل في تصفية أعداء الثورة تصفية جسدية في الخارج."

"إن الجماهير الشـــعبية. .تمتلك القدرة على . .ممارسة الديكتاتورية ضد أعدائها، فإنها لا تتردد لحظة واحدة بواســـطة اللجان الثورية من الضرب بيد من حديد على أعداء الشـــعب. .وعليه تقوم اللجان الثورية هذه الأيام بعمل. .يبرهن للعالم أن الجماهير. .هـــي التي تمارس الديكتاتورية ضد

١٨٤ من خطاب القذافي في الملتقى الثاني للجان الثورية بمنطقة طلميثة (الدرسية).

١٨٥ "**الفجر الجديد**" ٣٠/ ٩/ ١٩٧٩.

١٨٦ خطـــاب القـــذافـــي فـــي اللجـــان الثوريـــة بالشـــرطة. "**الأســـبوع السياســـي**" ٩/ ١١/ ١٩٧٩.

١٨٧ "**السجل القومي**"، المجلد الحادي عشر، ص٢٧٠.

أعدائهـــا. **نحــن لا نخجــل أبــداً** في أن نعلن كافة الإجــراءات.. لأنها إجراءات تشرّف ولا تخجّلْ."

"إن المهمــة الخارجية تتمثل في تصفية أعداء الثورة تصفية جســدية في الخارج"[188]

(القذافي ٢/ ٣/ ١٩٨٠)

"علــى كل ثوري أن يفهم هذه المقولات الفقهية الثورية، وأن يعيها لأنها تشــكل فقها ثورياً جديداً، حيث أكدت هــذه المقولات على أن التصفية الجســدية هي المرحلة الأخيرة في جدلية الصراع الثوري لحســمه نهائياً. فإذا لم تنه عمليات التجريد من الأسلحة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فعاليــات القوى المضــادة، فلابد من التصفية الجســدية، وهي المرحلة الأخيرة من جدلية الصراع الثوري للحسم النهائي."[189]

(القذافي ٨/ ٥/ ١٩٨٠)

ومن خلال تحريض القذافي الســافر والمتواصــل للجانه الثورية على ممارســة المداهمة والقتل والسحق وقطع الألســنة والرقاب بحق شتى فئات الشــعب الليبي، وقعت كافة الجرائم والانتهاكات والمظالم التي اقترفتها هذه اللجان، ولــم تتوقف منذ **إبريــل من عام ١٩٧٦** عندمــا اتخذت من كليات وساحات جامعة بنغازي مسرحاً لأولى جرائمها.

إن هــذه النصــوص والمقتطفات لا تترك مجالا للشــك حول مســؤولية القذافي الشــخصية والمباشــرة عن هذه الجرائم. ولن يغير من هذه الحقيقة اضطــرار القذافي لأن يحاول التنصل من المســؤولية عن هــذه الجرائم أمام ردود الفعل الاحتجاجية الصارخة التي عبرت عنها المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنســان إزاء هذه الجرائم، كما حدث فــي أعقاب الاغتيالات التي نفذتها عناصر اللجان الثورية بحق **عشرة مواطنين ليبيين** في عدد من العواصم والمدن الأوروبية خلال الفترة ما بين شهري إبريل ويونيو عام ١٩٨٠.

١٨٨ "**الزحف الأخضر**" ٣/ ٣/ ١٩٨٠.

١٨٩ المصدر نفسه، ١٣/ ٥/ ١٩٨٠.

من الأمثلة على محاولات القذافي التنصل من مسؤوليته من هذه الجرائم إطلاقه لعدد من التصريحات منذ منتصف عام ١٩٨٠، من بينها ما ورد على لسانه خلال المقابلة الصحفية التي أجرتها معه مجلة "**بانوراما**" الإيطالية بتاريخ ٧/٦/ ١٩٨٠:

"إنني لا أستطيع أن أتحكم في انتقام اللجان الثورية ضد بقايا المجتمع الاستغلالي. أعتقد أن اللجان الثورية ستستمر في تنفيذ برنامجها ولا يستطيع أحد أن يتحكم في عمل اللجان الثورية، لأن اللجان الثورية عندها عقيدة، وهي تعتقد أن قوى الاستغلال والديكتاتورية في العالم يجب أن تنتهي جسدياً، وتحرّض الجماهير في أي مكان للقضاء على هذه الطبقة."[١٩٠]

وما ورد على لسانه أيضا خلال المقابلة التي أجرتها معه الإذاعة البريطانية المرئية "**بي بي سي ٢**" بتاريخ **٢٤/٦/ ١٩٨٠**:

"الشعب الليبي واللجان الثورية هم الذين أقرّوا هذا الجزاء (التصفية الجسدية لبعض الليبيين المقيمين في انجلترا وبلاد أخرى)... أنا لم أرسل أناساً لقتل أي شخص في الخارج. إنها مبادرة من الشعب الليبي واللجان الثورية كما قلت... من الصعب السيطرة على اللجان الثورية. **ولكني أحاول من وقت لآخر كبحهم.**"[١٩١]

كما ورد على لسانه خلال المقابلة الصحفية التي أجرتها معه مجلة "**أبوكا**" الإيطالية بتاريخ **٢٦/ ١٠/ ١٩٨٠**:

"وفيما يخص اللجان الثورية ومشكلة التصفية للفارين بالخارج فهو صحيح أنني تدخلت شخصياً لدى اللجان لكي توقف هذه العمليات."[١٩٢]

١٩٠ "**السجل القومي**"، المجلد الحادي عشر، (طبعة باريس، ١٩٨٣) ص ٤٩٤.
١٩١ المصدر نفسه، ص ٥٣٨ ـ ٥٣٩.
١٩٢ المصدر نفسه، المجلد الثاني عشر، ص ٤٣١.

كمـا أجاب على سـؤال وجّهه إليه مندوب مجلة "**إنترفيو**" الإسـبانية بتاريخ **١٨/ ١٢/ ١٩٨٠** عن ليبيين قتلوا ليبيين في بريطانيا ما نصه:

"هذا موضوع يخص اللجان الثورية، وهذه مسألة ليبية داخلية، إنها مسألة ليبية محضة." [١٩٣]

وخلال المؤتمر الصحفي الذي انعقد بطرابلس في **١٥ مارس ١٩٨١** قال القذافي لمراسـلي الوكالات والصحف والإذاعات الحاضرين، رداً على سؤال بشأن التصفية الجسدية لأعداء الثورة في الداخل والخارج:

"إنـه ليس موضـوع اغتيالات. أي شـعب له الحق فـي التخلص من أعدائه... إن الشـعب الليبي له الحق في التخلص من أعدائه في الداخل وفـي الخارج. أنا ضـد الاغتيالات وضد هذه الطريقـة. أنا أريد الحرية والعدالـة. إن الشـعب له الحق في التخلص من أعدائه، إن هذا مسـألة مبدأ." [١٩٤]

وفي حديـث مرئي مباشـر بطريق القمـر الصناعي أجرتـه معه قناة "**A.B.C**" الأمريكية بتاريخ **١٤/ ٥/ ١٩٨١** أجاب القذافي على سـؤال بشأن إرسـال الحكومة الليبية لفرق اغتيال لليبيين يعيشون في الخارج بلغ عددهم أحد عشر شخصاً قائلاً:

"هنـاك عدد قليل من الليبيين موالون للنظام الملكي، وقد هربوا بكميات هائلـة من الأموال، وهذه الأموال هي ملك الشـعب الليبي، وقد ارتكبوا بعـض الجرائم ضد وطنهـم، ويؤيدون في الوقـت الحاضر المخابرات الأجنبية فـي التآمر على أمن ليبيا. **وعليـه فإن اللجـان الثورية عقدت محكمـة ثورية لمحاكمتهم واتخذت قـراراً بعقابهم وتصفيتهم، وهم**

١٩٣ المصدر نفسه، ص ٥٧٩.
١٩٤ المصدر نفسه، ص ٩٦٥، ٩٦٦.

عدد قليل، وهذا وفقاً لقضاء المحكمة الثورية. "[١٩٥]

ورداً على سؤال من **القناة المرئية الأمريكية** عما إذا كان القذافي قد أبدى تأييده لأحكام التصفية الجسدية التي أصدرتها المحاكم الثورية، قال وبالحرف الواحد:

"أنا لم أقل مثلاً هذا الكلام. أنا قلت لهم إن لم يعودوا ليكونوا في مأمن، وإلا فأنا لا أستطيع حمايتهم في الخارج، وعليه فإن اللجان الثورية قد تقوم بملاحقتهم وعقابهم.. وعليه فقد صرّحت أن تعودوا إلى بلدكم تكونوا في مأمن وأضمن لكم سلامتكم، أما في الخارج فلا أستطيع حمايتكم.. وهذا ما صرّحت به."

وفي مقابلة مع القذافي نشرتها صحيفة "**الجماهيرية**"، في عددها الصادر بتاريخ **٢٠/ ٤/ ١٩٨٤**، وُجِّه إليه سؤال يتعلق **بالمظاهرة** التي نظمها عدد من المعارضين الليبيين في لندن يوم **١٧/ ٤/ ١٩٨٤**، حيث أطلق عملاء النظام النار من مبنى السفارة الليبية على المتظاهرين مما أدى إلى جرح عدد منهم ومقتل الشرطية البريطانية **إيفون فليتشر**، وكان نص السؤال: "التقرير يعتبر أنك تحملت.. شخصياً مسؤولية ما يحدث في السفارة بلندن فهل ذلك صحيح؟ وجاء رد القذافي على السؤال:

" أنا لست رئيساً، ولا رئيس وزراء، وليست لدي أي سلطة على الإطلاق. وليست لي علاقة بهذا الحادث.. إنها مسؤولية هذه المؤتمرات واللجان. "

وبالطبع فلا يخفى ما في هذه الأقوال والتصريحات الصادرة عن القذافي من افتراء وكذب ومناقضة لما سبق أن قاله وردّده في تحريضه اللجان الثورية على المداهمة والقتل والتصفية والسحق. وعلى أي حال فإن الوقائع تفيد بأنه **لم تمض أسابيع قليلة على هذه "التصريحات المتراجعة" وما تنطوي**

١٩٥ المصدر نفسه، ص ١٢٣٨ـ١٢٤٠.

عليه من محاولة مفضوحة للتنصل من المسؤولية عن جرائم الاغتيال التي ارتكبتها اللجان الثورية في عدد من المدن والعواصم الأوروبية بتحريض منه، حتى عاد القذافي إلى سابق عهده في تحريض هذه اللجان، بلغة وبأسلوب أكثر سفوراً ودموية، على المضي في ارتكاب المزيد من هذه الجرائم. بل يسجل المتابع لموقف القذافي في هذا الصدد أنه ذهب إلى حد المباهاة والمفاخرة والتبجح بما ارتكبته اللجان الثورية من جرائم منذ البداية، وهو ما توضحه المقتطفات التالية من بعض تصريحاته وخطبه:

"التحول الثوري في الأرض الليبية لا يمكن أن يتأخر حتى يتم تصفية قوى الاستغلال، لابد أن تستمر إلى النهاية تصفية قوى الاستغلال.. تصفية الفاشية .. السحق الشعبي للقوة المضادة سيتوالى.. سيتوالى السّحق، ولن يتوقّف.. التسلّط الشّعبي.. سيتأكد حتى يصبح هو الشريعة.. نحن **لا نخشى لا من قتلهم ولا من سحقهم... ولا من القضاء المبرم عليهم**، لأنهم أعداء الشّعب..كل الإجراءات مهما كانت عنيفة حتى الموت لا يمكن أن نخشاها، ولا يمكن أن نخجل من القيام بها... لأنها من أجل الشعب. **الآن نقدر نعدم واحد ما نخجل أبداً**، نأتي به في الإذاعة المرئية أمام العالم، **أحضر جميع صحفيي العالم وأتركهم يتفرّجون عليه**.. لأن هذا واحد ضد هذا الشعب."[196]

(القذافي ٧/ ١٠/ ١٩٨٠)

"والمعادي للشعب، والمقاتل من أجل إعادة الحكومة فوق الشعب، وهذا عندما تضعونه في السجن أو **عندما تسحقونه تحت أقدامكم ليس فيه أي خجل أو عيب، لا نخجل** ـ أيها الإخوة ـ عندما نعلن عن سحق أعدائها أو سحق أعداء الشعب، لأن **هذا شرف وهذا فخر**."

"نحن ـ أيها الإخوة ـ **لا نخجل أبداً كما يخجل الآخرون**، لأننا شعب حر من حقه أن يصفي أعداء سلطته.. أما نحن أيها الإخوة إذا سحقنا فإننا نسحق أعداء سلطتنا نحن الشعب.. نحن من حقنا أعضاء المؤتمرات الشعبية **أن نصفي بدون هوادة وباستمرار** خصوم المؤتمرات الشعبية

١٩٦ "**الجماهيرية**"، ١٠/ ١٠/ ١٩٨٠.

أعداء سلطة الشعب، **وليس في هذا خجل أو عار أبداً**... الشعب الذي أصبح حاكماً وسيداً فمن واجبه أن يصفي خصومه، لأنه لكي يستمر الشعب في الحكم لابد أن يصفي خصومه... نؤكد رغم الدعاية السخيفة والمقرفة والجاهلة من الأعداء **نؤكد استمرارنا في تصفية خصومنا نحن الشعب الحاكم... لابد من مواصلة التصفية الجسدية والنهائية لخصوم السلطة الشعبية في الداخل وفي الخارج وفي أي مكان، ونحن لا نخشى أحداً.**"[197]

(القذافي ٢/ ٣/ ١٩٨١)

"**نحن لن نرحم أياً من هؤلاء الكلاب الضالة، ولن نتردّد في سحقهم.. هؤلاء المرتزقة قد انتهوا نهاية مخزية.. لقد تم تفطيسهم في رمضان كما تفطّس القطط.**"

"شفتوا الإعدامات زي السلام عليكم في شهر رمضان، لا يهمني في رمضان لا حرام لا واحد، ما فيهاش حرام، **هذه كانت عبادة،** والله العظيم لما تفطّس ها لأشكال هدومه.. **بدوا يشنقوا فيهم في المؤتمرات بلا محاكمة، أنت كلب ضال حطه في المشنقة**.. المعارضة يعارضوا في منو [من] يعارضوا في الشعب الليبي، كان يعارضوا في الشعب الليبي من حقه أن يصفي معارضيه."

"**الكلاب الضالة.. أولاد كلب.. تم تفطيسهم في شهر رمضان، والله زي ما يفطسوا في القطاطيس**... المفروض أنتم اللّي تعدّوا تصفوهم، وخاصة اللّي لعبوا بأولادكم.. من حق الشعب الليبي يصفّي خصومه.. إذا كانوا أفراد وإلا دول، هذه مسؤوليتكم أنتم ... تطاردوهم أينما وُجِدوا."[198]

(القذافي ١/ ٩/ ١٩٨٤)

ومن جهة أخرى فقد واصل القذافي على امتداد السنوات التالية (التي

---

١٩٧ من خطاب القذافي يوم ٢ مارس ١٩٨١ في الذكرى الرابعة لقيام "الجماهيرية". "**السجل القومي**"، المجلد الثاني عشر، ص ٨٠٠ ـ ٨٥٦.

١٩٨ "**الجماهيرية**"، ٧/ ٩/ ١٩٨٤.

أعقبـت "تصريحاته المتراجعة" خلال عـام ١٩٨٠ وطرف من عام ١٩٨١) **تحريضه السافر والمتواصل للجانه الثورية على المضي في تنفيذ جرائمها بحق مختلف أبناء وبنات الشعب الليبي، كما يتضح من المقتطفات التالية:**

"اللجان الثورية قامت بمداهمة المواقع في الداخل، وانتشـرت كذلك في الخارج لمطاردة الذين تمكنوا من الفرار. وهي تعرف.. من المستحيل أن يعودوا، لذلك كان لابد من تصفيتهم، وقد تمت تصفية عدد منهم... لم يبق منهم الآن في الخارج إلا من يرتبط بالمخابرات المصرية أو الأمريكية أو الإسـرائيلية وهم قلة، هؤلاء ستستمر اللجان الثورية في مطاردتهم إلى أن تصفيهم."[١٩٩]

(القذافي ٥/ ٨/ ١٩٨٠)

"إن المهمـة التاريخية والحضارية للجـان الثورية هي تحريض الجماهير الشـعبية على سـحق أعدائهـا.. من فاشـيين وبرجوازيين ومسـتغلين ومعرقليـن لمرحلة التحول الثـوري والوحدة العربيـة.. دور قوة الثورة ومهمتها التاريخية.. تحريض الجماهير على ممارسـة السلطة وتحريضها على سـحق أعداء سلطة الشعب من فاشـيين وديكتاتوريين واستغلاليين وبرجوازيين معوّقين لمرحلة التحول."[٢٠٠]

(القذافي ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٠)

"إذا وُجدت حركة ثورية حقيقية فإننا نستطيع أن نصفي أعداء الثورة.. ومن الذي سيداهم أعداء الثورة وينهيهم؟ هم اللجان الثورية. فإذا أصبحت اللجان الثورية غير قادرة على أداء هذه المهام فلن يكون هناك فعل ثوري."[٢٠١]

(القذافي ١/ ٣/ ١٩٨١)

---

١٩٩ "**السجل القومي**، المجلد الثاني عشر، ص ٥٣، ٥٤.

٢٠٠ خطـاب مع اللجان الثوريـة واللجان الثورية النسـائية بغات، "**الزحـف الأخضر**" ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٠.

٢٠١ خطاب في الجلسة الافتتاحية للملتقى الرابع للجان الثورية. **السجل القومي**، المجلد الثاني عشر، ص ٨٢٥ ـ٨٤٤.

"واجب اللجان الثورية هو ممارسة العنف الثوري ضد أعداء الشعب"[٢٠٢]

(القذافي ٨/ ٦/ ١٩٨١)

"وعلى اللجان الثورية أن تسحق كل المعوقات التي لا تسمح بانتعاش وظهور حركة اللجان الثورية."[٢٠٣] (القذافي ٣/ ٤/ ١٩٨٢)

"على اللجان الثورية المضي قدما في تدمير بقايا المجتمع البرجوازي الاستغلالي دون رحمة أو شفقة."[٢٠٤]

(القذافي ٢٢/ ٨/ ١٩٨٢)

"الأصوات الضعيفة المبحوحة الجبانة يجب أن تخرس، التي تعارض البرنامج الثوري. إذا وجدتم أي صوت من هذا النوع فإن هذا الصوت يخدم العدو ولابد من قطع رقبته."[٢٠٥]

(القذافي ١/ ٩/ ١٩٨٢)

"وابتداء من الآن لا يقتصر [تنفيذ التصفية] على اللجان الثورية وحدها.. وكل ليبي يسافر إلى الخارج إذا كان مخلصاً لثرى ليبيا.. فإنه عند ذلك يكون مسؤولاً عن القضاء على أعدائها.. أينما كانوا."

(القذافي ٧/ ١٠/ ١٩٨٢)

"اللجنة الثورية تداهم أي مكان فيه خيانة أو مؤامرة أو تخريب لحماية الثورة، ومازالت القوى الثورية جاهزة وبتحريض الجماهير لسحق مثل هذه الأعمال.. والشعب من حقه أن يمارس الديكتاتورية ضد خصومه ويصفّيهم في الداخل والخارج.. الشعب العربي الليبي له الحق أمام العالم في تصفية خصومه في الداخل والخارج."[٢٠٦]

(القذافي ٢/ ٣/ ١٩٨٥)

---

٢٠٢ مقابلة مع مجلة "**تايم**" الأمريكية، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٩٢.
٢٠٣ "**الفجر الجديد**" ٤/ ٤/ ١٩٨٢.
٢٠٤ "**الجماهيرية**" ٢٥/ ٨/ ١٩٨٢.
٢٠٥ "**الزحف الأخضر**" ٦/ ٩/ ١٩٨٢، و**السجل القومي**، المجلد الرابع عشر، ص ١١٠.
٢٠٦ خطاب في الذكرى الثامنة لسلطة الشعب، "**الجماهيرية**" ٨/ ٣/ ١٩٨٥.

"إن الذي يفكر الآن بحكم الشـعب يتم إعدامه في الميدان أمام العالم. . الذي يتآمر على سـلطة الشعب وعلى الثورة. . من حق الجماهير الشعبية أن تصفّي وتعدم في الميدان دون رحمة أو شـفقة كل من تآمر على سلطة الشعب."[٢٠٧]

(القذافي ٢٢/ ١١/ ١٩٨٧)

كما خاطب القذافي **الملتقى الثالث عشر لحركة اللجان الثورية** يوم **٢٦ أكتوبر ١٩٩٠** قائلاً وبالحرف الواحد:

"لكن عندما تصبح السـلطة هي الشـعب ليس هناك جهة تعادي السلطة أو تداهمها لأن الشـعب هو السـلطة، إلا أعداء الشـعب يتآمرون على سلطة الشعب، وهؤلاء **يجب أن يتم سحقهم بدون مناقشة**، لما تصبح السلطة عند الجماهير، من يعارض الجماهير **يجب يسحق تحت أقدام الجماهير حتى بلا محاكمة** (بلا محاكمـة. . .كلام فارغ ما فيه نقاش أبداً مع من يعترض سـلطة الجماهير)، (ماتسـمعوش القطاف الفارغ. . حقوق الإنسـان. . قانون. . محكمة) **عدو الشعب يسقط تحت أقدام الشعب بدون محاكمة**. . (ما تحاكموهمش. . مـا فيه محكمة) آلاف الناس تزحف على أي واحد يعترض سـلطة الشعب **تدوسه بأقدامها**. . **الجماهير ما تحاكم أبداً**. . **الجماهير تداهم موش تحاكم**، لما واحد يعترض الجماهير **ما عاد فيه محاكمة، فيه مداهمة**. لما يكون تيار وادي وسـيل، واحد يعترضه شـو بيوقف السـيل فترة وبيقعد يناقش فيه لماذا أنت اعترضتني؟ إلى أين أنت ذاهب وشـن اسـمك؟ **يداهمه وبعدين يلوّحه على الضفة ميّت**. هذه الجماهير تيار توقف قدامه [أي إذا وقفت أمامه] تُسحق. . **أعداء الشعب يتم سحقهم بدون محاكمة**. . لما تكون السلطة عند الشعب تصبح السلطة مقدسة."[٢٠٨]

٢٠٧ "**الزحف الأخضر**" ٢٢/ ١١/ ١٩٨٧.

٢٠٨ "**السجل القومي**"، المجلد الثاني والعشرون ١٩٩٠/ ١٩٩١، ص ٥٠٧، والعبارات الموجودة بين قوسين محذوفة في السجل من أصل الخطاب كما ألقاه القذافي.

كمـــا ورد في "**المحاضرة**" التي ألقاها القذافي عبر الدائرة المغلقة في **الملتقى الطلابي الثوري يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٩٠** ما نصه:

"ولما الشـــعب يحكم نفسه بنفسه من يستطيع أن يعارضه؟ إذا خرج واحد يعارض الشـــعب يعتبر شاذاً (في ستين داهية. .هذا أهبل) مثلما نجد ليبيّاً يعارض الآن الســـلطة الشـــعبية في ليبيا (أهبل)، وهذه معناها أنه يعارض الشـــعب الليبي يعارض المؤتمرات الشـــعبية واللجان الشعبية، وهذا ليس عنـــده ثقافـــة أو معرفة (وليس له عقل بكل. . . هـــذا واحد هرواك). . . وبالتالي واحد يعارض الســـلطة الشعبية، وكم مرة نكرر فيها هذه، يسحق بلا محاكمة. هذا يســـحق بلا محاكمة. . . هذا يســـحق بلا محاكمة أينما وُجد في الداخل أو الخارج."[٢٠٩]

وهكذا على امتداد السنوات التالية.

إذن، يمكننا أن نخلص، من خلال هذه الأقوال والتصريحات الثابت نسبتها إلى القذافي،[٢١٠] ومن خلال ما أوردناه في المباحث الســـابقة، إلى القول **بأنه المسؤول الأول والأخير والرئيسي والمباشر عن كافة الجرائم والانتهاكات والمظالم التي ارتكبتها عناصر اللجان الثورية سواء قبل الإعلان رسمياً عن تشكيل هذه اللجان، أو بعد الإعلان عن ذلك التشكيل.**

- فمن الثابت أن القذافي كان صاحب الكلمة الأولى والنهائية في كافة شؤون وأوضاع النظام على الصعيدين الداخلي والخارجي منذ الأول من ســـبتمبر ١٩٦٩، وهو ما جسّدته "**وثيقة الشرعية الثورية**" في مادتها الأولى، حيث نصت على "**أن تكـون التوجيهات الصادرة عن قائد الثورة ملزمة التنفيذ**".

٢٠٩ المصدر السابق، ص ٧٠٤، والعبارات الموجودة بين قوسين محذوفة من النص الوارد بالسجل القومي.

٢١٠ حيث أنها وردت إما بالسجل القومي المتضمن لبيانات وخطب وأحاديث القذافي، أو بصحف ومجلات وبقية إصدارات ومطبوعات النظام.

- كما أن القذافي وحده هو الذي أنشأ وأمر بتشكيل مختلف التشكيلات واللجان الثورية، رجالية ونسائية.
- والقذافي وحده هو الذي حدّد لهذه التشكيلات واللجان مهامها واختصاصاتها ودليل عملها، كما وضع لها جداول أعمالها، بل صاغ مقررات وتوصيات ملتقياتها السنوية.
- والقذافي وحده هو الذي اختار عناصر وأعضاء هذه التشكيلات، واللجان، وقام بتحريضها، بشكل علني وخفي، على ارتكاب ما ارتكبته من جرائم وانتهاكات وتجاوزات بحق آلاف المواطنين الليبيين.
- والقذافي، ولا أحد غيره، هو الذي أطلق يد عناصر هذه التشكيلات واللجان الثورية للقيام بمهامها الإجرامية الإرهابية المذكورة، ووضع تحت تصرفها كافة الإمكانات والمستلزمات الضرورية لتنفيذ تلك المهام.
- والقذافي وحده هو الذي أصدر الأوامر وأعطى الإذن لعناصر اللجان الثورية وتشكيلاتها بتنفيذ تلك الجرائم والانتهاكات.. وهو الذي حرص دوماً على التغطية على هذه الممارسات وتقديم التبريرات لها.. فضلاً عن تقديم الحماية لمرتكبيها، بل إجزال العطايا والمنح لهم.

هذه حقائق معروفة وثابتة.. ويوجد عشرات، إن لم يكن مئات، من الشهود عليها، وهي تؤكد بما لا يدع أي مجال للشك أن المدعو معمر أبو منيار القذافي هو المسؤول الأول والأخير عن كافة الجرائم والانتهاكات والتجاوزات التي اقترفتها عناصر التشكيلات واللجان الثورية.

وسوف لن يغيّر من هذه الحقائق أو يشكك في صحتها:

١. ادعاء القذافي في العديد من المناسبات أنه ليس بحاكم ولا ملك ولا رئيس. فمن المعروف أن "الصلاحيات الثورية" التي أعطاها

لنفسه تتجاوز ما أعطته كافة الدساتير والنظم الأساسية لأي حاكم أو ملك أو رئيس.

٢. التشــكيك في قدرة القذافي أو تمكّنه من إصدار الأوامر والتعليمات والتعميمــات المتعلقة بتنفيــذ هذه الجرائم والاقترافات **شـفاهاً** إلى عناصــر اللجان الثورية، وبدون دليل مكتوب، أو نجاحه في تغييب وإخفاء أدلة وقرائن وبعض شــهود تورّطه ومسؤوليته المباشرة فيها، ســواء أكانت هــذه الأدلة والقرائن مادية أو بشــرية. فالمعروف أن كافة الحكام الطغاة ممن هم على شاكلة القذافي لا يعطون أوامرهم كتابــة، كما أنهم لا يترددون حتى في تصفية وقتل من يخشــون أن يكونوا شهوداً على جرائمهم يوماً ما.[٢١١]

٣. ادعــاء القذافي عدم علمه بما وقع مــن جرائم وانتهاكات، من قبل عناصر التشــكيلات واللجان الثورية، ذلك أنــه حتى، لو لم يكن القذافي على علم بتلك الجرائم والاقترافات، فهو يظل مسؤولاً عنها بحكم مبدأ "**مسؤولية الرئيس عن أعمال تابعيه**".

يقول الدكتور **فؤاد عبد المنعم رياض** عن هذا المبدأ:

"هناك مبدأ دولي حاسم: وهو أن الرئيس يُسأل عن أعمال تابعيه، حتى لــو لم يكن أصدر أوامر بها، وحتــى لو لم يكن يعلم... في خبرتي العملية ما لقيتش [لم أجد] رئيس بيدّي [يعطي] أوامر مكتوبة أبداً، بيدّي إما أوامر شفهية، يا إما يسكت ويسيبهم [يتركهم] يتصرفوا دون أن يتدخل، فحتى السكوت يعتبر جريمة، وحتى عدم العلم يعتبر جريمة، لأن الرئيس مفروض أن يعلم."[٢١٢]

٢١١ هناك من يعتقد أن مقتل كل من إبراهيم بكار، وإبراهيم البشاري، وعبد السلام الزادمة، والعميد محمد نعامة الترهوني، والمقدم الطيب الجراري، هو من هذا القبيل.

٢١٢ وردت هذه الأقوال على لســان الدكتور رياض خلال المقابلــة التي أجراها معه برنامج "بلا حدود" بقناة "**الجزيرة**" الفضائية يوم ٢٠٠٣/١٢/١٧. والدكتور رياض مصري =

وبالطبع فإن ما قلناه حول مسـؤولية القذافي الأولى والمباشـرة والرئيسية عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها عناصر التشـكيلات واللجان الثورية؛ لا يعفي هذه العناصر من نصيبها في المسـؤولية عن تلك الجرائم، غير أنها تبقى مسؤولية محددة لا مطلقة، وهي لا تتجاوز مسؤولية ما يعرف في القانون الجنائي بمسؤولية "التابع" **أو "الأداة"**.

وفـي جميع الأحـوال ينبغي التذكير بأن الجرائم التـي اقترفتها عناصر التشـكيلات واللجان الثورية، بعلـم القذافي أو بدون علمـه، وبتعليماته أو بدون تعليماته، هي من الجرائم التي لا تسقط بالتقادم، سواء بحقّه، أو بحق أعضاء اللجان الثورية الذين نفذوها.

= الجنسـية، وحاصل على الماجستير في القانون الدولي من جامعة كمبردج ببريطانيا عام ١٩٥٢، وعلـى الدكتوراه من جامعة باريس عام ١٩٥٤. عمل أسـتاذاً للقانون الدولي في جامعات باريس وكولومبيا، في الولايات المتحدة الأمريكية، وصنعاء وبيروت. وفي عام ١٩٩٥ اختارته الأمم المتحدة عبر الانتخاب كأحد القضاة التسـعة للمحكمة الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب.

مقتطفات وتقييمات أكاديمية

تنــاول عدد من الباحثين موضوع "اللجــان الثورية" بالتحليل والدرس، وقد يكون من المفيد أن نورد في ختام هذه الدراســة بعض المقتطفات الدالة من بحوثهم.

أول هذه المقتطفات ما ورد بقلم الدكتور **ميلود الغرياني** في البحث الذي نشره بمجلة "**المسلّة**" خلال عام ١٩٩٢، تحت عنوان "**مقدمة في الشؤون الليبية**"، وكان مما أورده في الحلقة التاســعة من ذلك البحث بعنوان "**هل تقوم اللجان الثورية بالتخلّص من القذافي**":

> "القذافي قرر أن ينشــئ تنظيماً لحســابه، يعدّه بنفســه، ويختاره من بين الذين ركبوا موجة السلطة واستفادوا من جبروته، خاصة أقاربه وأصهاره، ومن بين نفايات الاتحاد الاشــتراكي العربي، شــباب المــدارس الثانوية والجامعات. وكان منهج إعداد هؤلاء وتربيتهم يتم على طريقة التنظيمات الفاشية والميليشيات النازية. لا فكر إلا فكر الزعيم، ولا راد لإرادته، ولا دور غير دوره، ويجب على الجميع أن يكونوا في خدمته."[٢١٣]

أما الدكتور **ديرك فاندويل**، الباحث والخبير الأمريكي في الشؤون الليبية، فيقول عن اللجان الثورية:[٢١٤]

٢١٣ مجلة "**المسلة**" العدد العاشر ١/٨/١٩٩٢.
214 Institutional Development, in *Qadhafi's Libya*, op cit.

"ومنذ عام ١٩٧٧ لعبت اللجان الثورية دوراً خطيراً في الانفصال المتعاظم بين "السلطة الرسمية" و"السلطة غير الرسمية" في ليبيا. لقد شكلت هذه اللجان، على الأقل في البداية، موجة من التعبئة الثورية، . . . غير أنها سرعان ما اضطلعت بمهام إضافية جديدة كأداة لضرب أي مجموعة، بما في ذلك الجيش، يمكن أن تهدِّد النظام. ولملاحقة عناصر المعارضة في داخل الجماهيرية وخارجها."

"كان الهدف الأول من وراء تأسيس اللجان الثورية عام ١٩٧٧ هو حث المواطنين على المشاركة النشطة في المؤتمرات واللجان الشعبية التي اتسمت بمستويات مشاركة شعبية متدنية جداً. كما قُصِد، أيضاً، من إنشائها إحداث المزيد من الإضعاف لما بقي من نفوذ لبعض القوى القبلية الرجعية، وتحقيق المزيد من التلاحم والتسييس الأيديولوجي للمؤتمرات الشعبية الأساسية."

ويضيف الباحث الأمريكي:

"لقد جرى تأسيس أول لجنة ثورية عام ١٩٧٧ بجامعة الفاتح بطرابلس. وإن غياب الإشارة إليها خلال اجتماع مؤتمر الشعب العام الذي انعقد في ذلك العام يشير إلى رغبة القذافي في استخدام هذه اللجان في عملية التعبئة السياسية بعيداً عن هيمنة المؤتمرات الشعبية الأساسية."

"ومع نهاية العام التالي (١٩٧٨) كانت اللجان الثورية قد تشكّلت في كافة أنحاء البلاد، متغلغلة في المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، كما في كليات الجامعة، وبقي دورها ووضعها بدون تحديد. وكانت التعليمات الصادرة إليها بأن تحمي الثورة، وأن تقود الجماهير لتولّي السلطة المباشرة. **وهذا يعني تولّيّ هذه اللجان للمهام التي تُسند عادة للأحزاب السياسية التي يرفضها القذافي بشكل كلي**. وفي الواقع فإن دور هذه اللجان أصبح، خلال وقت قصير، يتمثل في **الرقابة الأيديولوجية**. وبعد إعلان القذافي رسمياً عن تشكيل هذه اللجان خلال الاجتماع الثاني لمؤتمر الشعب العام في ١٩٧٩ أصبحت بمثابة جهاز لحماية وتعزيز الثورة."

كما يضيف **الدكتور فاندويل**:

"إن مفتاحاً آخر لمعرفة الدور الحقيقي للّجان الثورية ولتعاظم النفوذ الذي صاحب ذلك الدور يكمـــن في الخطاب الذي ألقاه القذافي في الأول من ســبتمبر من ذلك العام (١٩٧٩). فلأول مرة شرع القذافي في التمييز بين أولئك الذين في الســلطة (ونظرياً هم الشــعب)، وأولئك الذين يقودون الثورة. ومن الواضح أن الثورة والثوريين هم الذين يحظون بالأولوية. "

"عند هذه المرحلة شـــرع في تطبيق شــعار ثوري آخر كان قد جرى رفعه وهو: "**لا ثـوري خارج اللجان الثوريـة**". إن هذا التطور الجديد عزّز من نفوذ القذافي، إذ إن هذه اللجان أصبحت تملك ســلطة اســتبدال أي قيادات غير فعالة في المؤتمرات الشــعبية الأساسية. كما أن هذه الخطوة مكّنت القذافي من تعيين أشـــخاص مـــن اختياره. **إن اللجـان الثورية لم يكن مسـموحاً لها أن تنسّق فيما بين نشـاطاتها مباشرة**، وهي مسؤولة مســؤولية مباشرة أمام القذافي الذي أنشأ مكتباً للاتصال بها عرف بمكتب الاتصال باللجان الثورية، مقره معسكر باب العزيزية، يرأسه علي الكيلاني سكرتير القذافي الخاص."

"وفي الغالب فإن أعضاء اللجان الثورية هم خريجو المعسكرات التسييسية. كمـــا أن القذافي حرص منذ عام ١٩٧٦على تنظيم دورات خاصة من أجل تأهيل وتعبئة المرشحين لها بالتوجيهات والأطروحات الثورية الضرورية. وابتداءً من عام ١٩٧٩ شـــرعت اللجان الثورية في عقد ملتقيات سنوية مع القذافي لوضع برنامج العمل لكل سنة تالية. "

ويستطرد **الدكتور فاندويل**:

"ومـــن أجل تحقيق المزيد من التمييز بين "**النظام الرســمي**" و"**النظام الثوري**" استقال القذافي في ديسمبر ١٩٧٨ من منصبه كأمين عام لمؤتمر الشــعب العام (الذي ظل يشــغله منذ مارس١٩٧٧) ليتفرغ لقضايا التنظير والثورة. "

"وفي الثاني من مارس ١٩٧٩ أصدر مؤتمر الشعب العام (خلال اجتماعه

الاستثنائي الثاني بطرابلس) قراراً بفصل "**السلطة الرسمية**" **عن** "**السلطة الثورية**" (فصل السلطة عن الثورة). وحل مجلس قيادة الثورة وإعفاء الباقين من أعضائه من جميع صلاحياتهم ومسؤولياتهم. وأصبحت جميع المناصب في هيكل السلطة الرسمية (الشكلية) في يد عناصر مدنية. وقد ترتب على هذا الفصل أنه لم يعد بمقدور أي مؤسسة من (هياكل السلطة الرسمية) أن تتحدى (المؤسسات الثورية)."

"إن هذا التمدّد السريع في نشاطات اللجان الثورية، والذي أدى في النهاية إلى وقوعها في التجاوزات، وهو ما بدأ مع أواخر عام ١٩٧٩، لم يكن مستغرباً. فمع نهاية ذلك العام تغلغلت اللجان الثورية في كافة مؤسسات هيكل السلطة الرسمية: اللجان الشعبية، والمؤتمرات الشعبية الأساسية، والمؤتمرات واللجان البلدية، فضلاً عن الجامعات والمنظمات المهنية... وما بين عامي ١٩٧٩ ـ١٩٨٧ **أصبحت اللجان الثورية أقوى مجموعة في البلاد باستثناء الجيش**."

"ابتداءً من عام ١٩٧٩ شرعت اللجان الثورية في **الاجتماع سنوياً مع العقيد القذافي لوضع برنامج عملها للسنة التالية**. ومع عام ١٩٨٧ أصبح بعض أعضاء مكتب الاتصال باللجان الثورية ومركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر (مكتب الدعاية الرئيسي للنظام)، أمناء (وزراء) يتولون إدارة وزارات، كالاقتصاد والبحث العلمي والتخطيط والتعليم، وقد شكّل هذا قمة النفوذ الذي بلغته السلطة الثورية داخل النظام السياسي في البلاد. وعلى أي حال... وفي منتصف عام ١٩٨٠ أصبح للجان الثورية صحيفتاها الأسبوعيتان الخاصّتان بها "**الزحف الأخضر**" و"**الجماهيرية**" اللتان أصبحتا، في وقت سريع، الصوت الناطق باسم النظام، والمقياس الذي يمكن من خلاله معرفة نبض الحياة السياسية. وفضلاً عن ذلك فقد تدخلت "اللجان الثورية" في جهاز الشرطة حين شرعوا في ممارسة مهام مخابراتية وأمنية خاصة أسهمت بدورها في تعزيز قبضة القذافي على الأوضاع. لقد تحوّلت هذه اللجان من طليعة أيديولوجية لتصبح أهم كابح ضد أي معارضة محتملة."

"وابتداءً من عام ١٩٧٩ سيطرت اللجان الثورية ليس فقط على نشاطات

المؤتمرات الشعبية الأساسية، ولكنها كُلفت أيضاً بالإشراف على عملية انتخاب أعضاء هذه المؤتمرات ومنحت صلاحية وضع فيتو على المرشحين لعضويتها. "

ويضيف الدكتور فانديويل:

"وخلال اجتماع مؤتمر الشعب العام الذي انعقد بطرابلس في يناير ١٩٨٠ (وغاب عنه القذافي وبقية أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين) أعلن أمين مؤتمر الشعب العام الجديد (عبد العاطي العبيدي ـ مدنيٍ) **أن جميع المؤتمرات الشعبية ـ بصرف النظر عن مستواها ـ فضلاً عن أمانة مؤتمر الشعب العام وأمانات المؤتمرات الشعبية، سوف تبقى بشكل دائم تحت إشراف ورقابة الثورة واللجان الثورية.** "

"وفي عام ١٩٨٠ تعاظمت قوة اللجان الثورية بشكل أكبر عندما كُلفت بمهام التحريض والتحريك والترشيد للجماهير، وممارسة الرقابة الثورية وحماية الثورة والدفاع عنها والدعوة إليها. وشكلت المهمة الأخيرة نذير شؤم إذ إنها عنت تفويض هذه اللجان بملاحقة أعداء الثورة في الداخل والخارج وتصفيتهم جسدياً، وإنشاء المحاكم الثورية لمحاكمة المعارضين، وهو ما مارسته اللجان بحماسة زائدة وبقليل من التحكم والسيطرة في الأساليب الثورية المستخدمة التي غضت النظر عن العنف وتساهلت بشأنه. "

كما يضيف:

"وبعد نشر **الفصل الثاني من الكتاب الأخضر** الخاص بالعلاقات الاقتصادية بين المواطنين، جرى استخدام اللجان الثورية مرة أخرى في تنفيذ ما جاء من تعليمات ومواجهة مظاهر الفساد المالي وإساءة التصرف في المال العام. "

"ويُعَد تكليف اللجان الثورية في ملتقاها السنوي عام ١٩٨٠ بتشكيل **محاكم ثورية** تستند في أحكامها إلى "قانون الثورة"؛ مؤشراً على رغبة النظام (القذافي) في جعل النظام القضائي يتماشى مع استراتيجياته

السياســية ويتبعها. وقد شــكّل تأســيس المحاكم الثورية التي تستند إلى "**قانــون الثــورة**"، والتي تتكون من أعضاء اللجان الثورية، خطوة خطيرة أخرى على طريق تطبيق أجندة القذافي الثورية."

كما أورد **الدكتــور عمر الفتحلي والدكتور مونتــي بالمر** في بحثهما "التطور المؤسّساتي" في كتاب "**ليبيا القذافي**" لديرك فاندويل بشأن اللجان الثورية ما ترجمته:

"عنــد تصميم القذافي لتنظيم اللجان الثورية كان يســعى إلى تحقيق مزايا "التنظيــم الحزبي"، وأن يتجنب في الوقت ذاته مثالبه وعيوبه. وبشــكل خاص كان على التنظيم الثوري (المنشــود) أن يستجيب لمعيارين اثنين: أولهما أن يكوِّن تنظيماً مدنياً قادراً على تعبئة الجماهير والســيطرة عليها، وثانيهما أن يكون هذا التنظيم مستجيباً بالكامل لأوامر القذافي، وألا يقوم هذا التنظيم، بأي حال من الأحوال، بتحجيم نفوذ القذافي، أو أن يشكّل قوة موازنة لسلطته."[٢١٥]

كما كتب **جون رايت** (John Wright) حول موضوع اللجان الثورية ما ترجمته:

"في بدايــات عام ١٩٧٨ بدا واضحاً جداً وجود ثغرات وأوجه قصور في النظام [السياســي الجماهيري] كالقصور البيروقراطي الذاتي، والازدواجية فــي الجهود، والحاجة إلى القذافي وجلّود ـ في عملية تلخيص وتفســير "الإرادة الشــعبية" ـ بشــكل ظاهر للعيان من أجل السيطرة على أعمال مؤتمر الشــعب العــام والتحكم فيها. وفي شــهر فبراير مــن العام ذاته جرى "اختيار" وفود جديدة من المؤتمرات الشعبية، على **حين أن اللجان الثوريــة التي كانت قد ظهرت للوجود قبل أشــهر قليلة تسنّمت دوراً جديداً يتمثل في الإشــراف الثوري الكامل على "ســلطة الشعب"... وفي عام ١٩٧٩ تولّت اللجان الثورية المتحمســة والمنتشــرة في كل مكان أمر الانتخابات التي جرت على مســتوى المؤتمرات الشــعبية،**

215 Institutional Development, in *Qadhafi's Libya*, op cit.

وأصبحت، في الوقت نفسه، تشكّل حلقة الوصل المباشرة بين القذافي والشعب. "[٢١٦]

وكتبت **ليليان كريج هاريس** (Lillian Craig Harris) حول موضوع اللجان الثورية ما ترجمته:

"في نوفمبر ١٩٧٧، وكمحاولة من القذافي لتشجيع مشاركة الجماهير في الحكم، قام بتشكيل اللجان الثورية الأولى، هذه التنظيمات الرقابية غير الرسمية زادت من تعقيد النظام الجديد الذي كان يعاني من التعقيد. إن الوظيفة الرئيسية لهذه اللجان تبدو في ظاهرها تشجيعاً للمواطنين على تأسيس المؤتمرات الشعبية من أجل مقاومة بيروقراطية اللجان الشعبية، ومن أجل تشكيل المزيد من اللجان الثورية.
وقامت اللجان الثورية باختيار الوفود المشاركة في مؤتمر الشعب العام، ومن ثم فقد أصبحت ذات نفوذ قوي بشكل متزايد داخل هذا المؤتمر. غير أن هذه اللجان مارست **دوراً رقابيا**، وهو الدور الذي أدى، خلال السنوات القليلة الأخيرة على وجه الخصوص، إلى تصاعد الصراع داخل النظام، وأسهم في خلق الخلافات والإرهاب والشلل في الإدارة. **وبإعطاء القذافي، عام ١٩٧٩ الصلاحية للجان الثورية في تنظيم انتخابات المؤتمرات الشعبية الأساسية؛ فإن هذه اللجان أصبحت، في واقع الأمر، تملك سلطة اختيار الوفود المشاركة في مؤتمر الشعب العام.** "[٢١٧]

ويقول الدكتور **منصور عمر الكيخيا** نظراً إلى أن الأحزاب في ليبيا محظورة، والانتماء إليها يعد خيانة، فقد قرر القذافي تأسيس اللجان الثورية لتقوم بكل المهام الحزبية والعقائدية والأمنية:[٢١٨]

216 *Libya: A Modern History* (Croom Helm: London & Canaberra, 1983), p. 194.
217 *Libya: Qadhafi's Revolution and the Modern State* (Westview, Croom Helm, 1986).
٢١٨ "**القذافي وسياسة المتناقضات**" (مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، ٢٠٠٧)، ص ١٤٢-١٤٤.

"وكانــت مهمتها، علاوة على تقديم التقارير إليه مباشــرة، الحفاظ على الثــورة. وفــي الحقيقة، ومــن خلال اســتعمال "**الكتــاب الأخضر**" كمرجعيــة قانونية، أصبحت اللجان الثوريــة في واقع الأمر مكلفة بحكم البلاد. وقد تولت مســؤولية "تثوير" المجتمع واعتقال ومحاكمة أعدائها وتنفيذ الأحكام بهم."

ثم يصف الباحث الليبي كيف تحولت هذه اللجان إلى القوة الحقيقية والوحيــدة في البلاد، تتدخل في كل صغيــرة وكبيرة في الدولة، بالإضافة إلى نفوذها ودورها في تطهير الدوائر الرســمية من كل مشــكوك في ولائه للقذافي ونظامه:

"أصبح لها القول الفصل في المســائل التي تتراوح بين ما ينبغي أن يُعلَم في المدارس والجامعات، وبين من يُرشح للمناصب على مستوى اللجان الشعبية والمؤتمرات الشــعبية الأساسية. وقد تحولت هذه اللجان إلى ما يشــبه جهاز الترشيح الذي يستهدف إبعاد العناصر غير الثورية في المجتمع الليبي عن جميع المناصب في الحكومة".

كمــا يحســن أن نختم هذه المقتطفات بعدد مــن الفقرات التي وردت بالتقرير الذي رفعه إلى الحكومة الثورية في مصر عام ١٩٥٣ المدعو **جيمس إيخلبرجــر** خبيــر وزارة الخارجية الأمريكية بالأنظمة العســكرية في الدول النامية تحت عنوان "**الأنظمة الثورية ومشــاكل الســلطة**"[٢١٩] والفقرات التي تعنينا في هذا المقام هي تلك المتعلقة بما أُطلق عليه "**المنظمة الشعبية**" التي دعا التقرير الأنظمة الثورية إلى الاهتمام بتأسيســها، وهو ما نتصور أنه ينطبق على "**حركة اللجان الثورية**"، وما سبقها من محاولات من قبل النظام الانقلابي لإقامة تنظيم شعبي منذ مرحلة مبكرة من استيلائه على السلطة.

يورد التقرير تحت عنوان "**المنظمة الشعبية: ما هي؟**":

٢١٩ ورد هــذا التقرير كملحق بكتاب "**لعبة الأمم**" من تأليف رجل المخابرات الأمريكية، وقد سبق أن أشرنا إليه.

"مهمـــا تعددت الأســـماء واختلفت، فـــإن النوع الذي يعنينـــا في مجال المنظمات الشعبية هو **ذلك الذي يبقى خارج نشاط الحكومة الرسمي**. ففي هذا النوع من المنظمات الشـــعبية يقوم زعماء الثورة بالتعاون مع بقية موظفي الدولة ومستخدميها بإنشاء منظمة شعبية تشترك فيها جماهير غفيرة من المواطنين غير الرســـميين، **وتدّعي هذه المنظمة أهدافاً وشـعارات مثـل تلـك التـي تنـادي بتدعيـم الثـورة والمحافظـة على مكتسـباتها ومنجزاتها**."

"وعلـــى هذه المنظمة **ألاّ تظهر بمظهر حزب سياســي أثناء الفترة التي تكـون الانتخابـات فيها معلّقة والأحزاب السياسـية منحلـة ومحرّمة قانونيـاً، دون أن يـؤدي هذا إلـى إغفال تنظيمها كأي حزب سياسـي لتكون مستعدة لانتخابات تجري في المستقبل عاجلاً أم آجلاً**."

"يجب أن تكون للمنظمة الشعبية قيادات محلية، **ومسؤولون متفرغون**... كما يجـــب أن يتفرغ لها **جهاز إداري عامل وآخـر للانضباط**. وعلاوة علـــى كل ذلك، فـــإن قيام **أمانة عامـة** لها متفرغة لشـــؤونها، مع **لجان متعـددة** لمختلـــف المهام مثل الدعاية والنشـــر، **أمر حيـوي لبقائها في الطليعة متماسكة ومهيمنة**."

أما عن **غاية المنظمة الشـعبية** فينصح التقرير الحكومات الثورية بما يلي:

"لا يجوز الإفصاح عن الغاية الحقيقية لإنشـــاء المنظمة الشعبية، وكل ما يشـــاع عن أهدافها هو أنها وجدت **لتوثيق الروابط الأخوية** بين العناصر المؤيـــدة للثورة وأهدافها. **ولكن هدف إنشـائها حقيقة هو إيجاد جبهة للدعايـة لصالح النظام الحاكم، ومن ثم تطوّرها إلى حزب سياسـي، الحزب الثوري، يمارس مهام الحكم في المستقبل**."

وتحت عنوان "**كيف يمكن تحقيق غايات المنظمة الشـعبية؟**" يورد التقرير:

"إن سر نجاح هذه المنظمة هو بقاؤها **بقرب السلطة الحاكمة**، واستمرار

إشــراف الثورة عليها إشــرافاً غير رســمي. كما أن مفتاح بقائها هو **عدم سـماح الثـورة بظهور أي منافس لها. فهي وحيـدة في الميدان**، عزيزة على قلب الثورة التــي تصبر عليها، وتتقبل منها النقد بكل رحابة صدر. **أما كبار قادتها فيجب أن يكونوا نموذجاً طبق الأصل من كبار زعماء الثورة وقادة الحكم في معظم نواحي تفكيرهم وحياتهم**." [٢٢٠]



٢٢٠ قارن بين ما ورد في فقرات هذا التقرير وما ورد على لسان القذافي بشأن اللجان الثورية على امتداد السنوات منذ الإعلان عن تأسيسها عام ١٩٧٦.



خلاصة وختام

إن فكرة تأسـيس "**اللجان الثورية**" لم تأت عفواً عند القذافي، أو كرد فعل آني لديه تجاه تطورات الوضع السياسـي في البلاد، أو محاولة منه لتصويب خلل ظهر أمامه في النظام السياسي الجماهيري الذي أقامه.

قبـل أن يقدم القذافي على إعلان "**النظـام الجماهيري**" كان عازماً على ألاّ يتجاوز ذلك النظام الجديد كونه "**واجهة**" جديدة للحكم الفردي المطلق الذي أقامه ومارسـه منذ سبتمبر١٩٦٩، كما كان يدرك إمكانية أن "**ينفلت**" ذلـك النظام الجديد ويخرج عن قبضته ما لم يُحكِم سـيطرته عليه. وكانت "اللجان الثورية" هي الوسيلة التي اهتدى إليها لتحقيق المأربين معاً: أن يبقى "النظام الجماهيري" مجرد واجهة، وأن تتم وتتواصل سـيطرة القذافي عليه وتحكّمه فيه.

إن التفكير في إنشاء هذه اللجان كان **مدبراً ومبرمجاً ومبكراً** لدى القذافي. لقد ولد هذا التفكير في مرحلة مبكرة وسـابقة على الإعلان عن قيام سـلطة الشـعب المزعومة. وليس من المصادفات مطلقـاً عدم إيراد أي ذكر لها في كتيبه الأخضر الذي صدر في العام ذاته الذي شـهد تأسـيس أول لجان ثورية (١٩٧٦).

كذلـك فإن تعاظم وتطور الدور الذي مارسـته هذه اللجان لم يكن أمراً عفوياً أو خارجاً عن حسـابات القذافي وتقديراته. فالقذافي هو الذي رسـم

لهذه اللجـــان دليل عملها، وحدّد لها مهامها وبرامجها، كما وضع شـــروط ومواصفات العضوية فيها. ولم يخرج ما قامت به هذه اللجان من ممارســـات وانتهاكات وتجاوزات عما صدر إليها من توجيهات وتعليمات، علنية وسرية، من القذافي، سواء في خطبه العامة، أو أثناء اجتماعاته الخاصة بأعضائها.

إن "**اللجـان الثوريـة**" تعتبر وبـــكل المعاني "**حزباً سياسـياً**"، لها كافة مظاهر ومقومات الحزب السياسي. كما أنها من جهة أخرى تشكِّل "**ميليشيا**" فـــي يد القذافي يســـتخدمها في تنفيذ كل ما يعهد به عادة إلى "الميليشـــيات المسلّحة" من مهام أمنية وبوليسية وإرهابية.

لقـــد حرص القذافي على إعطاء هـــذه اللجان كافة **الصلاحيات** اللازمة التـــي تمكّنها من أداء المهام المنوطة بها، غير أنه حرص في الوقت ذاته على وضع كافة **الترتيبات** التي تضمن تحكّمه التام والمتواصل في نشاطاتها، وألاّ تتحول إلى "**مركز للقوة**" يهدد سلطته ونفوذه المطلق عليها وعلى البلاد.

وعلى امتداد الســـنوات الثلاثين الماضية منذ تأســـيس هذه اللجان في عام ١٩٧٦، **ظلت أهداف القذافي النهائية** من وراء إنشائها تتمثل أولاً في استخدام هذه اللجان كأداة للقمع والبطش والإرهاب الداخلي، **والسيطرة والتحكم** في أداء وقرارات وتوصيات هياكل السلطة الشعبية المباشرة (المؤتمرات الشعبية) وفقاً لمـــا يريده ويهواه. كما تتمثل ثانياً في اســـتخدام هـــذه اللجان كواجهة إضافية وكحزام أمان ثان (مع هياكل الســـلطة الشعبية) **يستخدمه للتنصل من أي مسـؤولية** عن العواقب الوخيمة التي تســـفر عنها السياسات والاختيارات والممارسات التي فرضها ومرّرها عبر هذه الهياكل واللجان.

وإذا كان القذافـــي لم يتـــردد على امتداد هذه الســـنوات في **انتقاد** بعض ممارســـات هذه اللجان وتحميلها المســـؤولية عن عدد مـــن التجاوزات التي وقعـــت فيها، فإنه لم يتردد في الوقـــت ذاته في أن يجد **المبررات والأعذار** لهـــذه التجاوزات والأخطاء واعتبارها "**ضرورة مؤلمة**"، كما واصل القذافي دفاعه عن هذه اللجان الثورية واعتماده عليها **كركيزة أساسية ومستمرة لنظامه**

الجماهيري المزعوم.

كما يظل القذافي هو المسؤول الأول والأخير عن كافة الجرائم والانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها هذه اللجان بحق الشعب الليبي وأبنائه وبناته على امتداد السنوات منذ تأسيسها عام ١٩٧٦.



كشف بالملاحق

الملحق رقم (١): "تقرير الأنظمة الثورية ومشاكل السلطة"

الملحق رقم (٢): وقائع ومشاهد لجرائم قتل ارتكبتها عناصر اللجان الثورية

الملحق رقم (٣): كشـــف بأســـماء المواطنين الليبيين الذين اغتالتهم اللجان الثورية خارج ليبيـا

الملحق رقم (٤): كشـــف بمحاولات الاغتيال التي فشـــلت اللجان الثورية في تنفيذها بحق مواطنين ليبيين خارج ليبيـا

الملحق رقم (١)

الأنظمة الثورية ومشاكل السلطة*

رفع هذا التقرير إلى الحكومة المصرية عام ١٩٥٣ جيمس ايخلبرغر الخبير بالأنظمة العسكرية للدول النامية في وزارة الخارجية الأمريكية.

- ١ -

مقدمة

إن جوهر الحكم هو القوة. فالحكم ليس مجرد اقتراح إجراءات عامة أو إصدار أحكام قضائية، ولكنه "اضطلاع" بهذه الإجراءات و "تنفيذ" لتلك الأحكام. ولهذا كانت المحافظة على السلطة هدفاً في حد ذاتها، لا يختلف في هذا نظام عن نظام، مهما تعددت الأسماء وتبدلت الصور. وأما النجاح في تحقيق ذلك فيبقى رهيناً بانتقاء أكثر الوسائل ملاءمة وأضمنها نتيجة.

ففي الأنظمة الدستورية تلعب التقاليد و "القوانين الأساسية" دوراً هاماً في فرض القيود على الوسائل المتبعة للمحافظة على السلطة. فالحكومة في النظام الدستوري لا تملك أن تقوم بإلقاء القبض على زعماء المعارضة لمجرد أسباب سياسية. ولكن الأنظمة السائدة ليست كلها من هذا القبيل. فهناك أنظمة لا تخضع في تصرفاتها لقيود واضحة المعالم محددة المعاني،

* أورد مايلز كوبلاند مؤلف كتاب "لعبة الأمم" هذا التقرير كملحق بكتابه المذكور، وفي اعتقادي أن هذا التقرير كان بمثابة "دليل العمل" لكافة النظم العسكرية التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية في الدول النامية بصفة عامة، وفي الدول العربية على وجه الخصوص، مع إدخال بعض التعديلات التي أملتها الظروف الخاصة لكل دولة.

بل ولا تجد حرجاً في إتباع كل المسالك التي تضمن لها السلطة، وتؤكد لها البقاء. ويشتهر هذا النوع باسم "حكومات الثورة" أو "الأنظمة الثورية".

ويعرض التاريخ لمبدأين أساسيين للمحافظة على السلطة وتجميعها في يد الحكومة:

فالمبدأ الأول يقوم باعتماد السلطة في بقائها على إجراءات القمع والإرهاب، أو باعتمادها على سياسة البناء والإصلاح. ويتجسد هذان القولان في شكلين متناقضين من أشكال أنظمة الحكم. فالقول الأول يتمثل في نظام ظالم وحكم مستبد، يفرض نفسه على الشعب عنوة، ويرسم للمواطنين ما عليهم أن يسلكوه وينجزوه، دونما رأي منهم أو مشورة. وأما القول الثاني فيتمثل في نظام شعبي وحكم مقبول (دون اشتراط الشكل الديمقراطي له)، يستمد قوته في التنفيذ من رضى الأمة به وتأييد المواطنين له. إلا أن القولين السابقين لا يمثلان سوى نوعين من أنواع الحكم التي هي على طرفي نقيض. بل إننا لا نجد في التاريخ ذكراً لنظام حكم التزم حرفياً بواحد منهما واتخذه سنة له وهدياً، دون شذوذ أو خروج. ولذا فإن من أولى المهام التي تواجهها أنظمة الحكم الثورية، هي انتقاء مسلك معتدل لا إفراط فيه ولا تفريط. فاختيار أنسب المسالك وأضمن الوسائل مهمة غير يسيرة، وعلى أهداف الثورة وغاياتها أن تحدد ذلك وتقرره.

فالثورة التي لا تطمع أن تكون مجرد نظام حكم ديكتاتوري ساذج، والتي تطمح، في الوقت نفسه، أن تكون أكثر من مجرد دسائس ومؤامرات تحاك في ردهات القصور ودهاليزها، يتوجب عليها أن تحدد أهدافها على أساس من النقطتين الرئيستين التاليتين:

فمن واجبها أن تجد الحلول لكل المشاكل السياسية والمعضلات الاجتماعية الملحة، التي اقتضت قيام الثورة نفسها، وجعلت نجاحها ممكناً. وبهذه الطريقة، دون غيرها، تتمكن الثورة من إزالة آثار نظام الحكم السابق، الذي أخفق في تشخيص الداء ووصف الدواء.

ومـن واجبها أن تكون قـادرة على تطوير نظام دسـتوري جديد **يخلد منجزاتها، ويحافظ على مكتسباتها،** دون خوف من ردة، أو خشـية من عودة إلى سيئات الماضي وآثامه.

فعندمـا تتوفر هذه الغايات ضمن الأهـداف الأصلية للثورة، فإن النظام الثوري لن يجد نفسـه مضطراً إلى الاعتماد كلياً على وسائل القمع والإرهاب لبقاء حكمه إذا ما تبنى وسـائل الإصلاح وسياسة البناء، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. فالقمع – بكل ما يعني من مخابرات ومباحث وأمن عام – لا يمكنه البقـاء طويلاً، وإن كان أحياناً ضرورياً. ويجب أن تحل الإصلاحات محله تدريجياً وأن تطرده أعمال البناء أمامها نهائياً، دون رجعة.

والمبـدأ الثانـي الذي يذكره التاريخ لنا ضمن وسـائل المحافظة على السـلطة وبقائها، هو أن كافة إجراءات الحكومة ومنجزاتها تؤثر – عاجلا أم آجلاً – على "قاعدة الحكم" التي تتخذها أساسـاً لها ومرتكزاً. فمن ناحية أولى، فإن عبارة "قاعدة الحكم" تعني مدى قدرة الحكومة على الصمود في وجه المعارضة وكبحهـا لجماحها. ومن ناحية أخرى فإنها تعني مدى رضى الشـعب في الحكومة وتأييده لها. وتتجسـد قدرة الحكومة في الوقوف ضد المعارضة في قاعدة القمع والإرهاب التابعة لها. في حين يتمثل رضى الشعب بالحكومة وتأييده لها في قدرتها على ممارسـة حكمها عليه دون اللجوء إلى وسـائل القمع والإرهاب. وبعبارة أخرى، فإن قبول الشعب بالحكومة يتجسد في قاعدة الإصلاح والبناء التابعة لها. وهكذا يتضح الآن ما ذكرناه سـابقاً من أن كافـة إجراءات الحكومة ومنجزاتها تؤثر – عاجلاً أم آجلاً – على "قاعدة حكمها". فسياسـة الحكومة وأعمالها الإدارية تقرر – مباشرة أو غير مباشرة – مدى حاجتها إلى اسـتعمال وسائل الشدة والإرهاب، وتحدد كل زيادة فيها أو نقصان.

إن الإجراءات الحكومية التي لها تأثير مباشر على "قاعدة الحكم تهدف أساسـاً إلـى المحافظة على السـلطة وعلى ضمان اسـتمرارها.

وكمثـــال على الإجراءات المباشـــرة التي تخص قاعدة القمـــع والإرهاب فإننا نذكر تلك الإجراءات التي من هدفها زيادة فاعلية الجيش، ورفع درجة ولائه، وضمان إخلاص أجهزة المخابرات والأمن العام، وغيرها من الأجهزة الحكومية التـــي لها صبغة عســـكرية، وكذلك تلك الإجراءات التـــي تنص على اعتبار بعض أصناف النشـــاط السياسي غير قانونية، وبالتالي يتعرض العاملون فيها إلى الاضطهاد والتعذيب. وكمثال على الإجراءات المباشرة التي تتصل بقاعدة البناء والإصلاح، فإننا نذكر تلك الإجراءات التي تشـــجع على ممارسة بعض أصناف النشاط السياسي، مثل تشكيل المنظمات الشعبية والأحزاب السياسية الموالية للحكومـــة، ويعتبر من هذا القبيل أيضاً إصدار بعض التســـهيلات الدستورية مثل قانون الانتخابات الذي يجب أن يمنح بعض الميزات والمنافع للفئات والطبقات الموالية لنظام الحكم القائم والمؤيد لأهدافه.

إن كل ما يتخذه نظام الحكم القائم من تدابير ذات أهداف بعيدة – مثل تقوية الحالة الاقتصادية عامة – له تأثير غير مباشـــر على "قاعدة حكمه". كما لا ينكر مدى تأثيرها على الوضع السياسي العام في البلاد. فعندما تقوم الحكومة بوضـــع الصعاب في طريق إحدى الفئات المتمتعة بوضع اقتصادي قوي بغية شـــلها وتصفيتها فإن هذه الفئة تصبح بحكـــم الواقع منبوذة، بل وخارج "قاعدة الحكم" الموالية للنظام القائم، كما تصبح أيضاً مرتعاً خصباً لنمو الشـــعور المعادي له. وبالمقابل فإن أي تحســـن في الوضع الاقتصادي لإحـــدى الفئات أو الطبقات نتيجة تدابير حكومية (ســـواء تحقق ذلك آنياً أو كان على شـــكل وعود مأمولة الإنجاز) فإن تلك الفئة أو الطبقة تنتقل تلقائياً مـــن صف المعارضة إلى صف الموالين "لقاعدة حكم" النظام القائم، حتى ولو كانت منبوذة سياسياً في العهد السابق ومعادية له. ومع أن الغاية الرئيسية من إنشـــاء المشاريع العامة ليست سياســـية، فإنه لا يجوز إغفال ما لها من آثار سياســـية هامة، فتكتيلها للفئات الشعبية، في المناطق التي تنفذ فيها، حـــول النظام القائم يعتبر مدداً حساســـاً "لقاعدة حكمه" ودعماً جيداً لوضع حكومتـــه. ولا يقل عن هذا أي إصلاح أو تعديل في نظام فرض الضرائب أو

في الأنظمة الإدارية الأخرى. ولا يخلو أن يكون لبعض الإجراءات تأثير مباشر علـــى "قاعدة الحكم"، وفي الوقت نفســه، تأثير غير مباشـــر ولكنه مضاد لـــلأول. فمثلاً، وجود أعداد كبيرة من أفـــراد الجيش والأمن العام، أعضاء في تنظيم سياسي غير قانوني، له تأثير مضاد وغير مباشر، على متانة ولاء أجهزة القمع والإرهاب للنظام القائم.

وعلى وجه التقريـــب، فإن كافة التدابير الإداريـــة والإجراءات الحكومية تتمخض عن نتائج سياســـية مهما كانت غايتها الأساسية. ولذا فإن عبقرية زعمـــاء الثورة وقادتها تنعكس دائماً فـــي الدقة المتوخاة عند محاولتهم تقرير سياسة الحكومة حسب حاجات الشعب الذي يبقى دائماً وأبداً مصدر الدعم الرئيسي للثورة. ومع أن زعماء الثورة لا يميلون إلى إتباع سياسة غير سياسة البناء والإصلاح، **فإنهم لا يتأخرون لحظـة واحدة عن اللجوء إلى أقصى وسائل البطش والإرهاب حال إحساسهم بضرورة ذلك**.

فإذا اســـتوعبنا ما سبق ذكره، وأدركنا مقاصد معانيه ومراميها، وجدنا أن **الاحتفـاظ بالسـلطة وضمان** بقائها يتطلب الإلتزام **بقاعدتين أساســيتين** هما:

على حكومة الثورة أن لا تضع سياسة ما، أو تزمع على اتخاذ إجراء ما، حتى تحدد تأثير ذلك المباشر وغير المباشر على "قاعدة حكمها".

وعلى حكومة الثورة أن تعطي الأولوية لإنشاء "قاعدة حكم" متينة لدعم سلطتها، حتى لا تجد نفسها مضطرة، تحت ضغط الجماهير، لإتباع سياسة الإنجراف والمساومات.

ومـــن الصعب العثور على أية نظرية محددة المعالم، مضمونة النتائج، لتساعد قادة الحكومات الثورية في معرفة الإجراءات والأعمال التي لها تأثيرات سياسية مطلوبة، أو لتساعدهم في تكوين "قاعدة حكم" تلائم النظام القائم وتحافظ عليـــه. إن نجاح الحكم الثوري في خطواته وامتلاكه "قاعدة حكم" متينة، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الســـائد في داخل البلاد، كما يعتمد على

بعد نظر القادة أنفسهم، واتساع أفقهم، وخصوبة مخيلتهم. وفوق كل هذا وذاك، فإن سر نجاحهم في هذا كله يكمن **في قدرتهم على الأخذ بزمام المبادأة، وفي مواجهة المواقف بجرأة وشجاعة**. ومهما كان فالمرء لا يعدم أن يرسم بعض الخطوط العريضة العامة، ومنها:

أن اللجوء لأساليب القمع أمر لابد منه، وخاصة في المرحلة الأولى للثورة.

يجب أن لا يكون من ضمن أهداف النظام الثوري مجرد الحصول على التأييد الشعبي. فالتأييد الشعبي أمر مؤقت بل وزائل. ودخول النظام القائم في ميدان منافسة كهذا، مع بعض الفئات (أو حتى الأفراد) الذي لا يعدمون فرص دخوله، سيجعل الثورة في خطر أن **تجد نفسها تابعة غير متبوعة**. إن الشهوة الجارفة في نفوس قادة الثورة لمجرد الحصول على تأييد الجماهير وضمان هياجها لصالحهم، تعتبر بادرة خطيرة. بل وقاتلة. فهي لا ترمز إلا إلى الضعف والانهيار في "قاعدة الحكم" التي يعتمد عليها النظام القائم.

أن نظام الحكم الذي يود كسب تأييد الشعب له، بناء على سياسته في الإصلاح والبناء، يجب أن يعتمد على دقة تخطيط سياسة الحكومة وعلى حسن تطويرها (وهذا عكس مجرد الحصول على الشهرة الشعبية)، مستخدمة في ذلك كل وسائلها وأجهزتها، مباشرة وبصراحة، لإثارة عواطف الفئات والطبقات الكبرى من الشعب لصالحها، والظهور بمظهر الحريص على مصالحها والمحافظة على حقوقها.

أن لإجراءات السلطة تأثيرات غير مباشرة على " قاعدة حكمها " لا تقل أهمية عن تأثيراتها المباشرة عليها.

أن **للتنظيمات الشعبية، غير التابعة مباشرة لنظام الحكم**، أهمية خاصة في إنشاء وتكوين "قاعدة الحكم" المؤيدة والعاملة في سياسة الإصلاح والبناء أثناء عهد الثورة القائم، وأثناء مرحلة الانتقال إلى الشكل الدستوري للدولة.

أن الشكل الدستوري الجديد للنظام يجب أن يعتمد مباشرة على قوة سياسة الثورة في الإصلاح والبناء.

أن **قوة أجهزة المخابرات والمباحث**، وحسن تنظيمها، وابتعادها عن الإرتشاء والعبث، عوامل جد أساسية لتنفيذ **تدابير قمع فعالة**، وللقيام بتحليل دقيق للقواعد الجماهيرية المؤيدة لنظام الحكم.

- ٢ -

العهد الثوري

بعد كل هذا الاستعراض للخطوط العامة، أصبحنا الآن في وضع ملائم لبدء تفحص المشاكل التي تواجه النظام الثوري **في احتفاظه بالسلطة واستمراره بالحكم** كما هي على الطبيعة حقيقة. ولا مانع من إلقاء نظرة عميقة على المعطيات التي يحاول النظام الثوري الاعتماد عليها في تصرفاته المباشرة، أو غير المباشرة. ولقد سبق أن أبرزنا أهمية هدفين أساسيين لكل ثورة تطمح أن لا تجعل من نفسها مجرد حكم ديكتاتوري ساذج، وهما:

عليها أن تقوم بإيجاد الحلول للمعضلات السياسية والاجتماعية الملحة التي قضت بوقوع الثورة.

وعليها أن تطور وضعاً دستورياً جديداً **ليحافظ على منجزات الثورة ومكتسباتها أو ليخلدها.**

ومع أن هذين الهدفين يقتضيان وجود مرحلتين للثورة، فمن المستحيل تحديد نهاية الأولى وبداية الثانية. وبوضوح أكثر، فالتمييز بين هاتين المرحلتين لا يتضح إلا من خلال التباين في طريقة إظهارهما والتشديد عليهما. فنهاية العهد الثوري تتداخل بصورة غير ملحوظة مع بداية عهد النظام الدستوري الجديد. والحقيقة أنه لا فائدة من تحديدهما بوضوح إلا لهدف المناقشة وتحليل الأحداث. وسنقترب من هذا (في سياق تقريرنا) دون أن ننسى أن **مرحلة وضع الدستور** الفعلي تبدأ مع أول مراحل سياسة

الإصـــلاح والبناء التي تقوم بها الثورة، وأن اســـتمرار بعـــض إجراءات القمع والإرهاب، لفترة طويلة بعد تدشـــين العهد الدستوري الجديد، أمر لابد منه. وســـنرمز إلى المرحلة الأولى للثورة باسم "**العهد الثوري**"، وللمرحلة الثانية باسم "**عهد ما قبل الدستور**".

ولابد للثورة من أن تقوم **بإلغاء بعض أو كل المؤسســات السياســية المنتشــرة** في البلاد التي تثبت عدم قدرتها على حل المشـــاكل السياســـية والاجتماعيـــة الملحة التي اقتضـــت قيام الثورة. وهذا هو أنســـب الأوقات وأصلحها لإحداث تطورات ســـريعة، تفقد بموجبها بعض الفئات والطبقات قوتها كمؤسسات سياســـية، وتوضع في موقف حرج تضطر معه إلى الدفاع عن نفســـها، وذلك بسبب التيار الجارف لطبيعة الانقلاب الجديد التي تقف وراءه القوات المســـلحة. كما أن النجاح الســـريع لنظـــام الحكم في تكتيل **الجماهيــر الغوغائيــة** المؤيدة له تحت شـــعارات الإصلاح والبناء، له أكبر الأثـــر في تدعيم الخطوة الســـابقة. ثم لا تلبث مرحلـــة " التدعيم والتعزيز الثوري " أن يأتي دورها بعد تلك الخطوات الســـابقة وبعد أن يكون الحكم الثوري قد اتخذ شكلاً أولياً يؤهله لأن يخوض هذه المرحلة بكل ما يكتنفها من صعاب فعلية في نواحي الإدارة وتخطيط السياسة.

وفـــي أثناء هذه المرحلـــة، تبرز **الأخطــار المضــادة للثــورة** في أقوى مظاهرها، وتنتج من **أحد المصادر الثلاثة** التالية:

من أولئك الذين كانت لهم مصالح ضخمة في نظام الحكم السابق، أو من مؤيديه، أو ممن تطغى عليهم عاطفة جامحة في تأييده.

من أولئك السياسيين الانتهازيين الذين يحاولون الاستفادة باستمرار من الاتجاه الطبيعي نحو الاضطراب وعدم الاستقرار الكامن في الوضع الثوري.

من أولئك الساســـة الهدامين الذين يحاولون ســـرقة الثورة وتســـخيرها لأهدافهم ومآربهم، كالشيوعيين مثلاً.

ومن هـــذه المصادر الثلاثـــة – مجتمعة أو منفصلة – **تبــرز الأخطار**

الثلاثة التالية:

انقلاب عسكري يقع نتيجة ارتباطات بين عناصر في الجيش وقوى الأمن الداخلي، وبين بعض الزمر والجماعات الموجودة داخل حكومة الثورة نفسها.

انقلاب عسكري مضاد يحدث نتيجة ارتباطات بين بعض العناصر من الجيش وقوى الأمن الداخلي، وبين القوى السياسية في الخارج، وخاصة تلك التي تملك القدرة على إثارة هياج ومظاهرات شعبية.

تسلل عناصر مناوئة لأهداف حكومة الثورة، ونجاحها في الوصول إلى إحدى النتائج التالية:

تحريف خبيث لبرنامج حكومة الثورة.

إتلاف كامل لبرنامج حكومة الثورة.

إضعاف قدرة الحكم على الاحتفاظ بسلطته وبالتالي التحضير للإطاحة به نهائياً.

وبالضرورة، فليس هناك من وسيلة لمجابهة مثل هذه الأخطار سوى استخدام سلطات الحكومة - **علناً ودون تحفظ أو تقصير** - لقمعها أو الحيلولة دون وقوعها واستفحال شرورها. ولقد نوهنا سابقاً أن اللجوء إلى إجراءات القمع والإرهاب أمر لابد منه في المرحلة الأولى للثورة، على أن تحل سياسة الإصلاح والبناء محلها فيما بعد كأساس لاستمرار سلطة النظام القائم. وهذا هو التعاقب الصحيح لمراحل تقدم الثورة وتطورها. ومن العجب أن يتبع عدد غير قليل من الثورات عكس هذا الاتجاه. فمن الخطأ أن تعتمد الثورة، في مرحلتها الأولى، بإفراط على سياسة الإصلاح والبناء، ومن ثم تلجأ إلى إجراءات القمع والإرهاب كعامل حاسم لسحق أعدائها. إن هذا السلوك، بعينه، هو ذلك المرض الخبيث الذي تعاني منه الثورات، وهو الكفيل بالقضاء عليها قضاءً مبرماً.

والتحليل الموضوعي لما سبق ذكره هو كما يلي: يضطر قادة الثورة إلى انتهاج **سياسة الانجراف والمساومات** شيئاً فشيئاً، لأن الثورة لا تتمكن من إحكام قبضتها على أجهزة الدولة في بداية عهدها، ولأنها لا تملك منح ثقتها لأجهزة القمع والإرهاب لشكها في كفاءة تلك الأجهزة ونفوذها. وستحاول قيادة الثورة أن تحافظ على السلطة عن طريق كسب الشهرة الشعبية، وإثارة أزمة نفسية لا تنتهي حيال طريقة توجيه شؤون الدولة ومصالحها. وهكذا تكون الثورة قد وضعت أهدافها جانباً، أو تركتها تحت رحمة الظروف والمناسبات نتيجة جهودها الخاطئة في المحافظة على السلطة وفي ضمان بقائها، ولكن سرعان ما تفقد سياسة الانجراف والمساومات فرصها كلما اتضح إفلاس الثورة، وبان للعيان فشلها. وهنا تضطر حكومة الثورة إلى اللجوء إلى وسائل القمع والإرهاب، كما تضطر إلى تشكيل الأجهزة المنفذة له وتطويرها بسرعة وطيش. ولو افترضنا أن التطوير السريع لأجهزة القمع والإرهاب كان ناجحاً، فستضطر الثورة عندها للاعتماد على القمع والبطش بإفراط. ولكن يحدث ذلك في الوقت الذي يجب على الثورة أن تكون منصرفة فيه نحو منح البلاد عهداً دستورياً جديداً. وهكذا تكون الثورة قد تفسخت حقيقة، وانقلبت إلى مجرد نظام ديكتاتوري وحكم مستبد. أما في حال عدم نجاح قيادة الثورة في تطوير أجهزة للقمع بالسرعة الضرورية وبالكفاءة اللازمة (وهذا ما يحصل عادة بسبب التأخير)، فإن حكومة الثورة ستجد نفسها مضطرة إلى الانتقال انقلابياً إلى نظام دستوري جديد، دون أن تكون قد استكملت بعض أو كل مقوماته، أو حققت بعض أو كل أهدافه. وهذا هو أهون الشرين وأخف الضررين. أما إذا جرت الرياح عكس ما تشتهيه الثورة وتتمناها، فإن النظام الثوري بأكمله سيقع ضحية ثورة مضادة لا تبقي ولا تذر.

ويتضح من هذا كله، أن **سياسة الانجراف والمساومات** هي حليفة الثورة المضادة، كما أنها جرثومة فتاكة في داخل جسم الثورة نفسها. فعندما يتذكر المواطنون أن سياسة حكومة الثورة لا تختلف عن سياسة حكومة العهد البائد التي كانت السبب المباشر لقيام الثورة ضده والإطاحة به – هذا

إن لم تكن نسخة مماثلة له – فإنه يصبح مؤكداً أن سياسة حكومة الثورة الحالية ستشكل دافعاً مشجعاً لكل أولئك الذين يتطلعون إلى نسف الثورة وسحقها دون رحمة أو هوادة.

إن **قاعدة القمع والإرهاب** التي يجب على حكومة الثورة أن تلجأ إليها عند الضرورة تتألف في هيكلها مما يلي:

الأنظمة والقوانين.

قوى الأمن الداخلي.

أجهزة المخابرات والمباحث ذات الكفاءة العالية.

وسائل الدعاية.

قوة عسكرية بكفاءة عالية أو الجيش.

● الأنظمة والقوانين:

إن **الاستعانة بالأنظمة والقوانين لتحقيق الاستقرار السياسي خلال الفترة الأولى من حكم الثورة أمر ضروري لابد منه**. وليس الهدف من ذلك تحريف النشاطات السياسية المنظمة التي لا ترغب السلطة الحاكمة بها فحسب، بل الهدف منها أيضاً إضفاء صبغة اللاشرعية على كل النشاطات الهدامة والداعية إلى الشغب والفوضى. وأفضل الإجراءات في هذا المضمار، هي مراجعة كافة الأنظمة والقوانين القائمة التي لها علاقة بتلك الموضوعات وتعديل ما يلزم منها حسب الظروف الجديدة، ثم توضيحها وجمعها في مرسوم واحد (أو مجموعة مراسيم) وتعميمها على أوسع قدر ممكن. وهكذا تصبح هذه التشريعات أساساً للمحافظة على أمن الدولة. كما أنها تقوم بتحديد مهمة قوى الأمن الداخلي وأجهزة المباحث (وزارة الداخلية)، وتوضح كذلك واجبات المواطنين وحقوقهم. وفي الوقت الذي يجب أن تكون فيه هذه التشريعات **واضحة** قدر المستطاع، فإنها يجب أن تبقى أيضاً **عامة** حتى لا تعيق الحكومة نفسها، وتسلب رجال السلطة حرية التصرف

المطلوبة. كما يجب أن لا تظهر هذه التشـــريعات على أنها لصالح فئة – أو طبقـــة – وضد أخـــرى، أو أنها تعطل بعض الحريات العامـــة كحرية التعبير والانتقـــاد وغير ذلك. ولكنها بنفس الوقت يجب **أن لا تكون عقبة كأداء في وجـه سـلطة النظام القائم، أو أن تحـول دون اتخاذها الإجراءات اللازمة لحماية نفسـها**. وعلى هذه التشـــريعات أن تحقـــق غايتها المرجوة ألا وهي اعتبـــار كافة أعمال التآمر – كقلب نظام الحكم، أو تأييد الذين يفكرون بهذا والدفاع عنهم، أو ترويج الشـــائعات الكاذبة، أو بـــث الذعر بين الناس، أو إشـــاعة جو الكآبة مما يحرض الناس على أعمال العنف، أو الإدلاء بأســـرار الدولة الرســـمية، أو القيام بأعمال التجسس والتخريب - أعمالاً غير قانونية تســـتحق العقوبة والجزاء. كمـــا يجب عليها أن تمنح قـــوى الأمن الداخلي الحـــق في تحريم **الاجتماعات العامـة والتجمعات التـي تبلغ حد الخطر في الشـوارع**، وتفرض الحصول على إذن مســـبق لإقامتها. ومن المسلم به جدلاً، **خضوع السـلطة القضائية برمتها – دون اسـتثناء – لإرادة حكومة الثـورة**. كما أن كافة الأحكام الصادرة بحق المخالفين لأنظمة أمن الدولة، يجـــب أن لا تكون – بأي حال من الأحـــوال – مخالفة لرغبة حكومة الثورة وانشراح صدرها.

• قوى الأمن الداخلي:

يجب على قادة حكومة الثورة إعطاء أجهزة قوى الأمن الداخلي (الشرطة والمباحث والأمن العام) **الأولوية** على سائر الأجهزة الأخرى في الدولة. فقوى الأمـــن الداخلي تعتبـــر بمثابة الدرع الحامي لنظام الأمـــن في الدولة وضمان اســـتتباب الأمن والنظـــام في الأزمات التي لا تبلغ حـــداً خطيراً يتطلب معه استدعاء الجيش. ولهذا يتوجب القيام بتفحص وتحري كامل هيئة قوى الأمن الداخلي وعملياتها باستمرار حتى يضمن ولاؤها، ويحافظ على حسن أدائها لمهماتها. وعلى قيادة الثورة منح رئيس قوى الأمن ومســـاعديه ثقتهم التامة، كمـــا عليهم أن يولوا تطوير فاعلية تلـــك الأجهزة في حفظها للأمن عنايتهم

الشـــخصية والمباشـــرة، وهذا يعني بالضرورة إضفاء الصبغة السياسية على كافة أجهزة قوى الأمن الداخلي لتكون عند الضرورة يداً موالية لحكومة الثورة بصفة شبه عسكرية.

إن مـــن مهمات أجهزة المباحث التابعة لقـــوى الأمن الداخلي ما يلي: تجميع كافة المعلومات الماسة بوضع الأمن في الدولة عن طريق إنشاء شبكة واســـعة للتحريات، وإجراء التحقيقات الســـريعة في قضايا الأمن بممارســـة الطرق العادية للمراقبة والاســـتنطاق، والتســـلل إلى المستويات الدنيا لكافة الجماعات المشـــكوك في ولائها للثورة. كمـــا أن عليها القيام بتطوير جهاز فعال ضد المظاهرات والاضطرابات.

● أجهزة المخابرات:

إن دمـــاغ كافة أجهزة الأمن لنظام حكم ثوري (أو حتى لأية دولة أخرى)، والمركز الحساس لها، هو ذاك الجهاز الذي هو على غاية من السرية، والذي لا يعرف تفاصيل وجوده سوى رئيس النظام الحاكم ومن حوله من زعماء الثورة القياديين. ويطلق على ذلك الجهاز اسم "المخابرات". وتقع على عاتق هذا الكيان المتغلغل في كافة أرجاء أجهزة الحكومة ودوائرها (وحتى خارج أجهزة الحكومة) مســـؤولية تزويد رئيس الدولة بالمعلومات الهامة والضرورية للقيام بإجـــراءات فعالة وفورية ضد الأخطار المضادة للثـــورة. كما يجب على هذا الكيان أن يزود رئيس الدولة وكبار رجالها بالمعلومات الكافية لتخطيط سياسة أمن عامة. ومن مهام هذا الكيان أيضاً معرفة كامل النشاطات المعادية للدولة والضارة بأمنها، سواء القائم منها فعلا أو المبتدئ حديثاً، وسواء الواقع داخل نطاق الحكومة أو خارجها، وسواء الشامل منها لوزراء الدولة أو لضباطها في القوات المسلحة والأمن الداخلي.

ولتحقيق هذه الأهداف وإنجاز تلك المهمات لابد لهذا الكيان أن يتمتع بالحريـــة المطلقة في الإطلاع على كافة إنتـــاج أجهزة الأمن الداخلي وأجهزة المباحـــث والمخابرات الأخرى (ويســـمى عندئذ هذا الكيان باســـم الجهاز

الخاص). كما يجب أن تكون لديه القدرة على الإشراف – عن طريق وسائله، المعروفة منها أو السرية – وبصورة خاصة، على أهم أجهزة الأمن الداخلي. وفوق كل هذا وذاك، فإن من أخص مهام أجهزة المخابرات العامة امتلاك المعطيات اللازمة والقدرة الكاملة بغية التسلل إلى أعلى المراتب والمناصب في كافة النشاطات المشكوك في ولائها للثورة.

● **الدعاية والإعلام:**

من الخطأ اعتبار الدعاية سلاحاً أساسياً لضمان أمن الثورة. فالدعاية في حد ذاتها لا تعدو كونها سلاحاً مساعداً لاستمرار السلطة وبقاء النظام. كما أن الاعتماد على الدعاية كلياً يعتبر مخاطرة غير قليلة، وذلك لأنها تدفع بسياسة الحكومة إلى وضع تجد معه نفسها موجهة من قبل احتياجات الدعاية بدلا من أن يكون العكس. وهذا هو أقصر الطرق المؤدية بالثورة إلى **سياسة الإنجراف والمساومات**. وعلى حكومة الثورة أن تقوم بشن حملات دعائية مركزة تهدف إلى **إعطاء تبرير مقنع لاستمرار استخدامها لوسائل القمع والإرهاب**. كما أن من أهداف تلك الحملات كشف النقاب عن أعداء الثورة وفضح النشاط اليساري.

ويجب أن تستحوذ مسألة الدعاية المضادة – التي تقوم القوى المعارضة للثورة ببثها – على اهتمام خاص، بسبب ما يمكن أن تثيره من مشاكل، مثل **مطالبتها بحرية الصحافة والتعبير عن الرأي**. كما أنه يتعذر إيجاد حل لمشكلة مراقبة الصحافة خلال العهد الثوري دون أخذ بعض المشاكل والظروف الأخرى بعين الاعتبار. ومهما كان، فعلى حكومة الثورة أن تكون مستعدة لفرض المراقبة على الصحافة حال إحساسها بضرورة ذلك. إلا أنه يمكن ضبط الصحافة في غالب الأحوال من خلال ممارسة بعض الضغط من قبل الحكومة، بأشكال عديدة، ودون اللجوء إلى المراقبة الصريحة. فيكفي مثلاً تعيين مستشار لكل هيئة من هيئات تحرير المجلات والصحف، وذلك بقصد إبداء الرأي بكل ما هو معد للنشر كالقصص والأخبار، ولإعطاء النصيحة

والتوجيه بخصوص المواد الصحفية التي تعالج القضايا العامة المهمة. ويمكن إصدار بعض المراسيم – التي يمكن أن توصف بأنها مرتبطة بوضع الأمن داخل الدولة – بغية تدعيم سلطة أولئك المستشارين عند الضرورة. كما يمكن تحقيق ذلك عن طريق التهديد بتنفيذ بعض الأنظمة المتعلقة بإثارة الشغب وتهديد الأمن، وكذلك بالتهديد بزيادة الضرائب والرسوم على الصحف والمجلات، وفرض غرامات مالية كبرى عليها.

● **القوة العسكرية:**

في الوقت الذي لا يجوز التقليل من أهمية وجود قوة عسكرية ذات كفاءة عالية وولاء تام للنظام الحاكم، فإنه لا يجوز أيضاً اعتبار وجودها ذا أهمية مسلم بها جدلاً. فمن أكثر الأمور أهمية **توفر جهاز فعال جداً للمخابرات ضد التآمر والنشاط الهدام في داخل القوات المسلحة**. ومن المستحسن وضع برامج ثقافية سياسية وتلقينها لكافة أفراد الجيش. ومن المهم، فوق كل هذا وذاك، إدخال التحسينات على أسلحة ومعدات وتدريب القوات المسلحة، كما يجب دفع المرتبات بانتظام وسخاء حتى **تكون أحسن المرتبات في الدولة**، وحتى يصبح ذلك الجيش – باختصار – جيشاً موالياً تملأ الغبطة قلوب أفراده، ويغمر السرور نفوس ضباطه.

إن اجتماع كل هذه الأجهزة التي استعرضناها آنفاً، يعطي الثورة جهازاً ضخماً لحماية أمنها، وتأمين استمرارها. وإذا ما تم استخدامه بحكمة كافية وعقل راجح فإنه لا يوفر حماية كافية للثورة ضد أعدائها فحسب، بل ويزود حكومة الثورة برصيد مهم يؤمن لها حاجتها من الاستقرار السياسي، والضروري للبدء بتنفيذ سياسة الإصلاح والبناء. وفي مثل هذه الظروف فقط تتمكن الثورة من إرساء قواعد جديدة للحياة السياسية في الدولة، وذلك على أساس من تلك الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تنجزها نتيجة إجراءات مباشرة أو غير مباشرة. وهكذا، فإن إرساء مثل هذه القواعد للحياة السياسية المقبلة – ويمكن أن تبدأ الثورة هذا الإرساء منذ أيامها الأولى – هو

بعينه " فترة ما قبل العهد الدستوري " الذي تطمح الثورة لبلوغه بصحة ونشاط.

- ٣ -

عهد ما قبل الدستور

يجب على زعماء الثورة أن يتطلعوا منذ اليوم الأول لحركتهم إلى تطوير الثورة وتحويلها إلى نظام دستوري جديد. فالثورات الأصلية والمنبثقة من ضمائر الشعب لا تنوي إطلاقاً إقامة أنظمة ديكتاتورية مستبدة، بل تعمل جاهدة لإعادة الوضع الدستوري والحيوي لاستقرارها في أقرب وقت ممكن – وعلى الأقل – **عن طريق إعطاء العهود وبذل الوعود**. ولكن تبقى هناك **مشكلة التعاقب** بين العهد الثوري والعهد الدستوري، والطريقة التي يخلف العهد الثاني الأول بها، ويحل محله دون تقهقر أو هزيمة. فزعماء الثورة لن يخلدوا، وحماسة الشعب للثورة لن تبقى للأبد بل ستضعف وتذبل. ولهذا كانت أنجح الوسائل لإجراء عملية التعاقب بشكل منتظم ومستقر (ودون الحاجة للقيام بثورة أخرى) هي تلك التي تستخدم أي نوع من أنواع " **الانتخابات النيابية** "، التي غالباً ما تقود إلى عهد ذي صبغة دستورية، مهما كان مشوه الحقيقة ممسوخ الفاعلية.

وبما أن زعماء الثورة والمؤيدين لها، يرغبون في **تخليد منجزاتها**، فمن الضروري إذن التنبؤ بمصادر الخطر الجديدة والتنبه لها. ويحدث ذلك كنتيجة لمحاولة أعداء الثورة التسلط ثانية على السلطة السياسية في العهد الدستوري الذي يعقب العهد الثوري. وغالباً ما يتم هذا بسهولة تامة إذا ما أخفقت الثورة في تدعيم دور تلك الفئات والطبقات – التي حققت الثورة خدمات ومنافع لها – وتقوية فاعليتها. كما يقع نفس الشيء إذا ما عجزت الثورة عن تطوير نظام دستوري جديد يضمن لتلك **الفئات والطبقات أكثرية عظمى**. وها هي بعض تلك الأخطار:

أن الأحزاب السياسية القديمة سوف تنتعش ثانية، ولا يستبعد أن تملك القدرة اللازمة لإعادة أعداء الثورة إلى السلطة.

ربما تظهر إلى الوجود أحزاب سياســية جديدة، وعن طريقها ســتعود الشــعارات القديمة والأهداف الســابقة للتداول، وعندما تمتلك هذه الأحزاب القدرة اللازمة لإعادة أعداء الثورة إلى الســلطة، فإنها لن تتأخر في فعل هذا أبداً.

ربما تتم السيطرة لبعض السياسيين (الذين يخالفون الثورة في أهدافها) علــى أي حزب ثوري يمتد وجــوده إلى العهد الدســتوري. وذلك نتيجة ما لديهم من قدرات وخبرات سياسية فائقة تخلفت عندهم من العهد البائد قبل الثورة، أو اكتسبوها حديثاً. وهكذا، فمع وجود حزب ثوري على رأس السلطة فإن مصالح أتباعه وأشياعه لن تكون موضع اهتمام حقيقي أو تنفيذ بنّاء.

ويجب على النظام الدســتوري الجديد أن لا يتخذ شكلاً يشجع ظهور عدة **أحزاب متعادلة القوة تقريباً**. ذلك أن وضعاً كهذا لن ينتج عنه ســوى عدم الاســتقرار السياسي لوجود أحزاب بشــعارات قديمة، ولكنها في موقف قوي لإجبار غيرها على اتباع سياســة المســاومات والحلول الوسطى. وبهذا يتحقق لها الانقضاض على بعض منجزات الثورة أو كلها.

ومن الممكن تفادي كل هذه الأخطار إذا قامت حكومة الثورة بالاستفادة من الميزات الفريدة - التي يمنحها **إياها احتكارها الكلي للنشــاط السياسي القانوني** في أوائل عهدها - في وضع أسس لنظام دستوري جديد يسود فيه حزب واحد، هو وحده وريث الثورة الشــرعي في العهد الدســتوري الجديد، وله وحده الدور الحاسم في تسيير دفة الأمور.

وللوصول إلى وضع نموذجي كهذا، يتوجب على حكومة الثورة أن تخلق منظمة شــعبية تتدرج بدقة وانتظام حتى **تصبح نهائياً حزباً سياسياً**، وهي بنفس الوقت، توفر للمنتمين لها من المقترعين والسياسيين الثوريين مجالا جيداً لإجراء التمرينات والتجارب على الحياة السياسية ومعضلاتها. وعندما

يحين الوقت لمنح البلاد الدستور الجديد، فإن على حكومة الثورة أن لا تنسى أن **تصوغه بصورة تعطي الحزب الثوري فرصاً مطلقة لا منافسة فيها.**

المنظمة الشعبية

● ما هي:

مهما تعددت الأسماء واختلفت، فإن النوع الذي يعنينا في مجال المنظمات الشعبية هو ذاك النوع الذي يبقى **خارج نشاط الحكومة الرسمي**. ففي هذا النوع من المنظمات الشعبية يقوم زعماء الثورة، بالتعاون مع بقية موظفي الحكومة ومستخدميها، بإنشاء منظمة شعبية تشترك فيها جماهير غفيرة من المواطنين غير الرسميين، وتدعي هذه المنظمة أهدافاً وشعارات مثل تلك التي تنادي بتدعيم الثورة والمحافظة على مكتسباتها وزيادة منجزاتها. وعلى هذه المنظمة **أن لا تظهر بمظهر حزب سياسي** أثناء الفترة التي تكون الانتخابات فيها معلقة، والأحزاب السياسية منحلة ومحرمة قانونياً، دون أن يؤدي هذا إلى إغفال تنظيمها على غرار حزب سياسي، لتكون مستعدة لانتخابات تجرى في المستقبل عاجلاً أن آجلاً، وكنتيجة لهذا يجب أن تكون لها قيادات محلية، إقليمية وقطرية، ومسؤولون متفرغون لرسم مختلف احتمالات سيرها وتخطيط سياستها. كما يجب أن يتوفر لها جهاز إداري عامل وآخر للانضباط. وعلاوة على كل ذلك ، فإن قيام أمانة عامة لها، متفرغة لشؤونها، مع لجان متعددة لمختلف المهام، مثل الدعاية والنشر، أمر حيوي لبقائها في الطليعة متماسكة ومهيمنة.

● غايتها:

لا يجوز الإفصاح عن الغاية الحقيقية لإنشاء مثل تلك المنظمة. وكل ما يشاع عن أهدافها هو أنها وجدت لتوثيقة الروابط الأخوية بين العناصر المؤيدة للثورة وأهدافها. ولكن هدف إنشائها حقيقة هو إيجاد جبهة للدعاية لصالح

النظام الحاكم، ومن ثم تطورها إلى حزب سياسي – الحزب الثوري – يمارس مهام الحكم في المستقبل. ويتم ذلك عن طريق استقطاب قواعد وطبقات جديدة من الشعب، وغمسها في نشاط سياسي مدعم وبدون انقطاع، وتوفير التدريب الضروري لها على هذا النوع من النشاط، ومحاولة إقناعها بفائدته وبأهميته في حصول الفرد على أحسن مردود لحياته (داخل مجتمعه ودولته) عن طريق إظهار وقائع عملية ملموسة لتلك الفائدة والأهمية.

● **كيف يمكن تحقيق هذه الغايات:**

إن سر نجاح هذه المنظمة هو بقاؤها بقرب السلطة الحاكمة، واستمرار إشراف الثورة عليها، إشرافاً غير رسمي. كما أن مفتاح بقائها هو عدم سماح الثورة بظهور أي منافس لها. فهي وحيدة في الميدان، عزيزة على قلب الثورة التي تصبر عليها، وتتقبل النقد منها بكل رحابة صدر وسعة. أما كبار قادتها، فيجب أن يكونوا نموذجاً طبق الأصل عن كبار زعماء الثورة، وقادة الحكم، في معظم نواحي تفكيرهم وحياتهم. وعندما تتوفر مثل هذه الظروف في المنظمة الفتية، فإن جماهير الشعب، التي قامت الثورة برعاية مصالحها، وتأمين حاجاتها، ستظهر عواطف جياشة تنم عن ولاء تام للثورة وقادتها. ثم لا تلبث أن تجد نفسها تحت تأثير إغراء متزايد يجذبها للإنضمام إلى عضوية المنظمة والانخراط في سلكها. وتشكل الخدمة المدنية معيناً لا ينضب للملاكات (الكادرات) العاملة في هذه المنظمة. وكمثال على هذا، فإن التحاق موظفي الدولة ومستخدميها بالنشاطات التابعة لهذه المنظمة، كشرط لاستمرار خدمتهم في سلك الحكومة، يمد المنظمة بأفواج ضخمة من المنتسبين إليها والعاملين فيها. وعلاوة على كل هذا، فإن مما تتمتع به الحكومة من حرية إدارية واسعة، وسلطات غير محدودة في مجال إنجاز المشاريع العامة، توفر لها طاقة ضخمة، سهلة التيسير والتسخير، لخدمة أهداف المنظمة الشعبية وغاياتها، (كما تعتبر هذه فرصة رائعة للعمل غير المباشر في مجال بناء المرتكزات الشعبية للثورة). ويجب أن تكون المناصب في المنظمة بمثابة

المــكان الذي توضع فيه الجماعات والأفــراد الراغبون في التأثير على النظام القائــم موضع المراقبة والامتحان – ضمن حدود إدارة فعالة وسياســة وطنية صحيحة – وحتى تعرف طريقة تعاملهم مع كبار الرســميين المسؤولين عن الشؤون العامة ونوعية الصفقات التي ينوون الدخول معهم فيها.

إن الحكومة تملك نعماً كثيرة تستطيع من خلال تسييرها لشؤون الدولة الإدارية الروتينية إســباغها على العاملين في مثل هذه المنظمة، ولا ســيما عندمــا يقع بعضهم في ورطات يصعب التخلــص منها أثناء تنفيذ القوانين والأنظمــة المختلفة، ولهذا يجب أن يكــون واضحاً (دون أن يعلن عن ذلك رســمياً) أن التأييد النشــيط للمنظمة والدعوة المتواصلة لها هما من أضمن الطــرق للحصول على المغانم الســالفة الذكر. وفــي مقابل الخدمات التي تقدمها تلك المنظمة الشــعبية، فإن أنظار العديد من أفراد الشــعب ستتجه إليها، وستســتحوذ على اهتمام أولئك الذين قلما يثير فضولهم أمر ما. وعن طريقها أيضاً يمكن الحصول على التبرعات المالية بسهولة أكثر ويسر أوفر. وعندمــا يتضح المفهوم الأساســي لمثل هذه المنظمة الشــعبية في الأذهان فإن الشــكل الدقيق لنشــاطها بحدوده العملية كلها، ســيكون مناظراً تماماً لحالة الثقافة العامة داخل البلاد. كما ســيكون وجه النشــاط في انســجام مــع الحالة الاقتصاديــة والاجتماعية للفئات والطبقات التــي تؤيد المنظمة وتســاندها. وسيتصاعد نشــاط المنظمة إطراداً مع مدى تشرب أفرادها أفكار الثورة السياســية، ومدى انفعالهم عاطفياً معها، ومع التسهيلات التي تقدمها والمســاعدات التي تبذلهــا الحكومة لهم. إن قائمة نشــاطات منظمة كهذه ســتحيط بعدد كبير من المشــاكل والواجبات. ويشمل ذلك النشاط الثقافي (كإلقــاء التوجيهات الأولية في الحقوق المدنيــة والتربية الوطنية والإجراءات الانتخابية وتنظيم جهاز الحكومة والتاريخ السياســي إلخ) وإصدار الصحف وتنظيم المظاهرات والمؤتمرات الجماهيرية. كما يشمل تقديم العون المباشر للحصول على وظيفة في ســلك الحكومة، وإلى غير ذلك من النشــاطات التي لا عد لها ولا حصر.

ويجب أن لا تغيب عن البال قطعياً تلك الحقيقة الهامة، وهي أن هذه المنظمة الشـــعبية جزء من المرتكزات الشـــعبية لنظام الحكم الثوري، **وأنها ستبقى على المسرح بعد انتقال امتيازات الحكم الخاصة بحكومة الثورة إلى النظام الدستوري الجديد.** كما أن هذه المنظمة **ستصبح الحزب السياسي الوحيد**، الذي سـيضطلع بحمل تقاليد وأعراف الثورة للأجيال المقبلة التي لن تنظر إليها بعين الرضى، ولن تتردد بمعاكستها على شكل ردود فعل ضدها.

الدستور الجديد:

إن نفس الصعوبة التي برزت ســابقاً عند محاولة شـــرح وتحديد هيكل ونشــاط المنظمة الشعبية بالدقة اللازمة، ستبرز ثانية عند محاولة رسم صورة دقيقة للنظام الدســتوري المثالي الذي يجــب أن يخلف عهد الثورة. ولكن هنــاك ظاهرتين هامتين جداً يجب أن تتوفرا في الدســتور الجديد إذا كانت القاعدة الشـــعبية لنظام الحكم الثـــوري راغبة بالبقاء لمدة طويلة ودون نقص في فاعليتها، وهما:

يجب أن يتألف الدستور الجديد المدّون **من نصوص ومبادئ عريضة**، مع ترك الترتيبات الجزئية للقوانين العادية لتوضحيها والتفصيل فيها. وحيث أن الحزب الثوري ســيكون القوة السائدة والمسيطرة، فمن الضروري إذن ترك المجال واسعاً أمامه لكتابة الدســتور وتعديله حسب مقتضيات زمانه وخبرة زعمائه، وترك مرونة كافية له لمواجهة الظروف والحالات الطارئة الحديثة.

ويجب أن يفســح الدســتور المجال أمام ظهور **سلطة تنفيذية قوية** تتمتع بشــعبية واســعة نتيجة انتخابها من قبل الأغلبيــة، كما يجب على **الحزب الثوري أن يتأكد من سيطرته على السلطة التنفيذية كشرط أساسي لاستمرار تفوقه العددي وفاعليته التنظيمية إلى أقصى الحدود الممكنة.** وبالوقت نفســه فعلى الســلطة التنفيذية أن تكون في مركز قوي تجاه السلطة التشريعية.

ومن المستحســـن التذكير ثانية بأهمية الاقتراحين السابقين: أولهما أن **الدســتور المـدون يجـب أن لا يتضمن أكثـر من مبـادئ عامة وخطوط عريضة**، وثانيهما أنه يتوجب على الدســـتور أن يتيح ظهور **سلطة تنفيذية قوية**. إن الدســـتور المدوّن يجب أن يبقى وثيقة دائمة هدفها تحديد وتنظيم طبيعة وشـــكل النظام السياســـي للبلاد. ويجب على النظــام القائم، بعد الموافقة على الدســـتور وتبنّيه رســـمياً، أن يضفي عليه صبغة من **القدسية** يصعب معها التغيير فيه والتبديل، إن لم يكن هذا مستحيلاً. وعندما يتضمن الدســـتور مجموعة من التفاصيل الدقيقة إلى جانـــب المبادئ العامة، فمن الواجب عندئذ إظهار تلك التفاصيل أيضاً بنفس مســـتوى قدســـية المبادئ العامة. ومهما يكن، فإن لهذه النقطة خطورة خاصة لسببين: **أولهما**، يجب أن تتمتع تفاصيل نظام الحكم بمرونة كافية تبيح تعديلها عند تغير الظروف، **وثانيهما** فعندما يتضمن الدســـتور المدون هذه التفاصيل، فإن هذه الأخيرة تكتسب صفة ديمومة الدستور نفســـه مما يجعلها صعبة التغيير والتعديل. وعلاوة على هذا، فإن وجود فقرات مفصّلة ونصوص مشـــروطة في الدســـتور يترك ســـلاحاً في يد الأقلية غالباً ما تتمكن به من هزم إرادة الأكثرية وخاصة في بعض القضايا السياســـية الحيوية. والمثال التالي خير توضيح لما سبق ذكره. فغالباً ما يظهر أثناء مناقشة الدستور للموافقة عليه وتبنيه رسمياً اتجاه نحو **اشـتراط تأمين أغلبية ثلثي الأصـوات** بدل الاكتفاء بالأغلبية البسيطة في المجلس النيابـــي (البرلمان) عند التصويت بالموافقة على إصدار بعض أنـــواع خاصة من القوانين والتشـــريعات. ولكن قد يحـــدث، مع مرور الزمن وتبـــدل الظروف، أن نوعاً من أنواع تلك القوانين والتشـــريعات لم يعد يتلاءم والأوضاع الجديدة، وأن هناك ضرورة لتعديله أو تغييره. ولكن، في حالة كهذه قد تنبـــري الأقلية البرلمانية (وربما بدافع أهداف خاصة) لتقف في وجه إرادة الأغلبية محتجة بتفاصيل الدســـتور وشـــروطه. **فلو كانت تلك التفاصيل مجرد قوانين لا أكثر – وليســت نصوصاً في وثيقة الدســتور – لما كان هناك داع لظهور مثل هذه المعضلات.**

إن الإعداد لقيام سلطة تنفيذية قوية وقادرة – بحسب الدستور – له أهمية فائقة. إن أشد الأرزاء التي تصيب الحكومات، التي تواجه سلطة تشريعية متفوقة عليها بسلطاتها وصلاحياتها، هي عدم الاستقرار السياسي الذي ينتج عن تشرذم البرلمان إلى عدة أحزاب وتكتلات صغيرة. وحيث أن الحزب الواحد (ولو كان الحزب الثوري) لا يتمكن من فرض سيطرته على كل شئ بأغلبية مطلقة إلا نادراً، فإن السلطة التنفيذية تبقى دائماً تحت رحمة اتجاهات الائتلافات البرلمانية، والتي غالباً ما توصل إلى **سياسة الانحراف والإنجراف**. وبالمقابل، فعندما تكون السلطة التنفيذية أقوى من السلطة التشريعية – أو على الأقل بقوتها (وهذا ما يحدث في الحالات التي تكون السلطة التنفيذية منتخبة انتخاباً مباشراً وليست معينة من قبل البرلمان، مثل انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة) – فإن الوضع يكون عندئذ متوازناً. وعندما تتوفر سلطة تنفيذية قوية كتلك، فإن الحزب الذي يملك أغلبية أصوات الناخبين يتمكن عندئذ من السيطرة على كل من السلطة التنفيذية والغالبية البرلمانية. وبهذه الطريقة، دون سواها، يتهيأ للبلاد جو من الاستقرار السياسي ملازم لطبيعة النظام السياسي وتركيبه.

وخلاصة الكلام: أن على نظام الحكم الثوري تقديم **دستور للبلاد يتصف بالواقعية**. فالوثائق الرسمية الصادرة عن لجان وضع الدستور، والمؤلفة من أساتذة الجامعات والقضاة، غالباً ما تسَوّد فيها وجهات النظر المعروفة في كتب القانون التي تهتم بالمفاهيم المعقدة لأجهزة الحكومة، والتفاصيل الدقيقة لنظريات القضاء،. إلا أنها نادراً ما تتطرق إلى النواحي العملية والواقعية للحياة السياسية الحقيقية في داخل البلاد، والتي لأجلها، دون سواها، تسن الأنظمة، وتوضع الدساتير.

– ٤ –

الـخـاتـمـة

لقـــد كان واضحاً تماماً منـــذ بداية هذا التقريـــر، أن **المحافظة على السلطة هي هدف في حد ذاتها،** لا يختلف في هذا نظام عن نظام. ولكي يتيسر هذا فلابد من توفير القوة السياسية لهذا النظام ليصبح حكماً ذا فاعلية جيدة. وتتوفر عادة هذه القوة السياســية في كل المجتمعات مهما كان وضع تنظيمهـــا وحالته، إلا أنها إما أن تكـــون علنية، أو تبقى كامنة في المجتمع مدّخـــرة فيه. ولكن النقطة الحاســـمة في هذا المجال هـــي أن القوة الكامنة تبقى في معظم مراحل الحكم أكثر بكثير من تلك التي تظهر علناً وتصبح أمراً واقعاً. **ففي الدولة الدســتورية، تحد اعتبارات الشــرعية أو القانونية نشــاطات الحكومة في تشــكيلها للقوة السياســية، بنفس النسبة التي تحد نشــاطات أولئــك الذين تتعارض مصالحهم مــع النظام القائم. أما نظــام الحكــم الثوري، فإنــه لا يقيم وزنــاً لمثل تلك الاعتبــارات، وذلك لأن اســم " الثورة " نفســه وتعريفها لا يملكان أياً من** معاني **الشرعية أو القانونية**. وهذا هو مصدر ضعف الثورة باستمرار، وكما أن عدم شرعية الثورة وقانونيتها لا يضمان أي قيود لنشاطها لتوفير القوة السياسية اللازمة لها، فإن كل ما عجزت الثورة عن تجنيده وتســـخيره من القوى السياسية المدفونة في المجتمع لا يخضع إطلاقاً في نشاطه وتفجره لاعتبارات الشرعية أو القانونية ولذلك يبقى بحقيقته خطراً كامناً يهدد باستمرار أمن الثورة وبقاءها.

وهكـــذا يبقى أمام نظام الحكم الثوري **طريقــان** لا ثالث لهما لمعالجة هـــذا الخطر المهدد لكيانه. فأول هذين الطريقيـــن ذو نهاية خطيرة، مع أن بدايته تبدو للوهلة الأولى على أنها أســـاس النفعية، والنزوع إلى جر المغانم بأية وســـيلة كانـــت، وهذا ما أطلقنا عليه آنفاً اســـم " **سياســة الإنجراف والمســاومات** " التـــي غالباً ما تحرص عليها بعـــض الحكومات الثورية، بغية توطيد أركانها عن طريق الظهور بالمظهر الشـــعبي ، الذي تلتف حوله

الجماهير الغوغائية، وذلك بدل جعل قوتها السياسية أمراً واقعياً ومحققاً.

وثانـــي الطريقين هو ذاك الطريق الذي نصحنــا آنفاً باتباعه، وهو الذي يقود حقاً إلى ثورة فعلية تدرك بعمق كافٍ النظرية الأساسية التي يقوم عليها الحكم الثـــوري. وبعبارة أخرى، **فإن علــى نظام الحكم الثــوري أن يتخذ كل مــا يراه ضرورياً مــن التدابير لإيجاد قوة حقيقية له ســواء أكان ذلك باللجــوء إلى إجراءات القمع والإرهاب أم إلى سياســة الإصلاح والبناء. وعليــه كذلك أن لا يغفل عن تلك القوة الكامنــة في المجتمع ويتركها دون السيطرة عليها وتجنيدها له.**

ومن المأمـــول أن يكون هذا التقرير مفيداً ومســـاعداً للثورات في إتقان عملها، وأن يكون مقدمة لها إلى ما يسمى "الضرورات، وفن تنفيذها".



الملحق رقم (٢)

وقائع ومشاهد[٢٢١]

لجرائم قتل ارتكبتها عناصر اللجان الثورية

١ – واقعة استشهاد أحمد إسماعيل مخلوف (كلية الحقوق ـ بنغازي)

"اعتقل الشـهيد أحمد إسـماعيل مخلوف إثر اكتشـاف وجـود عبارات تندِّد بنظـام القذافي في مدرجات كلية التجارة بجامعـة بنغازي أثناء فترة الامتحانـات، حيث تم اعتقـال مجموعة من الطلبـة والطالبات من قبل اللجـان الثورية بالجامعة التي يمثلها كل من: **أحمـد مصباح الورفلي**، و**راقـي مصطفى الشـهيبي**، و**ناصر ابحور**، و**نيس الخمسـي**. وكان مـن بين الطلبة الذين جرى اعتقالهم هذه المرة الطالبان أحمد إسـماعيل مخلوف وناجي بوحوية اللذان سبق اعتقالهما عقب أحداث عام ١٩٧٦.

"جـرى وضع الطلبة المعتقلين في معسـكر٧ إبريل ببنغـازي وأُخضِعوا لتحقيقات أولية بواسـطة اللجنة الثورية بالجامعة ثم تولّت التحقيق معهم لجنة تشـكلت لهذا الغرض برئاسة العقيد **حسن إشكال**، وعضوية الرائد **عبد الله السنوسـي**، والرائد **سـالم المقروس**، وكانت التهمة الموجهة للطلبـة المعتقلين هي معارضة النظام وتشـكيل تنظيم سـري، وكما هي العـادة فقد كان التحقيق مصحوباً بشـتى أنواع التعذيـب من أجل انتزاع الاعترافات مـن المعتقلين. وإثر هذا التعذيـب تدهورت الحالة الصحية للطالب أحمد مخلوف مما أدى إلى نقله إلى مستشـفى السـابع من إبريل ببنغازي يوم ٢ شوال ١٣٠٤هـ (أغسطس ١٩٨٢)، وتم إدخاله المستشفى عند السـاعة الثامنة مساءً تحت اسـم مستعار هو "**فرج إبراهيم**" ووضع

---

٢٢١ نُقلت هذه الوقائع والمشاهد عن مجلة "**الإنقاذ**" المعارضة، العدد الخاص رقم (٢٧) سِبتمبر ١٩٩١.

في جناح خاص بالدور الثاني تحت إشراف الطبيب "**عبد الهادي موسى القذافي**" المكلف بالإشراف على مثل هذه الحالات. وعند الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل فارق الشهيد أحمد مخلوف الحياة، وتم تحرير شهادة وفاة له بالاسم المستعار "فرج إبراهيم"، وقدم الطبيب عبد الهادي القذافي تقريراً عن أسباب الوفاة بأن المتوفى كان يعاني من هبوط في الدورة الدموية والجهاز التنفسي ومرض مزمن. ولم يقم النظام بتسليم جثة الشهيد إلى ذويه خشية اكتشاف آثار التعذيب، وجرى الاكتفاء بإبلاغهم أنه بإمكانهم حضور عملية الدفن التي تمت تحت إشراف عناصر اللجان الثورية."

٢- واقعة استشهاد ناجي بوحوية خليف (كلية الحقوق ـ بنغازي)

"اعتُقِل الشهيد سنة ١٩٧٦ في نفس ظروف اعتقال الشهيد أحمد مخلوف وبنفس التهمة. ولكن بوحوية رفض التهمة، ولذلك مورست معه وسائل تعذيب أشد من أجل نزع الاعتراف منه، ولكن فشل كل الوسائل التي استعملت في التعذيب جعل أجهزة النظام تتبع أسلوب القتل، حيث تم إحضار سلك كهربائي بواسطة عضو اللجان الثورية ناصر ابحور، وتم توصيل هذا السلك بتيار كهربائي ٢٢٠ فولت، وتوصيله بجسم بوحوية لعدة مرات متتالية انتفض على إثرها وفارق الحياة.

وبعد إبلاغ **حسن اشكال** بالحادث أبلغهم بأنه إذا لم يمت الآن نحن أيضاً كنا سنقتله في وقت لاحق، وأمرهم بلفّه في بطانية عسكرية ورميه في آخر معسكر ٧ إبريل. بعدها حضر الطبيب **عبد الهادي موسى القذافي** فأمر بنقله إلى ثلاجة مستشفى ٧ إبريل، وتم إعداد تقرير طبي وإبلاغ ذويه بوفاته وتسليمه لهم عند المقبرة، وتم دفنه تحت إشراف اللجان الثورية."

٣- واقعة إعدام الشهيد محمد مهذب إحفاف (كلية الهندسة ـ طرابلس)

"اعتُقِل الشهيد محمد مهذب إحفاف مع زملائه سنة ١٩٧٣عقب خطاب زواره المشؤوم الذي عطِّل بموجبه القذافي جميع القوانين، وقدم إلى محكمة خاصة "**محكمة الشعب**" مع آخرين في سنة ١٩٧٦حكمت عليه بالسجن لمدة ١٥عاماً، ولكن **القذافي** لم يرضه ذلك الحكم فقام

بتعديله ورفعه إلى السجن المؤبد. وعقب اعتقالات إبريل ١٩٨١ أُعيدت محاكمته، وأصدرت محكمة ثورية شكّلها **القذافي** حكمها بالإعدام على الشـــهيد، وعلى مجموعة أخـــرى معه تمّ إعدامهم فيما بعد ســـراً داخل المعتقل. وفي الســـابع من إبريل عام ١٩٨٣ تم إعدام الشـــهيد شـــنقاً في ســـاحة كلية الهندســـة بطرابلس، وبحضور جمع من الطلاب والطالبات وأعضـــاء هيئة التدريس وعدد كبير من طلاب وطالبات المدارس الإعدادية والثانوية الذين أُحضروا من مدارسهم خصيصا لمشاهدة عملية الشنق. وقد تمت عملية الشـــنق بطريقة بشعة واتضح من الذهول وعلامات الاستغراب التي ظهرت على وجه الشـــهيد أنه فوجـــئ بما يحدث وأنه على الأقل لم يبلَّغ بقرار الشنق قبل إحضاره، وقد أنزله أعضاء اللجان الثورية من السيارة باللكم والضرب والركل والهتافات والصراخ وكانت الأيدي والعصي تنهال عليه حتى ســـالت الدماء من جسده ورأســـه بغزارة، ثم عُلِّق بالقوة بحبل المشـــنقة بطريقة بدائية جداً، وقد اســـتمر أعضاء اللجان الثورية في ضربه وتعلّق أحدهم برجليه متأرجحاً ،ثم تركت جثته معلقة عدة ساعات عارية تماماً من الملابس وسط حشود اللجان الثورية وهم يصرخون. وقد احتشد الطلاب والأســـى باد على وجوههم لإلقاء نظرة على مصير أحد الشـــباب الوطني الرافضين لحكم القذافي الهمجي."[٢٢٢]

٤- واقعة إعدام الشهيد رشيد منصور كعبار (كلية الصيدلة ـ طرابلس)

ما كان لسادية القذافي المزمنة أن تتراجع أو تختفي في شهر إبريل من هذا العام على غير عادته في السنين الماضية. لذلك فرغم أن اليوم السابع من إبريل قد مر داخل البلاد بسلام بسبب زيارة أنديرا غاندي، إلا أن "شرّاب الدم" قد اشـــتد به العطش بُعيد ســـفر ضيفته، فقـــرّر لقاء طلاب جامعة طرابلس "الفاتح" والتحدث معهم، ولكن طلاب الجامعة اختفوا وخلت منهم ساحات الكليات والشوارع على السواء مما اضطر الإرهابي "**محمد المجـذوب**" إلى إحضار طلاب المدارس الثانوية لملء الفراغ وســـماع "القائد" . ولكن الطاغية اكتشـــف اللعبة حال دخول صالة الاجتماع، فلم يتمالك نفسه حتى صفع المجذوب وولى راجعا لسيارته.

---

٢٢٢ راجع أيضاً النشرة الدورية لمنظمة العفو الدولية يونيو ١٩٨٣ .

فـي نفس الليلة، طلب القذافي الاجتماع بأعوانـه من الطلبة "الثوريين" وصـرخ فيهم طالباً منهـم تنحية صورته من الجامعة وإلغاء اسـم الفاتح منها، مقترحاً عليهم تسميتها بجامعة الفرناج أو جامعة الخفافيش. فطغت "الثورية" على أعوانه الطلبة فبكوا وتشنجوا وأقسموا أن الصورة لن تُنَحّى إلا فوق جثتهم، ووعدوا "القائد" بالتكفير عن غلطة زملائهم الطلبة الذين عادوا أدراجهم معتقدين اسـتئناف الدراسة، وأجبروهم على الخروج في مسـيرة إلى مكتب القذافي، كما أجبـروا الطالبات بطريقة غير لائقة على الانضمام إلى مسـيرتهم، حيث توجهوا إلى "سـيدهم"، وألقى أحدهم خطبة "ثورية" عاهد فيها "شرّاب الدم" على إهراق الدماء في اليوم التالي مباشرة في ساحات الجامعة التي ستبرهن بأنها تستحق اسم "الفاتح".

وبالفعل فـي اليوم الثاني (١٦ إبريل ١٩٨٤) أحضـر الإرهابيون الطالب رشيد منصور كعبار الذي قُبِض عليه العام الماضي بتهمة معارضته وتهديده بقتل القذافي، والذي أمر القذافي بإعدامه، ثم عدّل الحكم، بعد توسـط أسـرته ورجائها، إلى مؤبد... ويظهر أنه في الحقيقـة قد أُجِّل إعدامه لإبريل آخـر هو إبريل هذا العام. أُحضِر رشـيد كعبار إلى سـاحة كلية الصيدلة التي كان طالباً بها، حيث تجمّع حوله الطلبة، وقد صُعد به على الكرسـي، وبدا أحدهم في تلاوة "الأحكام"، بينما أخذ الشـهيد يضع حبل المشـنقة بيديه حول عنقه، ثم وضعوا على رأسـه كيس قمامة أسود وسحبوا الكرسـي من تحت رجليه... وبعد أن تأكدوا من موته رموا به إلى الأرض وركلـوه بأرجلهم، مما أدى ببعض زملائه إلى الصراخ: هذا حرام.. هذا حرام.

شاهد عيان

٥- واقعة إعدام الشهيد عثمان زرتي (رجل أعمال ـ طرابلس)

"في منتصف شـهر مايو من عام ١٩٨٤(وفي أعقاب عملية معسـكر باب العزيزية ٨مايو ١٩٤٨) حضرت عدة سيارات من نوع (رنج روفر) و(تايوتا لانـد كروزو) تابعة لأجهزة الأمن وحاصرت منزل الحاج عثمان زرتي في **سـوق الجمعـة** بطرابلس وألقوا القبض عليه. وبعد بضعة أيام من عملية إلقاء القبض، سـمعت أصوات الميكروفونات في **مدرسـة سـعد خليفة**

الحجاجي القريبة من منزلي، وعند خروجي إلى الشـــارع وجدت الناس متجمعين أمام باب المدرســـة، وبعد أن استفســـرت مـــن أحد المواطنين عرفت أنهم يريدون تهديم منزل الحاج عثمان، وفعلاً تم تهديم المنزل من قبل اللجنة الثورية بسوق الجمعة. وأثناء عملية التهديم ألقى عضو اللجنة الثورية المدعو **يوسف الشفة** كلمة سب فيها الحاج عثمان زرتي ووصفه بالعمالة والخيانة".

وفي يوم ٥ يونيو ١٩٨٤ الموافق الثاني من شهر **رمضان** ١٤٠٤ هـ جرى إحضار الحاج عثمان زرتي إلى **معهـد المعلمات** (جامع الزيتون) لتنفيذ الإعدام شـــنقاً به. وبعد إحضار الشهيد إلى مكان التنفيذ ألقى أحد أعضاء اللجنـــة الثورية كلمة، ثم جرى وضع حبل المشـــنقة حول رقبة الشـــهيد وسحب الكرسي من تحت قدميه وقام عضو اللجنة الثورية المدعو **مفتاح الحطاب** بالتدلي من قدمي الشهيد وبصفعه على خدّه وهو ما يزال معلقاً بحبل المشـــنقة، وبعد مفارقة الشـــهيد للحياة تقدم عضـــوا اللجنة الثورية **أحمد عياد حمدي وســـالم خشخوشـــة** وبعـــض طالبات المعهد اللاتي يدعين الثورية وأنزلوا الشـــهيد من المشـــنقة ووضعوه في سيارة قمامة، ، حيـــث كان نصف جثته داخل الســـيارة والنصف الآخر خارج الســـيارة، وتجولا به في شوارع منطقة سوق الجمعة."

رواية شاهد عيان

٦- واقعة إعدام الشهيد الصادق حامد الشويهدي (مهندس- بنغازي)

"أُحضِر الشهيد الصادق حامد الشويهدي عند تمام الساعة الثالثة ظهراً يوم ٢ من **رمضان** ١٤٠٤ هـ الموافق ٥ من يونيو ١٩٨٤ إلى مجمع سليمان الضراط الرياضي بالمدينة الرياضيـــة ببنغازي، وكان برفقته الرائد **عمران إحميدة الســـوداني** التابع لإدارة المباحث العامة، والمقدم **سالم مصباح** آمـــر البحث الجنائي في ذلك الوقـــت، ومجموعة من أجهزة الأمن وعدد من عناصر اللجان الثورية، وفي داخل المجمع كانت المشـــنقة معدة من الســـاعات الأولى من الصباح، وكانت مغطاة بقطعة من القماش وأجلسوا الشـــهيد على الأرض وهـــو مكبّل الأيدي خلفه، وقـــرأ عليه أمين مؤتمر البركة **عبد الرازق الصوصاع** ومعه أمين العدل **مفتاح بوكر**، ومجموعة

أخرى، مذكــرة الاتهام. وبعد قراءة الإعدام نقلوا المشــنقة إلى منتصف ساحة المجمع. واقتيد الشــهيد إلى المشنقة ووضع الحبل في رقبته أحد أفراد اللجان الثورية، وكان يرتدي بدلة عربية ولثاماً، وفي هذه اللحظة قفز أحد المواطنين من المدرّج إلى ســاحة الشنق ولكنهم قبضوا عليه وساقوه إلى مقر المباحث العامة، وعند ســحب الكرسي من تحت قدميْ الشهيد جذبه **صالح الزوبيك** من قدميه وباقي أعضاء الحرس الثوري، ومن بينهم المدعــوة **هدى بـن عامر**. ثم بدأوا يهتفون وهم ملتفون حول الشــهيد. وعندما تم إنزال الشــهيد من على حبل المشــنقة قام أحد الأطباء بفحصه للتأكد من وفاته، وكانت المفاجأة أن الصادق لازال حياً، فتم نقله بسرعة إلى المستشــفى حيــث أجرى له الأطباء عملية تنفــس صناعي، وأخذت أنفاس الشهيد في الانتظام، وتم الاتصال بالقذافي وإبلاغه بالأمر، فأصدر تعليمات مشــدّدة بوجوب الإجهــاز عليه، وحينما رفــض الأطباء القيام بذلك، قام "الثوريون" بتنفيذ المهمة القذرة، وقتلوا الصادق، وبعد إعدام الشــهيد كلفت سيارة تابعة لشرطة النجدة بحراسة منزل الشهيد ومنع أهله من إقامة ليالي المأتم وتقبل العزاء من المواطنين."

رواية شاهد عيان

٧- واقعة إعدام الشهيد عبد الباري فنوش (مهندس ـ بنغازي)

"أُحضِر الشــهيد عبد الباري فنوش يوم ٤ من **رمضان** ١٤٠٤هـ الموافق ٧ مــن يونيو ١٩٨٤ من مدينــة بنغازي إلى منطقة (جالــو) بطائرة فوكر هبطــت في مهبط حقل النافورة النفطي التابع لشــركة الخليج، وتم حجز الشــهيد في مركز جالو تحت حراسة مشدّدة، وفي المساء جرى إحضاره إلى الســاحة الواقعة أمام الفرع البلدي بجالو. وبعد إحضار الشهيد محاطاً بمجموعــة من الحرس الثوري وبعض أفراد عصابات اللجان الثورية بقيادة المجرم **نجيب على الأوجلـي**، وبعد انتهاء أمين المؤتمر من تلاوة قراره الصوري تكلم الشــهيد مخاطباً الحاضرين. قال لهم: الظالم مهما طال أو قصر به الزمن لابد أن يتحطم، فوضع له "الحاج" **نجيب** حبل المشــنقة في عنقه، وفي هذه الأثناء قام الشــهيد بالبصق على وجه المجرم **نجيب** فقام أحد العملاء بسحب الكرسي بوحشية، وفي هذه اللحظة قام المجرم

نجيب بصفع الشهيد على وجهه وأخذ يتعلق برجليه إلى أن فارق الحياة، ولم يدفن جثمانه في جالو، بل نقلته نفس الطائرة التي أُحضِر فيها، وتبين فيمـــا بعد أن المجرم **الأوجلي** وضع جثمان الشـــهيد في رافعة ورماه في الصحـــراء بعيداً عن الواحة، وعندما طلـــب منه بعض المواطنين دفنه في اتجاه القبلة، رد عليهم بكل غطرسة ووقاحة (هذا جيفة، والجيفة لا يدفن ولا يُقبّل).

رواية شاهد عيان

٨- واقعة إعدام الشهيد فرحات عمار حلب (مهندس ـ زوارة)

"في يوم ٧ من **رمضان** ١٤٠٤هـ الموافق ١٠ يونيو من عام ١٩٨٤م. وفي تمام الســاعة الواحدة ظهراً قامت مجموعة من عصابات اللجان الغوغائية من الحرس الثوري بإحضار الشهيد فرحات عمار حلب من مدينة طرابلس إلى مدينة زوارة، وتم حجزه في مركز الشرطة تحت حراسة مشدّدة، وبعد الظهر تم إحضار الشـــهيد إلى قاعة ما يسمى بالمؤتمر الشعبي، وفي هذه الأثناء تم عزل مدينة زوارة عن باقي المدن، إذ منع الخروج منها والدخول إليها، وتم تجميع أســـرة وأقارب الشهيد ونفيهم خارج مدينة زوارة. وفي تمام الساعة الرابعة من نفس اليوم المذكور أخرج الشهيد من قاعة المؤتمر إلى المشـــنقة التي أُعدت قبل انعقاد المؤتمر، وصعد الشـــهيد إلى كرسي الإعدام، ووضع الحبل في رقبته وســـط موجـــة من الاحتجاجات العارمة من المواطنين، لأن المؤتمر لم يقرر إعدامه، ســـقط الحبل من المشـــنقة ولـــم يتمكن أزلام القذافي من إعدامه فقاموا بمحاولة ثانية فســـقط الحبل مـــرة أخرى، وعندما حاولوا القيام بمحاولتهم الثالثة بدأ الحاضرون بقذف الحجارة على عصابات اللجان الغوغائية وعلى آلات تصوير التلفزيون التي كانت تنقل هذا الحدث المأســـاوي، وفـــي هذه اللحظات بدأت عصابات اللجان الثورية وأفراد أجهزة الأمن برمي الرصاص فوق رؤوس الحاضرين ليســـيطروا علـــى الموقف حتى تتـــم عملية إعدام الشـــهيد. وقامت هذه العصابات بإعدام الشهيد رغم أنف المواطنين.

رواية شاهد عيان

٩- واقعة إعدام الشهيد المهدي رجب ليّاس (مهندس - طبرق)

في يوم ١١ من **رمضان** ١٤٠٤هـ الموافق ١٤ من يونيو ١٩٨٤م، وعند منتصف النهار أُحضر الشهيد المهدي ليّاس إلى ساحة ميدان البلدية بمدينة طبرق في سيارة بيجو (٤٠٤ خيمة) تابعة لسجن البحث الجنائي. وكان يرافق السيارة المقدم **ونيس العبيدي** آمر هيئة أمن الجماهيرية، و"الراهبة" **زاهية محمد علي الرزبي**، وهي عضو بالحرس الثوري ببنغازي، ومجموعة أخرى من الحرس الثوري واللجان الثورية مسلحين. وقد تم حشد المواطنين من قبل مجموعة اللجان الثورية والحرس الثوري بالساحة المذكورة قبل إحضار الشهيد. وعند حضور السيارة إلى الساحة قامت **الراهبة**، والعريف **محمد أبوبكر**، التابع لكتيبة الفضيل بو عمر، وأمر مكتب الحرس الثوري في ذلك الوقت بإنزال الشهيد من السيارة وهو مقيد بقيد حديدي ويداه خلفه، وأوقفوه بجانب المشنقة، وتلا عليه أمين المؤتمر قرار الإعدام، وفي هذه الأثناء التف المواطنون حول الشهيد محاولين منع إعدامه، وحاولت **الراهبة** والعريف **محمد أبوبكر** انتزاعه من وسط المواطنين، ولكنهم لم يستطيعوا إلا بعد تدخل أفراد الشرطة العسكرية وأجهزة الأمن، مما اضطر هذه الأجهزة إلى سحب أسلحتهم وتهديد المواطنين لكي تتم السيطرة على الموقف. وقامت **الراهبة** و**العريف** المذكور بوضع حبل المشنقة في رقبة الشهيد وسحب كرسي الإعدام من تحت قدميه، ولكن بعد سحب الكرسي انقطع الحبل من الأعلى، وفي تلك اللحظة بالضبط ارتفع صوت الحق منادياً لصلاة الظهر، ولكن هذه العصابات المجرمة ربطت الحبل من جديد، وابتسم الشهيد وهو يتأمل المواطنين عند وضع الحبل في رقبته، وعند سحب الكرسي انقطع الحبل للمرة الثانية، وأعادوا ربطه للمرة الثالثة، وكانت تصرفاتهم هذه المرة تصرفات وحشية تدل على الإجرام وحب قتل الأبرياء، حيث جلس **العريف** المذكور فوق المشنقة يجذب الحبل إلى أعلى، وأخذت **الراهبة** مع بقية المجرمين تتعلق بقدمي الشهيد إلى أن فارق الحياة بين أيديهم. وكان إخوة الشهيد الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و٧ سنوات على مقربة من هذا المنظر المؤلم يشاهدون هذا الموقف الوحشي وأعينهم دامعة.

بعد إعدام الشهيد ونقله من الساحة حضرت والدته إلى مكان إعدامه وهي تبكـــي، حيث كان مكان الإعدام على مقربة من البيت، وكان باقي إخوته الكبار معتقلين رهن التحقيق.

رواية شاهد عيان

١٠- اغتيال الشهيدين عبد المنعم الزاوي وصالح الفرطاس (طالبين ـ أثينا)

ورد بتقرير الطبيب الشرعي الذي قام بفحص جثة الشهيد عبد المنعم الزاوي الذي اغتاله عملاء القذافي في أثينا يوم ٣ من يونيو ١٩٨٤ ما يلي:

"القتيل وضعت له قطعة قماش في فمه حتى لا يصرخ وظهرت على وجهه بعض آثـــار التعذيب، كما ظهرت على رقبته أثـــار خنق، إما بحبل رفيع جداً، وإما بسلك معدني رفيع. ثم تم الإجهاز عليه بإطلاق رصاصتين في كتفه من الخلف."

١١- اغتيـال الشـهيد الدكتـور المبروك غيـث المدهون الترهوني (جـدة ـ المملكة العربية السعودية)

خلال موســـم الحج لعام ١٤٠٥هـ، وتحديـــداً في اليوم التالي ليوم عرفه (أي يوم عيد الأضحى) ١ من ذي الحجة من عام ١٤٠٥هـ الموافق لشهر سبتمبر ١٩٨٥، قام عملاء القذافي في السعودية باختطاف الشهيد الدكتور المبـــروك غيث الذي كان يؤدي مناســـك الحج من ذلك العام، وبعد عدة أيام عثرت الســـلطات السعودية على جثة الشـــهيد داخل حقيبة سفر ملقاة بإحدى ضواحي مدينة جدة السعودية، وقد كانت الجثة مقطعة الأوصال، وممثلاً بها أبشع تمثيل.

١٢- واقعة إعدام شهداء ١٧ فبراير ١٩٨٧ (بنغازي)

في ١٢ ربيع الأول سنة ١٤٠٧هـ (عيد المولد النبوي) الموافق ١٧ فبراير ١٩٨٧م أمر القذافي أزلامه باللجان الثورية بتنفيذ حكم الإعدام في تســـعة من شـــباب ليبيا الوطنيين، الذين اعتقلوا بعد مقتل المجرم أحمد مصباح الورفلي (عضو اللجان الثورية) في أغسطس ١٩٨٦.

نُفِّذ حكم الإعدام في ستة من الشهداء التسعة في المدينة الرياضية ببنغازي

وهم:

١. سعد خليفة الترهوني
٢. المحجوب السنوسي محجوب
٣. علي عبد العزيز البرعصي
٤. سامي عبد الله الزيداني
٥. أحمد محمد الفلاح
٦. عصام عبد القادر البدري

اقتيد الشهداء الأبطال مكبلين بالسلاسل وسط هتافات مرتزقة النظام من اللجان الثورية، الذين كانوا قد وضعوا الحبال حول رقابهم، ثم قاموا بوضعهم فوق كراسي المشانق، وهم يتصايحون كالمجانين. وحينما حانت ساعة التنفيذ سحبت الكراسي وبقى المجرمون حولهم يمسكون بأرجلهم المتدلية وهم يهتفون بالهتافات الثورية بطريقة هستيرية.

أما الشهداء الثلاثة الآخرون وهم:

١. علي أحمد عبد الرزاق العشيبي
٢. منير محمد عبد الرزاق منّاع
٣. صالح عبد النبي العبّار

فقد تم تنفيذ حكم الإعدام فيهم في معسكرات الجيش التابعين لها، حيث اصطف طابور من اللجان الثورية أمروا بإطلاق الرصاص في لحظة واحدة، استشهد بعدها الشهداء الأبطال.

ثم نقلت مشاهد تنفيذ الإعدام بالتلفزيون الليبي ليشاهدها المواطنون الذين اعتبروا هذا اليوم أكبر الأيام حزناً.

تقرير من أحد المواطنين

١٣- واقعة اغتيال المواطن الهمالي العمامي (بنغازي)

في إحدى ليالي شهر إبريل عام ١٩٨٧ قامت إحدى دوريات الأمن بمدينة بنغازي بإطلاق الرصاص على المواطن الهمالي العمامي (يقيم بمنطقة المحيشي) مما أدى إلى مقتله.

جرى ذلك بالقرب من معسكر تجييش العروبة، والمعروف أيضاً بسوق الفحم.

قـــام الجناة بعد ذلـــك بحمل الجثة ونقلها من مـــكان الحادث إلى منطقة "سيدي يونس" ووضعوها خلف سور ثكنة (مدرسة أول سبتمبر) الثانوية للبنين، في شارع بين المدرسة وبين السوق العام وبالقرب من مقبرة سيدي يونس، وقاموا بكتابة عبارات مضادة للقذافي ونظامه على ســـور المدرسة والباب الخلفي للسوق، بعد ذلك ذهبوا إلى الباب الرئيسي للمدرسة حيث كان يتواجد مجموعة من الطلبة المكلفين بالحراســـة الليلية، وطلبوا منهم عدم الإفصاح عن حقيقة ما جرى إذا ما سُـــئلوا، وأن يقولوا أن العبارات قام بكتابتها الشـــخص المقتول، وأنه حضر في ســـيارة من نوع "داتسون ١٢٠" صفراء اللون، وقد طاردته ســـيارة الأمـــن وأطلقوا عليه الرصاص فأردوه قتيلاً. في تلك الأثناء حضر ضابط الخفر، وهو عريف **عبد الغني مراجـع البرغثـي** التابع لصنف المخابرة،[٢٢٣] وعندما استفســـر عن الأمر أخبره الجناة بروايتهم وطلبوا منه تكليف اثنين من الطلبة بحراسة الجثة إلى حين حضور الأجهزة المختصة، ولكن ضابط الخفر رفض بحجة أن ذلك خارج دائرة اختصاصه، والتي تنحصر في حراســـة المدرســـة من الداخل فقط، هنالك أخـــذ الجناة في اتهامه بالرجعية والعمل ضد الثورة وهددوه بتوريطـــه فيما حدث، عندئذ رضخ ضابط الخفر لمطلبهم إلى أن حضرت الأجهزة المختصة لإجراء التحقيقات اللازمة.

فـــي صباح اليوم التالي قـــام ضابط الخفر بكتابة تقرير عما جرى بينه وبين دورية الأمـــن، ودوّن فيه أقوال الطلبة حول مـــا دار بينهم وبين الدورية، وأثبت فيه أن الرماية لم تقع في المكان الموجودة به الجثة، وذهب برفقة آمـــر الثكنة، وهو ملازم أول **شـحاته العمامي**، إلى ركن الاســـتخبارات العسكرية للمنطقة الشرقية حيث سلموا التقرير إلى آمر الركن وهو المقدم **عـوض إبراهيـم السـعيطي**، الذي احتفظ بالتقريـــر ولم يتخذ أي إجراء بشأن الحادثة. وقد ارتكب الجناة خطأً غبياً عندما حاولوا تلفيق تهمة كتابة عبارات مضادة للنظام لهذا المواطن لأنه ـ وكما هو معروف لدى كل من تربطه علاقة به ـ شخص أميّ لا يستطيع حتى كتابة اسمه.

رواية شاهد عيان

---

٢٢٣ المقصود سلاح الإشارة.

١٤- واقعة اغتيال الشهيد يوسف صالح خريبيش (روما)

بينما كان المناضل يوسف خريبيش، عضو اللجنة التنفيذية للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، في مدينة روما بإيطاليا، تربّص له عدد من أعوان القذافي بالقرب من ميدان "كافور" وأطلقوا عليه الرصاص، فأصابوه بأربع عشرة طلقة في أنحاء متفرقة من جسمه: في الرأس، والرقبة، والظهر، والبطن، أدّت إلى استشهاده على الفور، وذلك في يوم الجمعة ٣٠ شوال ١٤٠٧، الموافق ٢٦ يونيو١٩٨٧، وقد ألقت الشرطة الإيطالية القبض على اثنين من القتلة هما: **سعيد علي رمضان الترهوني**، و**محمد المبروك القمودي**. واعترف المجرمان بعضويتهما في حركة "اللجان الثورية — المفارز الانتحارية" وأنهما تلقيا الأوامر من قيادة الحركة باغتيال الشهيد، كما اعترفا بأن لهما شريكاً ثالثاً استطاع الهروب إلى خارج إيطاليا بعد ارتكاب حادث الاغتيال مباشرة، وهو المجرم **جابر محمد ساسي زغدود**.

وقد تحفظت سلطات التحقيق على اسم شخص رابع يبدو أنه من كبار المسؤولين في جهاز المخابرات الليبية، وأنه المخطط الرئيسي لعملية الاغتيال. وقد أدان القضاء الإيطالي المجرمين اللذين تم القبض عليهما وحكم عليهما بالسجن.

الملحق رقم (٣)

كشف بأسماء الليبيين الذين اغتالتهم عناصر اللجان الثورية خارج ليبيا

١ **عيسى عبد القادر آدم الدرسي**، طالب طيران عسكري، أثينا ١٩٧٦.

٢ **سالم الرتيمي**، رجل أعمال، روما ٢١ مارس ١٩٨٠.

٣ **محمد مصطفى رمضان**، إذاعي، لندن ١١ إبريل ١٩٨٠.

٤ **عبد الجليل العارف**، رجل أعمال، روما ١٩ إبريل ١٩٨٠.

٥ **عبد اللطيف المنتصر**، رجل أعمال، بيروت ٢١ إبريل ١٩٨٠.

٦ **محمود عبد السلام نافع**، محام، لندن ٢١ إبريل ١٩٨٠.

٧ **عبد الله محمد الخازمي**، رجل أعمال، روما ٨ مايو ١٩٨٠.

٨ **عمران المهدوي**، دبلوماسي سابق، بون ٨ مايو ١٩٨٠.

٩ **محمد فؤاد بو حجر**، رجل أعمال، روما ٢٠ مايو ١٩٨٠.

١٠ **أبو بكر عبد الرحمن**، ضابط سابق، أثينا ٢١ مايو ١٩٨٠.

١١ **عز الدين الحضيري**، رجل أعمال، ميلانو ١١ يونيو ١٩٨٠.

١٢ **أحمد عبد السلام أبو رقيعة**، طالب، مانشستر ٢٩ نوفمبر ١٩٨٠.

١٣ **السنوسي لطيوش**، رئيس أركان الجيش الأسبق، أثينا ٣٠ يناير ١٩٨١.

١٤ **عبد الحميد عبد السلام الريشي**، نقيب بالجيش، روما ٢٨ مايو ١٩٨١

١٥ **عمران عيسى الفيتوري**، أستاذ جامعي، أنقرة نوفمبر ١٩٨١.

١٦ **صالح أبو فروة**، مقدم بالجيش، رومانيا يناير ١٩٨٣.

١٧ **صالح أبو زيد الشطيطي**، رجل أعمال، أثينا ٢١ يونيو ١٩٨٤.

١٨ **عطية صالح الفرطاس**، طالب، أثينا ٣ يوليو ١٩٨٤.

١٩ **عبد المنعم الزاوي**، طالب، أثينا ٣ يوليو ١٩٨٤.

٢٠ **محمد الخمسي**، رجل أعمال، روما ١٩ سبتمبر ١٩٨٤.

٢١ **أحمد رفيق البراني**، رجل أعمال، قبرص ٢ إبريل ١٩٨٥.

٢٢ **جبريل عبد الرازق الديناني**، ضابط شرطة سابق، بون ٦ إبريل ١٩٨٥.

٢٣ **المهدي بوزو**، رجل أعمال، باريس ١ يوليو ١٩٨٥.

٢٤ **الشيخ الدكتور المبروك غيث الترهوني**، الأراضي المقدسة أثناء تأدية فريضة الحج سبتمبر ١٩٨٥.

٢٥ **مصطفى ميلود السويحلي**، طالب، مدريد أكتوبر ١٩٨٥.

٢٦ **حسين النمر العبيدي**، رجل أعمال بولندا عام ١٩٨٥.

٢٧ **محمد عاشور**، دبلوماسي سابق، برلين الغربية مايو ١٩٨٦.

٢٨ **محمد عاشور افحيمة**، رجل أعمال، أثينا ٧ يناير ١٩٨٧.

٢٩ **محمد المثناني**، موظف حكومي، مالطا إبريل ١٩٨٧.

٣٠ **يوسف صالح خربيش**، أعمال حرة، روما ٢٦ يونيو ١٩٨٧ .

٣١ **الرضا عبد الله عابد السنوسي**، أعمال حرة، القاهرة مايو ١٩٩٥ .

٣٢ **محمد عراب**، طالب، القاهرة مايو ١٩٩٥

٣٣ **علي محمد أبوزيد**، رجل أعمال، لندن نوفمبر ١٩٩٥

٣٤ **الشيخ محمد بن غالي**، رجل أعمال، لوس انجلوس – أمريكا ٢٠ فبراير ١٩٩٦ .

٣٥ **عامر هشام علي محمد**، أعمال حرة، سليما – مالطا ٢١ أغسطس ١٩٩٦ .

الملحق رقم (٤)

كشف بمحاولات الاغتيال التي فشلت اللجان اثورية في تنفيذها بحق مواطنين ليبيين خارج ليبيا

١- محاولة اغتيال المرحوم الرائد **عمر عبد الله المحيشي** عضو مجلس قيادة الانقلاب أكثر من مرة أثناء وجوده في مصر (ما بين السنوات ١٩٧٦ - ١٩٧٩).

٢- محاولة اغتيال الدكتور **محمود سليمان المغربي** (رئيس وزراء ليبيا الأسبق) في لندن ٢٣/ ٦/ ١٩٧٨ .

٣- محاولة اغتيال المواطن **سالم محمد الفزاني** في مدينة روما بإيطاليا يوم ٢١ مايو ١٩٨٠ .

٤- محاولة اغتيال رجل الأعمال الليبي **سليمان دهان** في روما خلال عام ١٩٨٠ .

٥- محاولة اغتيال المواطن **محمد سعد البرغثي** في مدينة روما بإيطاليا يوم ١١ يونيو ١٩٨٠ .

٦- محاولة اغتيال الدكتور **فيصل الزقلعي** في الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١٤ أكتوبر ١٩٨٠ .

٧- محاولة اغتيال الرائد **عبد المنعم الطاهر الهوني** (عضو مجلس قيادة الانقلاب السابق) في روما بإيطاليا، يونيو ١٩٨٠ .

٨- محاولة اغتيال الدكتور **محمد يوسف المقريف** سفير ليبيا السابق

بالهند وأمين عام الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا أكثر من مرة، جرت إحداها في روما (فبراير ١٩٨١)، وأخرى في مدريد (سبتمبر ١٩٨٥).

٩- محاولة اغتيال الطفلين **سعاد فؤاد قصودة** (٨ سنوات)، **وكريم فؤاد قصودة** (٧ سنوات) عن طريق تسميمهما يوم ٧ نوفمبر ١٩٨٠ في مدينة بورتسموث ببريطانيا (وقد قبض على الجاني وحكم عليه عام ١٩٨١ بالسجن المؤبد).

١٠- محاولة اغتيال عدد من المتظاهرين الليبيين أمام السفارة الليبية بلندن خلال شهر إبريل ١٩٨٤ بإطلاق الرصاص عليهم من داخل مبنى السفارة، الأمر الذي أدّى إلى اغتيال الشرطية البريطانية "**ايفون فليتشر**" وجرح أحد عشر متظاهراً.

١١- محاولة اغتيال المواطن الليبي **فريد مصطفى القريتلي** بأثينا، اليونان يوم ١٣ يونيو ١٩٨٤.

١٢- محاولة اغتيال الأستاذ **عبد الحميد البكوش** المحامي، رئيس وزراء ليبيا الأسبق، في مصر خلال شهر نوفمبر ١٩٨٤.

١٣- محاولة اغتيال **عز الدين الغدامسي** سفير ليبيا السابق بالنمسا مرتين، الأولى يوم ٢٨/ ٢/ ١٩٨٥، والثانية يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٨٧.

١٤- محاولة اغتيال المواطن **غيث سعيد المبروك الترهوني** (رجل أعمال) بمدينة الاسكندرية خلال شهر أغسطس ١٩٨٥.

١٥- محاولة اغتيال المواطن **يوسف إبراهيم عقيلة** (رجل أعمال) بمدينة أثينا – اليونان، خلال شهر أكتوبر ١٩٨٥.

١٦- محاولة اغتيال **عدد من أعضاء الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا** أثناء اجتماع لهم في مدينة الإسكندرية خلال شهر نوفمبر ١٩٨٥.

١٧- محاولة استدراج ثلاثة من أعضاء الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا الأمازيغ لاغتيالهم في روما خلال شهر يونيو ١٩٨٧، وهم: يوسف خربيش، ومحمد على يحي، وسالم قنان، وقد تمكن النظام فيما بعد من اغتيال الأول بنفس المدينة وخلال الشهر ذاته.

١٨- محاولة استدراج سالم قنان القيادي في الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا مرة ثانية لاغتياله بتشيكوسلوفاكيا خلال شهر أغسطس من العام نفسه ١٩٨٧.



المراجع

(أ) المراجع العربية:

- فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة ليبيا** (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦).
- ماريا غراف واسنيك، **المرأة المسلحة**، ترجمة محمد سعيد الشكرجي (دار الأرض للنشر، ودار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ليماسول، ١٩٩١).
- مايلز كوبلاند، **لعبة الأمم**، ترجمة مروان خير (انترناشيونال سينتر، بيروت، ١٩٧٠).
- محمد يوسف المقريف، **ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية** (مكتبة وهبة ودار الاستقلال، القاهرة، ٢٠٠٨).
- المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، **اللجان الثورية** (طرابلس، ١٩٨٥).
- المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، **المعجم الجماهيري: مصطلحات النظرية العالمية الثالثة** (طرابلس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦).
- معمر القذافي، **السجل القومي: بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي** (المجلد السنوي السابع ١٩٧٥/١٩٧٦) وما تلاه من إصدارات النظام.
- معمر القذافي، **الكتاب الأخضر** (المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، الطبعة الرابعة والعشرون، ١٩٨٨).

مجلات وصحف:

- مجلات وصحف النظام: **الجهاد، الطالب، الفجر الجديد، الجماهيرية، الزحف الأخضر، الأسبوع السياسي**
- مجلات وصحـف عربية: **الكفـاح العربـي، المجلة، المسـلة، الشـرق الأوسط**
- مجلات وصحف المعارضة: **الإنقاذ**- صوت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا

(ب) المراجع الأجنبية.

- El- Kikhia, Mansour, *Libya's Qaddfi: The Politics of Contradiction* (University of Florida Press, 1997).
- Harris, Lillian Craig, *Libya: Qadhafi's Revolution and the Modern State* (Westview /Croom Helm، 1986).
- Vandewalle, Dirk, *Libya Since Independence: Oil and State Building* (Cornell University Press, Ithaca and London, 1998).

  Vandewalle, Dirk (ed), *Qadhafi's Libya 1969 – 1994* (St. Martin's Press, New York، 1995).

  Vandewalle, Dirk, *A History of Modern Libya* (Cambridge University Press, 2006).
- Wright, John, *Libya: A Modern History* (Croom Helm Press, London/ Canberra, 1981).

مجلات وصحف:

- *Interview*
- *L'epoca*
- *Panorama*
- *Time*

فهرس الأعلام*

* تم استثناء الأسماء الواردة في الهوامش ما لم يكن لها أهمية خاصة.

ت

خ

د

ر

ز

س

ش

غ

ف

ق

ك

ل

م

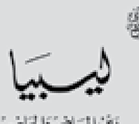
و

ي

المحتويات



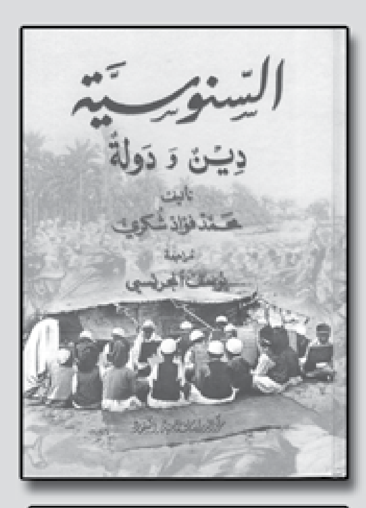


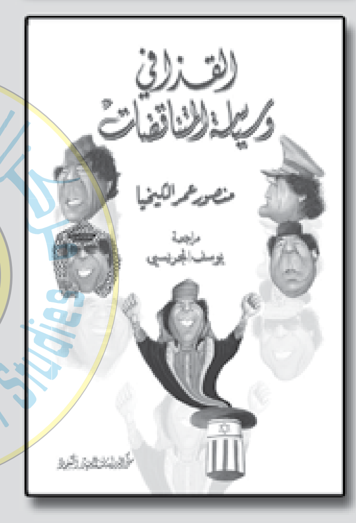


بين الماضي والحاضر
صفحات من التاريخ السياسي

ميلاد دولة الاستقلال

محمد يوسف المقريف











Jara’im al-lijan al-thawriyya fi Libya man al-mas’ul ‘anha?

Mohamed Yousef Al–Mgariaf



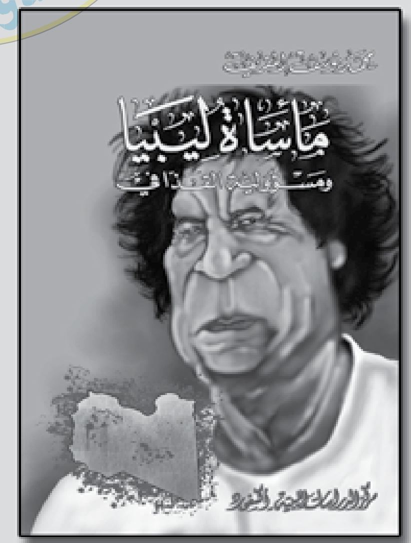
Centre for Libyan Studies–Oxford

يصدر قريباً عن:

مركز الدراسات الليبيّة أكسفورد







The crimes of Libya's Revolutionary Committees who is responsible for them?

Mohamed Yousef Al-Magariaf

First published in Great Britain 2009 by the
Centre for Libyan Studies
Suite 220
266 Banbury Road
Summertown
Oxford OX2 7DL

A full CIP record of this book is available from the British Library

ISBN 978-1-907187-02-5

